منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

تقرير
المديرة العامة

٣/م٣٨

٢٠١٢ • ٢٠١٣

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

٣٨م/٣

تقرير
المديرة العامة

٢٠١٢ • ٢٠١٣

تقرير المديرة العامة عن أنشطة المنظمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣،
المرسل إلى الدول الأعضاء وإلى المجلس التنفيذي
وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٣ مـن المادة السادسة من الميثاق التأسيسي

صدر في عام ٢٠١٥ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

صورة الغلاف: © Freepik

نضد وطبع في ورش اليونسكو
مطبعة حاصلة على علامة «Imprim'Vert» الخاصة بالعايير البيئية للمطابع الفرنسية

طبع في: فرنسا

© اليونسكو ٢٠١٥

المحتويات

مقدمة من المديرة العامة 5

الملخص التنفيذي 9

أولاً- التقييم الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج 19

البرنامج الرئيسي الأول - التربية 20

البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية 29

البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية 39

البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة 45

البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات 52

معهد اليونسكو للإحصاء 59

البرامج المشتركة بين القطاعات 62

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا 70

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح المساواة بين الجنسين 71

التخطيط الاستراتيجي ورصد البرامج وإعداد الميزانية 74

تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية 79

مرفق الإشراف الداخلي 80

المعايير الدولية والشؤون القانونية 81

العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور 82

إدارة الموارد البشرية 83

الإدارة المالية 85

إدارة خدمات الدعم 86

ثانياً - سبل المضي قُدماً 89

تعليقات مرفق الإشراف الداخلي 90

التطلّع إلى المستقبل 91

مقدمة من المديرة العامة

٣/م٣٨

٢٠١٣ • ٢٠١٢

لقد كانت فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ فترة حاسمة في تاريخ اليونسكو.

فقد اتّسمت هذه الفترة بتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك إلى إبراز وعرض رؤية الدول الأعضاء في اليونسكو فيما يخص إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتمكنت اليونسكو، بفضل مؤتمر الأمم المتحدة البارز للتنمية المستدامة "ريو +٢٠" الذي عُقد في شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠١٢، من ترويج نهجها العام الخاص بالتنمية المستدامة والقائم على التركيز على العوامل المضاعفة للتنمية كالتربية والتعليم والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً على صعيد جعل موضوع توفير التعليم الجيد للجميع يتصدر جداول الأعمال السياسية، وذلك بوسائل مختلفة تضم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة العالمية بشأن "التعليم أولا"، التي تتولى اليونسكو الدور الريادي فيها. وأخذ نطاق الإقرار بموقف الدول الأعضاء في اليونسكو، الذي يتمثّل في اعتبار الثقافة محركاً وميسراً للتنمية المستدامة، يتسع شيئاً فشيئاً، وبدا هذا الأمر جلياً في القرارات المهمة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على وجه الخصوص. ويُعدّ وضع خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب والشروع في تنفيذها، وتعزيز مساعي اليونسكو الرامية إلى مدّ يد العون للدول الأعضاء التي تواجه أزمات أو تمرّ بفترات انتقالية وتمكين الشباب، من الأمثلة الدالة على الدور الريادي الذي تضطلع به اليونسكو وعلى قدرتها على مواجهة تحديات عصرنا.

وباتت مهمة اليونسكو وقِيَمها أكثر أهمية ممّا كانت عليه في أي وقت مضى نظراً لتنامي التطرف العنيف وتفاقم أشكال انعدام المساواة وتغير المناخ. فقد شهدنا خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ حالات تدمير متعمد للتراث الثقافي وحالات اضطهاد للأفراد لأسباب دينية وثقافية في مالي والجمهورية العربية السورية والعراق. وهوجمت المدارس في نيجيريا والجمهورية العربية السورية، ممّا يبرز ضرورة قيام اليونسكو بابتكار وسائل جديدة للتصدي لتنامي التطرف والكراهية. ويشهد عالمنا في الوقت الحاضر تحولات تاريخية تلقي على عاتقنا مسؤولية إعادة التفكير في سُبل سعينا إلى إرساء السلام، ومسؤولية ابتكار سُبل جديدة لتحقيق التنمية، ومسؤولية الذود عن حقوق الإنسان. وتحظى اليونسكو بمكانة فريدة تؤهلها لمساعدة الدول الأعضاء على إيجاد حلول جديدة. ويجب علينا، وقد أصبحنا على عتبة عصر جديد بلغ فيه السَّيلُ الزُّبى، إذ أخذت موارد كوكبنا تنفد وأخذت عجلة التنمية بمفهومها التقليدي تتباطأ، أن نستفيد على أفضل وجه ممكن من أعظم طاقة متجددة نملكها، وهي قدرتنا نحن البشر على الإبداع والابتكار.

ويجب علينا، إذا ما أردنا النجاح في هذا المسعى، إمداد المنظمة بالمزيد من الوسائل وتعزيز قدرتها على بلوغ غاياتها وعلى مواكبة وتلبية التطلعات المتزايدة للدول الأعضاء. وإذا نظرنا فيما أنجزته اليونسكو خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، فسيتبيّن لنا أنّ اليونسكو قادرة على ذلك. فقد تمكنت المنظمة، بفضل الجهود والمساعي الجماعية التي بُذلت، من مواجهة أعتى أزمة مالية في تاريخها والمحافظة على دورها الريادي، بل وتعزيزه في بعض الحالات، ومن التغلب في الوقت ذاته على التحديات الناجمة عن القيود الشديدة المفروضة على الميزانية. وتمكنت المنظمة من ذلك عن طريق الأخذ باستراتيجية إصلاح مشتركة وثابتة تستند إلى خطة ترمي إلى ضمان الفعالية والكفاءة، وبفضل قيام الدول الأعضاء بتحديد الأولويات تحديداً واضحاً وفقاً للتوصيات التي تمخض عنها التقييم الخارجي المستقل. وقد خضعت البرامج كلها للتقييم من أجل تعزيز التركيز على الأولويّات البرنامجية. ويدلّ اعتماد الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا، وكذلك اعتماد خطة العمل الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين، على تعزيز المساعي المتعلقة بأولويتي اليونسكو العامتين. وقد قمنا بتعجيل تنفيذ تدابير الإصلاح الرامية إلى تقليص حجم بنية المنظمة وزيادة فعاليتها من حيث التكاليف. وتضمنت تلك التدابير تخفيض تكاليف الخدمات الداخلية بنسبة ٢٠٪، فضلاً عن تخفيض عدد الوظائف الموجودة بنسبة ٣٢٪ وإعادة توزيع الموظفين على صعيد المنظمة. وجرى أيضاً تنويع الشراكات ومصادر التمويل لكي تضم الجهات المانحة الجديدة والقطاع الخاص والمؤسسات. وزادت مساهمات الدول الأعضاء الطوعية من ٢٨٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٦٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وهذا دليل جلي على ثقتها باليونسكو. وقد أُديرت الأمور المتعلقة بالأزمة المالية بطريقة ترمي إلى تعزيز قوة المنظمة في المقرّ وفي الميدان على حدّ سواء. وحققت اليونسكو إنجازات كبيرة على كل هذه الأصعدة، وأودّ الإشادة بالجهود التي بذلتها الأمانة في هذا الصدد.

ويحتوي هذا التقرير على تقييم استراتيجي للإنجازات الرئيسية والعبر المستخلصة خلال هذه الفترة المثرية والزاخرة بالتحديات. وقد أعدّه مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالتعاون مع مرفق الإشراف الداخلي والقطاعات والوحدات المعنية، بناءً على الوثيقة ١٩٤م ت/٤ الجزء الأول (ألف) التي تحتوي على مشروع الوثيقة ٣٨م/٣، والتي قُدّمت إلى المجلس التنفيذي إبّان دورته الرابعة والتسعين بعد المائة وفقاً للقرار ٣٣م/٩٢. وقد كان محتوى هذا التقرير مصدر إلهام لإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، التي تؤكد عزمنا على خدمة الدول الأعضاء في اليونسكو عن طريق تمكين المنظمة من بلوغ غاياتها ومن تنفيذ أنشطتها بطريقة عالية الجودة.

إيرينا بوكوفا

الملخص التنفيذي

٣/م٣٨

٢٠١٣ ● ٢٠١٢

١ - يقدم التقرير الحالي وصفاً شاملاً وتحليلياً لتنفيذ البرنامج والنتائج المحرزة خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تغطيها الوثيقة المعتمدة ٣٦ م/٥. وينقسم التقرير إلى جزأين: الجزء الأول (ألف) الذي يوفر تقييماً استراتيجياً لتنفيذ البرنامج والنتائج المحققة، والجزء الأول (باء) الذي يحتوي على معلومات مفصلة عن الإنجازات حسب النتائج المنشودة، وهما متاحان على شبكة الإنترنت. وفضلاً عن ذلك فإن هناك ضميمة معروضة على هذه الشبكة أيضاً وتشتمل على النتائج البارزة المحرزة على المستوى القطري وكذلك المتعلقة بمشاركة المكاتب الميدانية في عمليات البرامج القطرية المشتركة للأمم المتحدة.

٢ - ويؤكد هذا التقرير عن فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ الاتجاهات التي حددتها تقارير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج أثناء الفترة المذكورة (الوثائق ١٨٩ و١٩٠ و١٩١ و١٩٢ م ت/٤).

أولاً - التصدي للتحدي المالي

٣ - تمكنت المنظمة بفضل استرشادها على مدى الأشهر الأربعة والعشرين الماضية بخارطة طريق مكرَّسة، وقرارات المجلس التنفيذي المعنية، وتوصيات التقييم الخارجي المستقل، من مجابهة قيود الميزانية الناجمة عن عدم تسديد بعض الدول الأعضاء لاشتراكاتها والسعي إلى التنفيذ المتسق للبرنامج عبر اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهامة والتعجيل بوتيرة مبادرات الإصلاح على الرغم من السياق المالي العسير. وعلى وجه الخصوص:

(أ) بغية التعويض عن العجز الناجم عن عدم تسديد الاشتراكات فقد بُذلت جهود لا سابق لها لضمان احتواء إنفاق الميزانية العادية ضمن الميزانية المتاحة والبالغة ٤٧٦ مليون دولار أمريكي (مخصصات أولية بقيمة ٤٦٥ مليون دولار أمريكي إضافة إلى ١٢ مليون من الاعتمادات الإضافية الواردة ورصيد متبق بقيمة ١ مليون دولار أمريكي من التصفيات السابقة للوثيقة ٣٥ م/٥، وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد المحدودة وخفض التكاليف حيثما أمكن، ولا سيما التكاليف الإدارية. وشمل ذلك تجميد كل الوظائف الشاغرة التي لا تعتبر ضرورية لأداء مهمة المنظمة، وتخفيض حاد في تكاليف السفر والخدمات الاستشارية، وتعليق عملية الإصلاح الميداني، والاستفادة على النحو الأمثل من المساحات المكتبية، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، وبالمقارنة مع فترة العامين السابقة، فقد انخفضت نفقات سفر الموظفين بنسبة ٦٦ في المائة، وسفر المشاركين بنسبة ٥٠ في المائة، والمساعدة المؤقتة بنسبة ٤٢ في المئة، والخبراء الاستشاريين بنسبة ٥٩ في المائة، والخدمات التعاقدية بنسبة ٥٢ في المائة. ونتيجة لذلك فقد وصلت قيمة الإنفاق الإجمالي في ظل الميزانية العادية لفترة العامين إلى ٥٢٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز بمقدار ٤٢ مليون دولار أمريكي فحسب مستوى الميزانية الأولية، ويعني أن بالمستطاع استيعاب ما قيمته ١٤٦ مليون دولار أمريكي من العجز البالغ ١٨٨ مليون دولار أمريكي. وجرت تغطية المبلغ الزائد البالغ ٤٢ مليون دولار أمريكي في إطار صندوق الطوارئ على نحو ما وافقت عليه الدول الأعضاء.

(ب) وبُذلت جهود واسعة **لتعبئة الموارد من خارج الميزانية**. وأنشأت المديرة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ صندوق الطوارئ الخاص المتعدد الجهات المانحة لتلقي الأموال ومن ثم سد ثغرات التمويل الأساسي، والبرامج ذات الأولوية المالية، ومساندة الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري، ومبادرات الإصلاح. وفي نهاية فترة العامين جمع هذا الصندوق مساهمات بلغت ٤٧,٩ مليون دولار أمريكي ووردت من طائفة متنوعة من الجهات المانحة، بما في ذلك جهات مانحة «للمرة الأولى» لليونسكو، بعضها من فئة أقل البلدان نمواً.

(جـ) وفضلاً عن ذلك فقد تمكنت المنظمة إلى حد ما من التعويض عن تخفيضات الميزانية من خلال **إعادة تنظيم وتوزيع المهام والوظائف على النطاق الداخلي** في جميع وحدات الأمانة سواء كانت قطاعات، أو خدمات مركزية، أو معاهد، أو مكاتب ميدانية. وكانت عملية إعادة الهيكلة على مستوى المنظمة ما تزال قيد التنفيذ وقت كتابة هذه الوثيقة، إلا أن ضخامة هذا التغيير تتضح من أن من المزمع خفض عدد وظائف موظفي البرنامج العادي في اليونسكو من ١ ٨٩٣ موظفاً (في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣، حسب الوثيقة المعتمدة ٣٦م/٥) إلى نحو ١ ٤٥٠ موظفاً طبقاً لما هو مزمع لفترة العامين الجديدة ٢٠١٤-٢٠١٥ بموجب خطة الإنفاق التي تبلغ قيمتها ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي، وهو ما يعني انخفاض عدد الوظائف بأكثر من ٤٠٠ وظيفة.

٤ - وتم بذل جهود ضخمة في مختلف أرجاء المنظمة وبالتشارك مع الدول الأعضاء على مدى فترة العامين للحد من تأثير عجز الميزانية والتغييرات الهيكلية على البرنامج، وذلك على وجه الخصوص من خلال استعراض تنفيذ البرنامج وتبسيطه بانتظام، استناداً إلى عمليات استعراض وتقييم صارمة، والحفاظ على النسب الأساسية للوثيقة ٣٦ م/٥. وشمل ذلك ما يلي:

(أ) **تعزيز التركيز على الأولويات البرنامجية:** أجرت كل القطاعات تقييماً منتظماً في مطلع فترة العامين (وكذلك في موعد لاحق منها) لجميع المجالات البرنامجية وخطط العمل ذات الصلة، مما أدى في كثير من الحالات إلى وقف تنفيذها، أو تأجيله، أو الحد من نطاقه. وعلى سبيل المثال، ونتيجة القيود المالية، فلم تتلق بعض المجالات، مثل اللغات المهددة بالاندثار، والمتاحف والتربية الفنية، وكذلك الأنشطة المتصلة بالحوار بين الثقافات، تمويلاً كافياً من خارج الميزانية بما يتيح تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وبالمثل فقد عجزت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات عن إعداد وحدة نموذجية تدريبية بشأن التقييم البحري تهدف إلى تيسير مشاركة البلدان النامية في العملية المنتظمة، ولن تكون قادرة على الوفاء بالتزامها بشأن المشاركة في تمويل مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مرفق البيئة العالمية المعنون «مؤسسات عالمية للحد من ازدياد المغذيات واستنزاف الأكسجين جراء التلوث الناتج عن الأنشطة البرية، بغرض دعم دورة المغذيات العالمية»؛ كما تم تعليق أنشطة معهد اليونسكو للإحصاء المتعلقة باستحداث منهجيات لتقدير محو الأمية ورصده. وبالإضافة إلى ذلك فقد وفرت الأمانة الدعم لنقاشات مجلس إدارة المعهد المذكور بشأن الأولويات البرنامجية، والتي توِّجت بالقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في جلسته الاستثنائية في ٤ تموز/يوليو ٢٠١٣.

(ب) **الحفاظ على التزام المنظمة إزاء الأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين:** بذلت المنظمة قصارى جهدها للحافظ على التزامها إزاء الأولويتين البرنامجيتين العامتين، وهو ما اشتمل على إجراء تقييم شامل، وتصميم خطط تنفيذية مخصوصة، وتخفيض عدد الأنشطة الطليعية، ومواصلة إصلاح الحضور الميداني في أفريقيا، وكذلك استعراض ترتيبات التنسيق والإدارة. وبغية تعزيز أهمية اليونسكو وفعاليتها في المقر وفي الميدان فقد أُرسيت شبكة ميدانية جديدة تضم خمسة مكاتب إقليمية متعددة القطاعات في كل من أبوجا، وداكار، وهراري، ونيروبي، وياوندي. كما تم التوسع في تفويض الصلاحيات إلى المكاتب الميدانية، وتعديل تسلسل التبعية الإدارية، وتوضيح التفاعل بين المقر والمكاتب الميدانية لتيسير تنفيذ البرنامج (م ع/مذكرات/١٤/٣).

(جـ) **العمل على توفير تمويل بديل وتنفيذ الالتزامات النظامية:** أُجريت مفاوضات مع الدول الأعضاء سعياً وراء الحد من الآثار المالية على الأنشطة النظامية، وتمويل بعض تكاليفها من خلال المساهمات الطوعية، والابتكار عبر مجموعة من آليات التنفيذ البديلة. وما تزال الحاجة تدعو إلى تحقيق التقدم في هذا الصدد، إلا أن هذه الجهود أتاحت للمنظمة الحفاظ على وظائفها النظامية مع صون أهميتها التنفيذية في الوقت ذاته.

(د) **الحفاظ على النفقات البرنامجية:** على الرغم من قيود الميزانية الهائلة التي واجهتها المنظمة فقد تمكنت في فترة العامين الماضية من أن تزيد بشكل طفيف من نصيب الإنفاق المتعلق بالبرامج، وذلك من ٥٥,٧ في المائة (٢٠١٠-٢٠١١) إلى ٥٨,٧ في المائة (٢٠١٢-٢٠١٣)، مقيساً على أساس النفقات المتكبدة في ظل الباب الثاني - ألف (البرامج الرئيسية الخمسة، ومعهد اليونسكو للإحصاء، والإدارة الميدانية). ومن جهة أخرى فقد ارتفعت نسبة تكاليف الموظفين من مجموع الإنفاق إلى ٦٩,٥ في المائة من الإنفاق الإجمالي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمقارنة بما كانت عليه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حين بلغت ٦١,٦ في المائة.

(هـ) **المحافظة على التوازن بين المقر والتنفيذ الميداني:** جرى التصدي لهذا التحدي العام بطرق مختلفة، وخصوصاً من خلال التحول عن النُهج الوطنية ودون الإقليمية لتعزيز الأثر، وتكريس جانب كبير من صندوق الطوارئ لمساندة الأنشطة الميدانية. وبهذه الطريقة أمكن إلى حد بعيد تجنب الظاهرة المحتملة «للانسحاب إلى المقر». وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الوظائف الميدانية ضمن العدد الإجمالي للوظائف من ٣٥ في المائة إلى ٣٨ في المائة خلال فترة العامين. ووصلت نسبة اللامركزية في إطار النفقات التنفيذية للبرامج الرئيسية الخمسة إلى ٥٣ في المائة، وهي نسبة تقل قليلاً فحسب عن النسبة التي دعت إليها الوثيقة المعتمدة ٣٦ م/٥ (٥٦ في المائة)، على أن توزيع الاعتمادات اللامركزية حسب الأقاليم يتماشى عموماً مع ما هو مزمع بموجب الوثيقة ٣٦ م/٥، مع تلقي إقليم أفريقيا للحصة الأكبر من هذه الاعتمادات.

(و) **تعزيز الاستفادة من الشبكات والمؤسسات المنتسبة لليونسكو**، مثل المعاهد والمراكز من الفئتين ١ و٢: خضع دور معاهد التربية من الفئة ١ لعملية إعادة تقييم أفضت إلى تعزيز الاتساق البرنامجي بما يعود بالنفع على مشورة السياسات وبناء القدرات من أجل التعليم. وبالمثل توسع نطاق الجهود المبذولة لتسخير إمكانيات مراكز الفئة ٢، من خلال استراتيجيات مكرَّسة وتم الشروع في استعراض لقدرتها الكامنة ولمدى جاهزيتها.

(ز) **تنويع الشراكات والتمويل** (انظر الفقرات الواردة أدناه).

اضطلعت **الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء بدور تحفيزي** في تعبئة موارد ضخمة خارجة عن الميزانية لتنفيذ مشروعات واسعة النطاق على المستوى القطري تهدف إلى معالجة مواضع الاختناق في تعليم الفتيات، مثل محو الأمية والتعليم الثانوي. ومن بين الأمثلة على ذلك مشروع تعليم البنات المعتمد على الإسهام الجماهيري الذي تموله مؤسسة باكارد والهادف إلى معالجة مشكلات تسرب طالبات المدارس الثانوية ورسوبهن في أثيوبيا وتنزانيا. وضمن إطار الشراكة المذكورة تلقت اليونسكو من حكومة باكستان مساهمة بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي لصالح صندوق ملالا لدعم تعليم الفتيات بما يكفل تنفيذ أنشطة مساندة لتعليم الفتيات تغطي باكستان ضمن ما تغطي. وأسفرت الشراكة كذلك عن التزامات داعمة إضافية من الدول الأعضاء والمؤسسات الخاصة لترويج تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين في التعليم.

٥ - وخلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ عززت المنظمة انخراطها مع شبكة هائلة من الشركاء واستحدثت **إطاراً استراتيجياً شاملاً خاصاً بالشراكات** هو «الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات» (١٩٢ م ت/٥ إعلام). وتم وضع استراتيجيات منفردة لفئات الشركاء المختلفة (أي القطاع الخاص، والجهات المانحة الحكومية الثنائية، وشركات الوسائل الإعلامية، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء المجالس البرلمانية، ونوادي اليونسكو وتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو، وسفراء النوايا الحسنة، وشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعاهد والمراكز من الفئة ٢، والمدارس المنتسبة).

٦ - واضطلعت **تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية** بدور حاسم في تعزيز أثر برامج اليونسكو. وتم توسيع قاعدة الجهات المانحة للمنظمة بحيث غدت تشتمل على طائفة متنوعة من الجهات المانحة غير التقليدية مثل البلدان الصاعدة وأطراف أخرى من الجنوب، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية. وأُبرمت اتفاقات جديدة لأموال الودائع مع جهات مانحة صاعدة جديدة، بما في ذلك ترتيبات ذاتية النفع مع بلدان مثل أنغولا، وأذربيجان، والصين، والكاميرون، والهند، وإندونيسيا، والكويت، وماليزيا، وموزامبيق، وباكستان، وجمهورية كوريا، وتايلاند. وفي الوقت ذاته ظلت الجهات المانحة التقليدية لليونسكو، كبلجيكا (فلاندر)، والبرازيل، والدانمرك، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، تندرج في عداد الأطراف المساندة البارزة لجهود اليونسكو. وجرت تعبئة ما مجموعه ٥٥٣ مليون دولار أمريكي خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتعزيز البرنامج العادي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٣ في المائة عن فترة العامين السابقة رغم الأزمات المالية الجارية التي ضربت كل فئات المانحين، علماً بأن نسبة ٦٤ في المائة من الأموال المعبأة كانت لدعم مشروعات منفذة في الميدان. وكما يشير الرسم البياني الدائري أدناه (الشكل ١) فقد اعتمد تنفيذ البرامج الرئيسية الخمسة إلى حد كبير (٦٥ في المائة) على الموارد الخارجة عن الميزانية.

الشكل ١: مصادر التمويل الخاصة بتنفيذ البرنامج (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

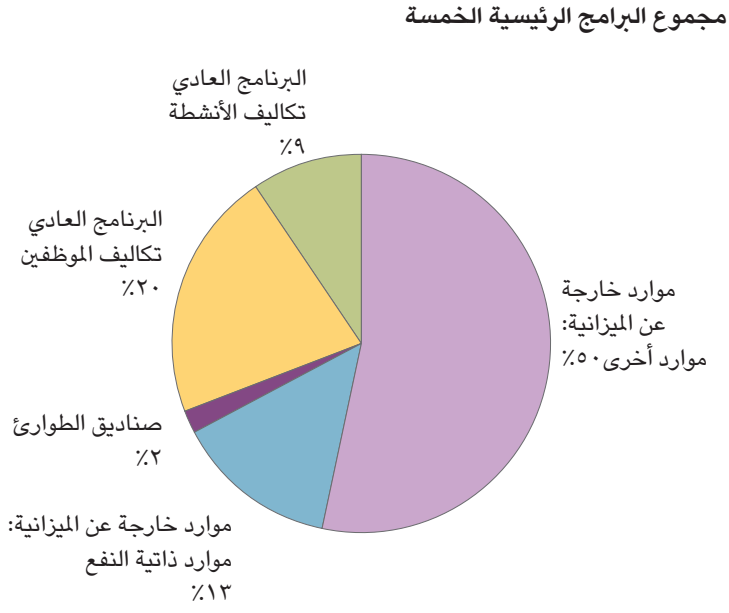

٧ - وتمكنت اليونسكو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من تحقيق المزيد من التوسع والارتقاء **بشراكاتها مع القطاع الخاص**، مثل الشراكة مع شركة بروكتر آند غامبل بشأن تعليم الفتيات والنساء. وخلال الفترة المذكورة نجحت اليونسكو في تعبئة أموال من طائفة واسعة من شركاء القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات الخيرية) بلغت قيمتها ٥٥ ٧٠٧ ٧٧٥ دولاراً أمريكياً في إطار اتفاقات موقعة. وشملت الجهات الشريكة الرئيسية كلاً من مجموعة واندا داليان، وشركة فونيكس التلفزيونية، ومجموعة جونغكون، وشركة شنجن هواكيانغ القابضة في مجال مساندة برامج اليونسكو ذات الأولوية ولا سيما في ميادين الثقافة، والمدن المبدعة، والسياحة المستدامة؛ وشركة جمس للتعليم ومؤسسة التعليم في المقام الأول في مجال دعم المعلمين والتعليم الجيد؛ ومؤسسة الخدمات الاجتماعية الصناعية (SESI) في مجال العلوم الاجتماعية. واغتنمت اليونسكو فرص تمويل جديدة من القطاع الخاص في البرازيل، والصين، وجمهورية كوريا، والأمارات العربية المتحدة. وتميز عام ٢٠١٢ أيضاً بتعزيز شراكة اليونسكو مع الاتحاد الأوروبي وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والانخراط الوثيق مع الشراكة العالمية من أجل التعليم التي يستضيفها البنك الدولي.

٨ - وفضلاً عن ذلك فقد سعت اليونسكو بنشاط إلى **استعارة الخبراء** وتفاوضت مع الحكومات الأعضاء على ترتيبات إعارة على أساس عدم استرداد التكاليف للتغلب على حالات نقص معينة في الموظفين.

ثانياً - المعالم البارزة للإنجازات البرنامجية الأساسية

٩ - تمكنت اليونسكو، على الرغم من المصاعب المالية الحادة، من أداء المجموعة الكاملة لوظائفها وتأكيد دورها الريادي في مجالات البرامج الرئيسية. وتُعرض النتائج في الأجزاء القطاعية المعنية. وعلى سبيل المثال قامت اليونسكو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بما يلي:

- ساندت نحو ٥٠ بلداً ومنظمة إقليمية في مجال **سياسات التعليم، وخططه، وإدارته** على مستوى القطاع بأكمله. واستفاد أكثر من ٢ ٣٠٠ مهني تربوي من البرامج التدريبية للمعهد الدولي لتخطيط التربية علماً بأن نسبة النساء في صفوفهم بلغت ٤٠ في المائة. كما قدم هذا المعهد دعماً تقنياً مهماً إلى ٢٧ بلداً؛

- دعمت إعداد ٣٦ خطة عمل وطنية في مجال **محو الأمية**، ومكّنت نحو ١٦ بلداً من وضع وثائقها المتعلقة بـ «برنامج تسريع جهود محو الأمية» في صيغتها النهائية؛

- وفرت المساندة في استحداث **سياسات تتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتستند إلى البينات** من خلال توفير المشورة بشأن السياسات وعمليات الاستعراض الوطنية في ٢١ بلداً؛

- قدمت العون لأكثر من ٣٠ بلداً في تعديل أُطرها ونُظمها المتعلقة **بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار**. وشكل **المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول بشأن العلم، والتكنولوجيا، والابتكار** مَعلماً هاماً على طريق تصميم السياسات المعنية بالعلوم، وتنفيذها، وإصلاحها، وتقييمها، وأسفر هذا المؤتمر عن إصدار «إعلان نيروبي» الذي جدد التزام الوزراء المسؤولين عن قطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا بتعزيز البحث العلمي؛

- تولت قيادة **عمليات استعراض السياسات لصالح الشباب** في بوروندي، وليبيريا، وزامبيا، ودعمت وضع خارطة طريق لبرلمان الشباب الوطني في غانا، ونظمت مشاورات شبابية بشأن استراتيجية وطنية متكاملة للشباب في المغرب؛

- ساندت اعتماد المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة **لإعلان برلين**، بما في ذلك توصيات تقنينية مفصلة لكبح الفساد في قطاع الرياضة، واقتسام الفوائد الاقتصادية الاجتماعية للرياضة على نحو منصف، وضمان وصول الجميع إلى الرياضة، بما في ذلك النساء وذوي الإعاقة.

- أطلقت طبعة التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٣ – تغير البيئات العالمية؛

- أجرت عمليات تقدير شاملة **لسمات وسائل الإعلام الوطنية** في ٢٠ بلداً من خلال استخدام مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، وساندت تطوير وسائل الإعلام في بلدان الربيع العربي عبر مشروعات تنفيذية؛

- أُوكلت إليها مهمة التنسيق الشامل لجهود الأمم المتحدة في تنفيذ **خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب**؛

- استجابت في الوقت المناسب **لعمليات تدمير التراث الثقافي**، كما في حالة مصر، وليبيا، ومالي، وتونس، وسورية؛ وفي **مالي** أدت أنشطة الترميم في تيمبوكتو إلى تعزيز الاعتراف بمهمة اليونسكو، بما في ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة عبر اعتماد عدد من قرارات مجلس الأمن التي أدانت الهجمات على التراث الثقافي وأبرزت بجلاء الحاجة إلى ترميمها في إطار استجابة الأمم المتحدة؛

- دعمت قيام حكومة بربادوس بإنشاء **مركز المعلومات المتعلقة بأمواج التسونامي في البحر الكاريبي** في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأطلقت شراكة جديدة مع الشبكة العالمية لرصد تحمض المحيطات؛

- كلِّفت من جانب الأمين العام باستضافة أمانة **المجلس الاستشاري العلمي** التابع له الذي يقدم المشورة إليه وإلى الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل العلم في خدمة الاستدامة؛ وقد تم افتتاح هذه المجلس بعد ذلك في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في برلين؛

- أثَّرت على عمليات إعداد الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وناصرت ودافعت عن قضية محورية التعليم، والعلوم، والثقافة، والاتصال والمعلومات؛ وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكدت الصلات القائمة بين الثقافة والتنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر (الوثيقة A/C.2/68/L.69).

١٠- وبذلت اليونسكو قصارى جهدها لأداء وظيفتها المعيارية وتأكيد دورها القيادي في المجالات البرنامجية الأساسية. وعلى سبيل المثال:

- حققت أنشطة اليونسكو المعيارية في ميدان الثقافة نتائج ملموسة. ووفرت التقارير الدورية التي قدمتها الدول الأعضاء بينات مشجعة على الأثر على المستوى القطري، ولا سيما فيما يتصل بالمهنيين/المؤسسات والتشريعات في مجال الثقافة. وخلَّف ذلك تأثيراً مباشراً على عمليات تصديق الاتفاقيات. وفي سياق اتفاقية ٢٠٠٣، مثلاً، فقد تم تجاوز علامة القياس المعتمدة لزيادة عدد الدول الأطراف بمقدار ٦٠ في المائة؛

- وتم تأكيد الدور القيادي لليونسكو في ترويج حرية الصحافة حينما كُلفت المنظمة بمهمة التنسيق الشامل لجهود الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١١- وساندت اليونسكو، بصفتها **منظمة عالمية لتحديد علامات القياس ورصدها**، صياغة سياسات تستند إلى البينات، وذلك من خلال تنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، وترويج جمع وإنتاج مؤشرات وإحصاءات رفيعة الجودة في ميادين التعليم، والعلم، والثقافة، والاتصال عبر جهود معهد اليونسكو للإحصاء؛ وكذلك عن طريق إعداد وتوزيع عدد من المطبوعات الطليعية من بينها:

- وجدت **رسائل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢**، واستنتاجاته، وإحصاءاته الأساسية صداها لدى العديد من أرجاء المجتمع الإنمائي، مما خلق زخماً لتعديل السياسات (مثل تعديل المنهاج الدراسي في غانا لضمان دراسة الذكور والإناث على حد سواء للمواد التقنية والحرفية في عمر مبكر)، وأُطلق النقاش بين واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى (اجتمع نحو ١٠٠ عضو من أعضاء المجالس البرلمانية الأفريقية كلها، مثلاً، في برلمان عموم أفريقيا في جنوب أفريقيا، وتدارسوا المسائل التي أثارها التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والتزموا بالعمل كبرلمانيين لكي تحظى أنشطة التعليم للجميع بأولوية قصوى وبتمويل أكبر).

- وكما أوضحت الطبعة الرابعة من **تقرير تنمية الموارد المائية في العالم** المعنونة «إدارة المياه في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر» فإن المياه تشكل المرتكز لكل جوانب التنمية، وأن من الضروري اعتماد نهج منسق لإدارة المياه وتخصيصها. ويؤكد التقرير أن تحقيق الأهداف المتعددة يتطلب أن تكون المياه عنصراً أصيلاً في عملية اتخاذ القرارات على امتداد الطيف الإنمائي بأكمله.

١٢- وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري ساندت اليونسكو الدول الأعضاء عبر توفير مشورة السياسات وتنمية القدرات:

- أُطلقت **مبادرة تسريع جهود التعليم للجميع** في البلدان الأفريقية كمتابعة للالتزام المقدم خلال الاجتماع العالمي للتعليم للجميع حيث التزم ١٩ بلداً بتحسين حالة التعليم للجميع من خلال مبادرة تسريع جهود التعليم للجميع حتى عام ٢٠١٥، مع توفير اليونسكو للدعم في رصد تنفيذ أُطر هذه البلدان الخاصة بالمبادرة المذكورة. وساعدت جهود المناصرة والدعم التقني التي بذلتها اليونسكو عدداً من البلدان على إعداد عمليات الاستعراض الوطنية لأنشطة التعليم للجميع وتقييم إنجازاتها وخبراتها المكتسبة منذ عام ٢٠٠٠، وتحديد المسائل والتحديات الناشئة، واستخلاص العبر البارزة وتحديد آفاق التعليم المقبلة؛

- تم التأكيد على الدور المحوري **للمعلمين** في تيسير تحقيق الجودة، والإنصاف، والكفاءة في التعليم. وفي سياق استراتيجية المعلمين والمبادرة الخاصة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استفاد نحو ٥٠ بلداً من عدد من أنشطة تنمية القدرات التي تركزت على تصميم المناهج الدراسية وتنفيذها، وإدارة المعلمين، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إعداد المعلمين؛

- وفي إطار **برنامج الشباب** فإن عمليات استعراض السياسات بقيادة اليونسكو وحصائل مشاورات الشباب التي تولت تيسيرها ساعدت على تنوير صياغة الاستراتيجيات والخرائط الوطنية المتعلقة بالشباب في عدد من البلدان (مثل بوروندي ومصر وغانا وليبيريا والمغرب وزامبيا)؛ وتلقى أكثر من ٥٠٠ شابة وشاب من المدارس والمجتمع المدني التدريب في إندونيسيا وتونس في ميدان المواطنة وذلك باستخدام كتيب اليونسكو التدريبي بشأن الديمقراطية المراعي لقضايا الجنسين.

- جرت مساندة إنشاء لجان وطنية جديدة **لأخلاقيات البيولوجيا** وتعزيز قدراتها. وفي عام ٢٠١٢ تخرج قرابة ٧٠ مدرساً، ينتمون إلى طائفة متنوعة واسعة من البلدان، من برنامج الدورات التدريبية لمدرسي مادة الأخلاقيات الذي تنفذه اليونسكو؛

- عُززت الأطر التشريعية دعماً **لوسائل الإعلام** المجتمعية والسياسات الوطنية الناظمة لشبكات الإذاعات المجتمعية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وزوِّدت بمعلومات أفضل عبر مشورة السياسات، والاجتماعات التشاورية، وحلقات العمل المعنية بتنمية القدرات، وعدد من الدراسات، مثل التقرير المقارن الدولي الذي غطى الأحكام التشريعية والتنظيمية الوطنية المتعلقة بالإذاعات المجتمعية وصلتها بالمعايير الدولية في أكثر من ٣٠ بلدا؛

- ونتيجة الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات فلقد سجل إقليم أفريقيا العدد الأعلى من الترشيحات المقترحة لدورة عام ٢٠١٣ فيما يتصل بمجال التراث الثقافي غير المادي. وأسهمت البرامج المشتركة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إسهاماً قوياً في تعميم الاهتمام بالثقافة في السياسات الإنمائية الوطنية في عدد من البلدان الأفريقية؛

- تم الإقرار بالثقافة كركيزة محورية في الاستجابة للنزاعات والكوارث. وقد استجابت اليونسكو بسرعة وكفاءة للآثار التدميرية للنزاعات أو القلاقل الاجتماعية والسياسية على التراث الثقافي في بلدان مثل مصر، وليبيا، ومالي، وسورية، وتونس. وجرى تعزيز وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بالضرر اللاحق بالممتلكات الثقافية وبالإتجار غير المشروع بها.

- أُطلقت خلال فترة العامين الشبكة الأفريقية لمؤسسات **علوم الأرض** وشبكة بحوث جامعات جزر المحيط الهادئ التي تضم ١٠ جامعات في منطقة المحيط الهادئ إلى جانب شركاء في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا؛

- تعزز التعاون الإقليمي في **علوم البحار** في أفريقيا عبر اعتماد خطة استراتيجية تركز على التكيف مع تغير المناخ، وتدهور نوعية المياه، والتحات الساحلي، والأخطار الساحلية والبحرية. وجرى ترويج التعاون بين بلدان الجنوب عبر المنتدى الصيني الأفريقي الأول بشأن العلوم والتكنولوجيا البحرية. وحُددت التدابير اللازمة للإنشاء الكامل لنظام مراقبة ساحلي في إقليم اللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له، التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وذلك لمساندة الإدارة المحيطية والساحلية.

- ساعدت المشروعات المنفذة في ظل البرامج الستة المشتركة بين القطاعات على تعزيز تصميم برامج اليونسكو المشتركة بين القطاعات وتنفيذها من حيث الجودة، والاتساق، والفائدة. ووفرت هذه البرامج بوابة للتنفيذ كمنظمة «يونسكو واحدة» على الصُعد العالمية، والإقليمية، والقطرية. وعلى سبيل المثال فإن البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بأوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث وفَّر **استجابات متعددة القطاعات لأوضاع ما بعد الأزمات** وضَمِن الاتساق الاستراتيجي في الاستعداد للأزمات، وتفادي النزاعات، والحد من أخطار الكوارث، وبناء السلام، مثل الاستجابة الفورية للأزمة التي أعقبت إعصار هايان/يولندا في الفلبين، في حين استهدف برنامج **ثقافة السلام** المشترك بين القطاعات الشباب عبر بناء القدرات اللازمة للمشاركة المدنية، وذلك في سياق الربيع العربي، ومن أجل المشاركة الديمقراطية في الانتخابات الحرة والعادلة في أفريقيا، ولمكافحة العنف في المدارس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واستعان في ذلك بوسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الحوار الثقافي والمصالحة (جنوب السودان وأوغندا)، وعمل على ترويج الدبلوماسية الثقافية، مع إرساء المصالحة والسلام في جنوب شرق أوروبا.

ثالثاً - التحديات والعبر

- أدت الصعوبات المالية إلى **تآكل طفيف في النصيب المخصص للموارد الميدانية في الميزانية.** ويشكل ذلك خطراً على المنظمة من جوانب عديدة، ولا سيما وأن عملية استحداث القواعد والمعايير الفعالة والمفيدة والمبتكرة في مجالات اختصاص اليونسكو تعتمد حتماً على التفاعل الفعال مع الجهات المعنية في اليونسكو والمستفيدين منها. ولن تنتفع المنظمة من «انسحاب طويل الأجل إلى المقر». ولهذا فإن الأمر يقتضي إيلاء اهتمام أعظم إلى الأبعاد التنفيذية لعمل اليونسكو ولتمويلها.

- تتسم «القوة الناعمة» للعلم، والتربية، والثقافة، والاتصال، والمعلومات بأهمية حاسمة لمجابهة تحديات الغد المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ. وقد أثبتت **أنشطة اليونسكو المعيارية والمتعلقة بالسياسات** في هذه المجالات فعاليتها. ورغم ذلك تظل هذه الأنشطة محرومة من التقدير الذي تستحقه، ويتم تقييم اليونسكو في بعض الأحيان بالاستناد إلى تعاريف ضيقة لـ «التنمية» وانطلاقاً من فهم ضيق لدور المعايير والسياسات في التنمية. ومن المهم بالنسبة لليونسكو أن تكون قادرة على إثبات فعالية الأنشطة المعيارية والمتعلقة بالسياسات، ومن ثم التأثير على النقاش الدائر بشأن التنمية بحيث يراعي على نحو أفضل المسائل «الناعمة».

- يحمل نمو المعاهد من **الفئتين ١ و٢** في طياته إمكانيات ضخمة لتطوير عمل اليونسكو، ولكنه يشكل أيضاً تحدياً للاتساق الاستراتيجي وللتنسيق. وكما تبين من استعراض مراكز ومعاهد الفئة ٢ وكذلك من «استعراض معاهد الفئة ١ المعنية بالتربية» الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي (الوثيقة ١٩١ م ت/٢٢ إعلام)، أن هذه المسألة تحتاج إلى المعالجة من زوايا متعددة، بما في ذلك إعادة النظر بطرائق تنمية القدرات في هذه المعاهد، ووظائفها المتعلقة بتيسير تبادل المعارف، وتعزيز حوكمتها ومساءلتها، والانتقال إلى توزيع مستند إلى النتائج لمخصصات اليونسكو المالية.

- شهدت فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ انتقال مسائل معلقة منذ عهد طويل ومتصلة بمختلف عمليات تنفيذ **الاتفاقيات الثقافية** إلى موقع الصدارة في سياق الصعوبات المالية التي واجهتها المنظمة. وخلُصت «مراجعة طرق عمل الاتفاقيات الثقافية» التي قام بها مرفق الإشراف الداخلي إلى أن النظام غير مستدام. ولذلك فإن ضمان المصداقية الطويلة الأجل للإطار المعياري والدور القيادي لليونسكو يتطلب إجراءات حوكمة جديدة في هذا المجال المهم. وبغض النظر عن الاستدامة المالية للاتفاقيات فإن من الواجب الحرص على أن تحافظ اليونسكو على دورها القيادي من الزاوية البرنامجية، بما يصون مهمتها في ميدان الثقافة المتعددة الأطراف وما وراءه، ولهذا يتعين التماس التوازن بين صيانة الدور الجوهري لليونسكو في الثقافة وقدرتها على تمويل مثل هذه الأنشطة.

- ينبغي ألا يدفع الوضع الحالي باليونسكو إلى تجميد برامجها: فمن الواجب السماح لهذه البرامج بأن تتنفس وتنمو **للاستجابة للتحديات والفرص الجديدة.** وبهذه الروح بالذات اضطلعت اليونسكو، خلال فترة العامين الماضية، بمسؤولياتها في عدد من المجالات البارزة، كقائد لعمليات الأمم المتحدة وآلياتها (قائد مشترك للسنة الدولية للمياه، وأمانة المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً» والمجلس الاستشاري العلمي، وعملية الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وغير ذلك). وبغية الاستجابة للاحتياجات والأولويات المتغيرة فإن على المنظمة أن تواصل تحديد حلول مبتكرة لمجابهة النقص الشديد في الموارد المالية والبشرية. وما يزال دعم الدول الأعضاء وشركاء القطاعين العام والخاص يتسم بأهمية بالغة في هذه الجهود.

- يجري العمل على إرساء **الانتقال إلى الميزنة المستندة إلى النتائج** بصورة تدريجية في كل أبعاد عمل اليونسكو، وسيسهم هذا في تعزيز الفعالية والنهوض بوضع القرارات والشفافية. ويفضي ذلك الآن إلى استعراض كل العمليات والنظم المعنية المتعلقة بالمعلومات، وهو ما ينبغي مراعاته على جميع الأصعدة، بما يشمل عمليات التخطيط، والرصد، والإبلاغ، والتمويل كذلك المستندة إلى النتائج. ويتعين أن يستند هذا النهج إلى جهود مشتركة بين الأمانة والدول الأعضاء، مع توسعه تدريجياً إلى كل جوانب وآليات مجالات الحوكمة والبرامج. ومن بين التحديات الجديدة التي تواجهها اليونسكو اللجوء إلى عمليات تقييم الأثر التي تطرح تحديات منهجية جديدة إلى جانب التحديات المتصلة بتمويل مثل هذه الجهود.

- ومن المنتظر أن يتواصل **الاعتماد الشديد لليونسكو على الموارد الخارجة عن الميزانية** في بعض المجالات. وبالنظر إلى التنافس المكثف للمنظمات المتعددة الأطراف للحصول على مثل هذا التمويل، بالإضافة إلى القيود المحلية التي تواجه العديد من الجهات المانحة، فإن ذلك سيتطلب من اليونسكو جهوداً خاصة لتعبئة موارد تكميلية كافية ولضمان الاتساق الاستراتيجي والمواءمة البرنامجية بشكل كامل مع الأولويات البرنامجية.

التقييم الاستراتيجي
لتنفيذ البرنامج

أولاً

البرنامج الرئيسي الأول - التربية

١٣- ركّز قطاع التربية في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ جهوده وموارده على إنجاز النتائج المنشودة الاثنتي عشرة المبينة في وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدين ٣٦م/٥. وأعطيت الأولوية إلى أربعة مجالات مواضيعية تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية وتتسم بأهمية بالغة في تحقيق التعليم للجميع، وهذه المجالات هي: المعلمون؛ ومحو الأمية؛ والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ والتخطيط ورسم السياسات على مستوى القطاع. وساهم قطاع التربية في فترة العامين هذه أيضاً إسهاماً كبيراً في المناقشات المتعلقة بدور التربية في خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً- الإنجازات الرئيسية

التحضير لإعداد جدول أعمال تنمية التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

١٤- روّجت اليونسكو طوال فترة العامين لأهمية التربية في إطار الخطة العالمية المستقبلية للتنمية. وتشاركت مع اليونيسيف في قيادة المشاورة المواضيعية عن التعليم، كما نظمت سلسلة من المشاورات الإقليمية والعالمية. وأسفرت هذه الجهود الترويجية عن التعبير إلى حد كبير عن رؤية اليونسكو الشاملة بشأن التعليم والتي تولي أهمية متزايدة للتعلّم مدى الحياة ولنوعية التعليم والإنصاف فيه، وذلك في تقرير الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ والتابع للأمين العام للأمم المتحدة، الذي اقترح «توفير التعليم الجيد والتعلّم مدى الحياة» كأحد الأهداف المستقبلية المتعلقة بالتعليم. وإذ تعترف اليونسكو بأن التعليم للجميع لا يزال يمثل بشكل كبير خطة عمل لم ينته تطبيقها بعد، فإنها اقترحت دمج هذه الخطة في مجمل الخطة العالمية المستقبلية للتنمية بغية تجنب اتباع مسارين منفصلين لتحقيق التعليم للجميع ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المستقبل. كما اقترحت اليونسكو تجزئة الهدف الشامل للتعليم إلى خمسة أهداف أو مجالات مواضيعية في المستقبل لكل منها أغراضه ومؤشراته. ونوقش هذا المقترح في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام.

١٥- واستهلت اليونسكو عملية لإعادة التفكير في مفهوم التعليم في ضوء التحولات العالمية والاجتماعية الراهنة. ويتمثل الغرض من ذلك في توفير توجيه لإجراء المزيد من النقاشات والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة والبحوث بشأن التعلّم في عالم يتغير، مع الاستناد إلى رؤية التعليم المحددة في منشورين بارزين من منشورات اليونسكو، ألا وهما «تعلّم لتكون» (١٩٧٢) أو ما يعرف «بتقرير فور»، و«التعلّم: ذلك الكنز المكنون» (١٩٩٦) أو ما يعرف «بتقرير ديلور». وتم لهذا الغرض إنشاء فريق من كبار الخبراء.

تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع

١٦- ويبقى تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ يشكل أولى أولويات اليونسكو التي استرشدت بها المنظمة في عملها على امتداد فترة العامين. وقد تحسنت كفاءة تنسيق التعليم للجميع بإنشاء **الهيكلية** الجديدة **لتنسيق التعليم للجميع** التي أتاحت عدة منابر للجهات المعنية من أجل مناقشة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، وهيأت لإقامة المنتدى العالمي للتربية وخطة تنمية التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما اجتمع وزراء التعليم مع الجهات المعنية الرئيسية من جميع أنحاء العالم وتبادلوا الأفكار بشأن السياسات والممارسات الجيدة وذلك في سياق عدد من المشاورات الإقليمية عن التعليم للجميع، والاجتماع العالمي للتعليم للجميع، وأربعة اجتماعات للجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع. وقد اضطلع الاجتماع العالمي للتعليم للجميع واللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع بدور هام في إعطاء حركة التعليم للجميع منحى استراتيجياً، وفي تأمين الالتزام بخطة تنمية التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وتعبئة الجهات المعنية بغية تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

١٧- ومتابعة للالتزام الذي قطعته اليونسكو في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٢، وبالتعاون مع غيرها من الجهات المعنية بهذا الموضوع، أطلقت المنظمة **مبادرة تسريع التعليم للجميع** الخاصة بالبلدان الأفريقية. وإلى يومنا هذا، انضم إلى هذه العملية ١٩ بلداً تتلقى الدعم من اليونسكو في رصد تنفيذ أطر عمل تسريع التعليم للجميع فيها.

١٨- واستفاد عدد من البلدان من الدعم الترويجي والتقني الذي قدمته اليونسكو من أجل إدارة التحضير **لعمليات الاستعراض الوطنية للتعليم للجميع**، وتقييم التقدم الذي أحرزته الخبرات التي اكتسبتها منذ عام ٢٠٠٠، ولتحديد المشاكل والتحديات التي تستجد واستخلاص أهم الدروس وسبر الآفاق المستقبلية للتعليم. وستسهم عمليات الاستعراض الوطنية هذه، التي يُتوقع أن تنتهي قريباً، في سلسلة الاجتماعات الإقليمية للتعليم للجميع المقررة لعام ٢٠١٤، وستزودها بالمعلومات.

١٩- وتضطلع اليونسكو منذ عام ٢٠١٣ بدور الأمانة **للمبادرة العالمية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن «التعليم أولاً»**، وستساعد في تعبئة دعم سياسي ومالي أكبر للتعليم، وتعزيز مكانة التعليم في خطة التنمية العالمية. وقد أولي الاهتمام بوجه خاص لتشجيع الالتزام المتزايد للحكومات والشركاء في عملية التنمية بغية معالجة أكبر العقبات التي تحول دون الانتفاع بالتعليم ودون التعلّم وذلك في سياق آخر دفعة كبيرة لعجلة التقدم قبل عام ٢٠١٥. وعززت اليونسكو، عن طريق المبادرة، التوعية بدور التعليم في تعزيز المواطنة العالمية، وهي أولوية طويلة الأمد بالنسبة إلى المنظمة.

التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

٢٠- شددت أنشطة اليونسكو، خلال فترة العامين، على الدور الرئيسي **للمعلمين** في تحسين الانتفاع بالتعليم الجيد والمنصف وذي الكفاءة. وفي سياق استراتيجية اليونسكو المعنية بالمعلمين، ومبادرة تدريب المعلمين في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، استفاد ٥٠ بلداً من عدد من الأنشطة في مجال تنمية القدرات التي ركزت على إعداد المناهج الدراسية وتطبيقها، وإدارة شؤون المعلمين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريب المعلمين، والتي جرى تنفيذها على نحو اشتمل على الاستعانة بدعم من خارج الميزانية، مثل برنامج بناء القدرات في مجال التعليم للجميع، وأموال الودائع من جمهورية الصين الشعبية. وجرى بالإضافة إلى ذلك تعزيز إمكانات التنفيذ والإنجاز لمعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا، عن طريق تزويده بموارد بشرية ومالية إضافية.

٢١- وأُحرز تقدم كبير في تنفيذ البرنامج فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية اليونسكو **للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**. وقُدم الدعم من أجل وضع سياسات قائمة على الشواهد في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، عن طريق إسداء المشورة بشأن السياسات وعمليات الاستعراض الوطنية في ٢١ بلداً، وبوجه خاص عن طريق تنفيذ مشاريع من خارج الميزانية مثل مشروع التعليم الأفضل من أجل النهوض بالقارة الأفريقية، وبرنامج بناء القدرات في مجال التعليم للجميع. ومن خلال الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، استمرت اليونسكو في العمل على تطوير واستخدام مؤشرات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، كما روّجت أفكاراً مبتكرة بشأن التحول في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، عن طريق اضطلاعها، مثلاً، بتنظيم المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (أيار/مايو ٢٠١٢)، الذي كان حدثاً بارزاً في مجال النقاش العالمي بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ضمن إطار الاهتمام الكبير الذي توليه السياسات لتنمية المهارات ولمشكلة بطالة الشباب. وقد أعطى توافق الآراء في شنغهاي، الذي جاء نتيجة للمؤتمر، توجيهات هامة للسياسات المستقبلية المتعلقة بالتحول في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ويعد التقرير المتعلق باتجاهات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومشاكله مثالاً آخر على مساهمة اليونسكو في النقاش العالمي. ولتوسيع نطاق تأثير اليونسكو، جرى تجديد شبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ووضعت نماذج تشغيلية بغية تحسين تشاطر المعلومات، بما في ذلك تحسين خدمات المنظمة المتاحة على الإنترنت، والحوار عن طريق النقاش الافتراضي والمنابر الإلكترونية.

٢٢- وقدمت اليونسكو في فترة عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ الدعم لوضع ٣٦ خطة عمل وطنية **لمحو الأمية**، وساعدت ١٦ بلداً في وضع اللمسات الأخيرة على وثائقها المتعلقة «ببرنامج تسريع محو الأمية». وأقيم حدثان هامان في مقر اليونسكو، وهما اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والندوة بشأن مختلف أشكال محو الأمية في القرن الحادي والعشرين، ساعدا في إبراز جهود البلدان وتعزيز التزامها في مجال محو الأمية. وأتاح تقييم عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية الفرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات التي لم يجر التغلب عليها. واستناداً إلى تقرير بشأن التقييم الذي أجرته اليونيسكو، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين قراراً يحث الدول الأعضاء على تسريع العمل على محو الأمية، ويحث اليونسكو على دعم مبادرات البلدان. وقد كان معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة شريكاً تنفيذياً هاماً في هذا المجال. وبلغ عدد المشتركين في مختلف أنشطة المعهد الترويجية وفي اجتماعات الشبكة ٧٠٠ مشترك. كما استمر المعهد في متابعة أعمال المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار، وأصدر النسخة الثانية من «التقرير العالمي بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم» الذي يستند إلى تقارير ١٤١ بلداً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بيليم. وتمثلت أحدى أهم النتائج التي خلص إليها المؤتمر في إدراج عدة رسائل أساسية واردة في إطار عمل بيليم في مناقشات السياسات وإجراءات الإصلاح الوطنية، ومن هذه الرسائل، على سبيل المثال، أهمية التعلّم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها في توفير إحدى أكثر الرؤى الواعدة لمواجهة التحديات التي يفرضها محو أمية الكبار، وذلك على الرغم من وجود الكثير من التحديات التي ما زال يتعين مواجهتها.

٢٣- كما قدمت اليونسكو خلال فترة العامين الدعم إلى ما يقارب خمسين بلداً ومنظمة إقليمية في رسم السياسات والتخطيط والإدارة على صعيد قطاع التعليم. فحظيت الحكومة الماليزية، من بين بلدان أخرى، بدعم اليونسكو في استعراض سياستها الوطنية، الذي أفضى إلى مشروع مخطط ماليزيا التعليمي (٢٠١٣-٢٠٢٥) الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد ألهمت عملية استعراض السياسات هذه التي تحظى بتقدير بالغ، استعراض السياسات الجاري حالياً في تايلاند بتعاون وثيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما في ميانمار، فتضطلع اليونسكو بدور رئيسي في دعم الاستعراض الشامل لقطاع التعليم وإصلاح القطاعات الفرعية كالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعلمين، والتعليم العالي. وقد وصل الاستعراض حالياً إلى مرحلته الأخيرة. كما تلقت معاهد التدريب في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعماً لقدراتها بغية تحليل نظم المعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم وتحسين أدوات التقييم وأساليبه. واستفاد ما يزيد على ٢٣٠٠ مهني في مجال التربية من البرامج التدريبية لمعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، وتبلغ نسبة النساء المستفيدات من هذه البرامج ٤٠٪. وقدم معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية الدعم التقني أيضاً لسبعة وعشرين بلداً، وتعاون تعاوناً وثيقاً مع الشراكة العالمية من أجل التعليم في استعراض «المبادئ التوجيهية لإعداد خطط التعليم وتقييمها». وبغية المساعدة في تلافي النقص في البيانات المالية التفصيلية للتعليم اللازمة في عملية تخطيط قطاع التعليم على الصعيد الوطني وتحليل بياناته، وفي عملية الرصد الدولي لتحقيق أهداف التعليم للجميع، أطلق المعهد الدولي لتخطيط التربية مشروعاً تموله الشراكة العالمية من أجل التعليم ويرمي إلى تقديم الدعم لبلدان مختارة من أفريقيا وآسيا من أجل إنشاء حسابات وطنية للتعليم وتحسين عملية إعداد التقارير عن التدفقات المالية.

٢٤- وأحرزت اليونسكو تقدماً جيداً في عملها في مجال **تعليم المواطنة العالمية** وأسهمت إسهاماً كبيراً في المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً» في هذا المجال عبر تعزيز فهم القضايا المتعلقة بالمفاهيم والقياس، والمساهمة في إنشاء شبكات عالمية للتعاون بين الجهات المعنية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظمت اليونسكو بالاشتراك مع جمهورية كوريا مشاورة تقنية بشأن تعليم المواطنة العالمية، أعقبها انعقاد منتدى اليونسكو الأول عن تعليم المواطنة العالمية (بانكوك، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) الذي اشتركت اليونسكو في تنظيمه مع معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة، ومركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي. وستنشر نتائج هذه المؤتمرات وتوزع قريباً بغية المساهمة في زيادة المعارف في هذا المجال، ومساندة البلدان في إدراج تعليم المواطنة العالمية بطريقة أفضل في سياساتها وبرامجها.

٢٥- وفي عام ٢٠١٣، احتفلت **شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة** بمرور ٦٠ عاماً من العمل في إقامة المشاريع والأنشطة والتبادل الدولي. وكانت شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة قد بدأت في عام ١٩٥٣ مع ٣٣ مدرسة من ١٥ دولة عضواً، وهي تضم اليوم ما يزيد عن ٩٧٠٠ مؤسسة تعليمية في ١٨٠ بلداً، وتشكل أكبر شبكة من المدارس في العالم، وواحدة من أنجح مبادرات اليونسكو وأكثرها استدامة.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٢٦- يرد فيما يلي بيان أبرز المساهمات الرئيسية في إنجاز أولويات التعليم في أفريقيا:

- تقديم الدعم لتقييم **عمليات الاستعراض الوطنية للتعليم للجميع** في ١٣ دولة عضواً وقد بلغت عمليات التقييم هذه مراحل مختلفة من الإنجاز (إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، سيشيل، كينيا، مدغشقر)؛
- التزام ١٩ بلداً بتحسين وضع التعليم للجميع لديها عن طريق مبادرة تسريع التعليم للجميع لغاية عام ٢٠١٥. وتدعم اليونسكو هذه البلدان في رصد تنفيذ أطر عمل تسريع التعليم للجميع فيها؛
- تحسين البرامج المراعية لقضايا الجنسين في مجال **محو الأمية وتوفير التعليم غير النظامي**، وأدراج أهداف وأغراض محو الأمية والتعليم غير النظامي في خطط التنمية الوطنية لعدة بلدان منها تشاد، ورواندا، وغامبيا، وغينيا، وكينيا؛
- تنمية القدرات الوطنية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية تنفيذ **نظم المعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم** ومن أجل تحسين أدوات التقييم وأساليبه؛
- تقديم الدعم لوضع **سياسات واستراتيجيات بشأن المعلمين** تستند إلى الشواهد، وتعزيز إمكانات معاهد تدريب المعلمين. ومن الأمثلة على العمل المضطلع به في هذا الصدد، إتمام ستة بلدان لدراستها التحليلية بشأن المعلمين (غينيا، بوروندي، ليسوتو، بنين، أوغندا)؛ وقيام بوروندي، بالتعاون مع اليونسكو، بإنشاء وإقرار وحدة تدريبية للتدريب أثناء الخدمة لمعلمي الصف السابع من التعليم الأساسي الذي جرى إصلاحه مؤخراً؛
- تعزيز جودة النظم الوطنية **للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني** عبر تحسين الربط مع سوق العمل بغية زيادة فرص العمل للشباب والكبار. وقد ساهم تقرير عام ٢٠١٣ بشأن «وضع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي» في نشر الممارسات الجيدة والمعارف المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي التعريف بالتوصيات الاستراتيجية المرتبطة بهما؛
- تعزيز التعاون والتبادل الأكاديمي فيما بين مؤسسات **التعليم العالي**، ولا سيما عن طريق مشروع جامعة عموم أفريقيا بشأن «مجال البحوث في أفريقيا». وقد عملت اليونسكو مع مؤسسة هيوليت باكارد و١٩ معهداً مشاركاً من أفريقيا ومن المنطقة العربية لإقامة أول شبكة للجامعات الأفريقية كي تكون أداة رئيسية لتعزيز العمل الآني للتعاون والبحث العلمي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أصبح النقاش بشأن السياسات في المنطقة أيسر، وتم التركيز على مسائل مثل إنشاء «مركز التميز للتكنولوجيا في التعليم العالي» ضمن جامعات وسط أفريقيا؛
- تقديم الدعم من خلال إطار عمل التعليم العام الجيد إلى الجهود المبذولة لتوفير **التعليم الجيد**، وذلك بتشكيل أفرقة أساسية وطنية من كبار الموظفين المسؤولين عن التعليم العام في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وغابون.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٢٧- تم خلال فترة العامين تحقيق إنجازات كبيرة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع برامج اليونسكو للتعليم، وبوجه خاص في سبعة من مجالات النتائج المنشودة في خطة عمل اليونسكو بشأن الأولوية العامة للمساواة بين الجنسين. وتتضمن أبرز الإنجازات ما يلي:

- **محو الأمية:** قامت اليونسكو بتعبئة ٤٣ بلداً تواجه تحديات صعبة في مجال محو الأمية، ومن بينها، أعد ٣٥ بلداً خطة عمل وطنية لمحو الأمية بغية تأمين برمجة تراعي قضايا الجنسين وتتماشى مع الأهداف الوطنية والدولية في هذا المجال. وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، استُهلت برامج واسعة النطاق لمحو الأمية وجرى تنفيذها؛ ومن الأمثلة على ذلك، برنامج تعزيز محو الأمية في أفغانستان، الذي قدم المواد الملائمة للقراءة والتمرن عليها؛ وتم في المغرب، تحسين برامج ما بعد محو الأمية للفتيات والنساء؛ وتم في السنغال، تدريب ٩٠٠ فتاة وشابة على محو الأمية وحصلن على تدريب مهني. كما أجريت تسع دراسات حالات بشأن استخدام تكنولوجيات الهاتف المحمول في دعم محو أمية الفتيات والنساء، وعُقد في أفريقيا وآسيا اجتماعان إقليميان للخبراء عن موضوع التعلّم بالوسائل المحمولة من أجل تعزيز قدرات النساء والفتيات.

- **المعلمون:** عُزّزت الإمكانات الوطنية في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب بشأن قضايا الجنسين في معاهد تدريب المعلمين، وجرت توعية **العاملين** في رسم السياسات فيما يتعلق بإدراج قضايا الجنسين في التطوير المهني للمعلمين وفي إعداد المواد التدريبية، وعن طريق وضع دليل لتعميم مراعاة قضايا الجنسين في تدريب المعلمين وممارساتهم. واستفاد ١٥ بلداً أفريقياً من حلقات العمل التدريبية لبناء قدرات المعلمين، التي تضمنت وحدات تدريبية خاصة عن تدريس مراعاة قضايا الجنسين ونهوج التعلّم المراعية لقضايا الجنسين.

- **التعليم الثانوي:** أجريت بحوث تتناول وضع الفتيات في التعليم الثانوي بغية تحقيق فهم أفضل للتحديات التي تواجهها الفتيات في الانتفاع بالتعليم الثانوي والتقدم فيه وإتمامه. كما جرى التوثيق لأمثلة ناجحة وممارسات جيدة. وقدمت اليونسكو، في أفريقيا، الدعم إلى ٨ بلدان من أجل إعداد إطار عمل لمنهاج تعليمي شامل ومتواصل، يركز على الانتقال من مرحلة التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية، ويبحث في أسلوب التقييم وأساليب التعليم المراعية لقضايا الجنسين. وأجري استعراض مكتبي شامل لممارسة العنف القائم على نوع الجنس في المدارس، بغية توفير المعلومات لرسم السياسات من أجل التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في التعليم ومن خلاله، واستُخدم هذا الاستعراض كقاعدة لوضع خلاصة توجيهية للسياسة العامة بشأن العنف القائم على نوع الجنس في المدارس وذلك بالاشتراك مع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات.

- **التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني:** جرى الترويج لدى العاملين في رسم السياسات، لدمج الفتيات في البرامج الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ولانتقالهم من المدرسة إلى عالم العمل. واستناداً إلى البحوث التي أجريت عن قضايا الجنسين وعن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تم إسداء المشورة وتقديم المعلومات بشأن السياسات وتعزيز القدرات في المراحل التمهيدية من أجل تعميم مراعاة قضايا الجنسين في سياسات وممارسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. كما جرت في المؤتمر الدولي الثالث للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (شنغهاي، أيار/مايو ٢٠١٢)، توعية المسؤولين وراسمي السياسات من جميع أنحاء العالم بشأن تعميم مراعاة قضايا الجنسين في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وذلك في جلسة خصصت لموضوع النساء والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

- **خطط قطاع التربية القائمة على الحقوق:** استناداً إلى عمليات استعراض السياسات والدراسات المواضيعية، قُدم الدعم لتعزيز القدرات الوطنية على تعميم مراعاة قضايا الجنسين في سياسات وخطط قطاع التربية. وأنشئت ثلاث مجموعات دون إقليمية في آسيا. ووضع مشروع قانون للتعليم، ومبادئ توجيهية لاستعراض السياسات العامة وجرى تجريبها.

- **فيروس ومرض الإيدز:** جرت تنمية القدرات الوطنية عبر إقامة حلقات عمل لتدريب المدربين، وتم العمل على معالجة ممارسات العنف القائم على نوع الجنس في المدارس في بلدان مثل لبنان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وعدد من البلدان في آسيا والمحيط الهادي.
- **التعليم من أجل التنمية المستدامة:** عُمم مفهوم مراعاة قضايا الجنسين في إعداد وتنفيذ برامج التعليم بشأن تغير المناخ، وفي عدد من المنشورات المتعلقة بالتعليم من **أجل** التنمية المستدامة.
- تواصل اليونسكو التزامها الفعال **بمبادرتين** رئيسيتين **للشراكة العالمية** من أجل تعليم الفتيات، ومن أجل المساواة بين الجنسين (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وفريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمراهقات). واشتركت اليونسكو مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجموعة من الأنشطة المشتركة بين الوكالات من أجل التصدي لمشكلة العنف القائم على نوع الجنس في المدارس وحولها.
- وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فإنه بالنظر إلى حجم المشكلة، ما زال الأمر يتطلب التشديد باستمرار على تأمين المزيد من فرص الانتفاع بالتعلّم للفتيات والنساء، وبوجه خاص لمن يعشن في المناطق الفقيرة والريفية.

ثانياً - تعبئة الشراكات والموارد

٢٨- ناقش وزراء التربية في مجموعة بلدان البريكس الفرص المتاحة للتعاون في مجال التعليم خلال المشاورة الوزارية البارزة والمشتركة بين اليونسكو ومجموعة بلدان البريكس والمتعلقة بالتعليم (باريس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، واتفقوا على إنشاء مجموعة عمل البريكس- اليونسكو بشأن التربية، وعلى عقد اجتماعات لوزراء التربية في مجموعة بلدان البريكس قبل كل قمة لمجموعة البلدان هذه والمؤتمر العام لليونسكو.

٢٩- وشكلت **الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء** عامل حفز لتعبئة موارد كبيرة من خارج الميزانية بغية تنفيذ مشاريع واسعة النطاق على الصعيد القطري لمعالجة العقبات التي تحول دون تعليم الفتيات في مجال محو الأمية والتعليم الثانوي، ومن الأمثلة على ذلك، مشروع الاستعانة بموارد كبيرة من مصادر خارجية لتعليم الفتيات، الذي مولته مؤسسة باكارد، والذي يعالج مشكلتي تسرب الفتيات من التعليم الثانوي والاحتفاظ بهن في التعليم في إثيوبيا وتنزانيا. وتلقت اليونسكو في إطار هذه الشراكة مساهمة مالية قدرها ١٠ ملايين دولار مقدمة من حكومة باكستان إلى صندوق ملاله الذي أنشأته اليونسكو لدعم حق الفتيات في التعليم، لضمان تنفيذ أنشطة ملموسة لصالح تعليم الفتيات، ومن ضمنهن الفتيات في باكستان. وقد أفضت الشراكة أيضاً إلى تعهدات إضافية من دول أعضاء ومن مؤسسات خاصة بتقديم الدعم من أجل تشجيع تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين في التعليم.

٣٠- وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تلقى البرنامج الرئيسي الأول الدعم من الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد من خلال اتفاقات تعاون تشمل عدة سنوات. والتزمت اليابان والسويد بتقديم مبالغ هامة (٢٣ مليون دولار و٩ ملايين دولار على التوالي) لأنشطة محو الأمية في أفغانستان. وتعهدت الصين بتقديم ٨ ملايين دولار لإعداد المعلمين في أفريقيا. وجددت فرنسا التزامها بدعم عمليات تحليل قطاع التعليم في أفريقيا بالتوقيع على اتفاق بقيمة ٥ ملايين يورو مع المعهد الدولي لتخطيط التعليم بغية مساندة مكتب داكار الفرعي (وهو وحدة متخصصة في تحليل قطاع التعليم مقرها في داكار). وجددت سويسرا دعمها لإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لمدة ثلاث سنوات إضافية (أكثر من ١,٣ مليون دولار) والتزمت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتقديم مبلغ ٤,٢ مليون جنيه إسترليني لدعم إحصاءات التربية (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ومعهد اليونسكو للإحصاء). وتم تلقي أموال من الاتحاد الأوروبي (٤,٣ مليون يورو) لدعم تعزيز فرص تنمية المهارات المهنية لصالح اللاجئين السوريين الشباب في الأردن. واستُهلت شراكات مع شركة سامسونغ بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في فيتنام (١ مليون دولار) ومع بيبسيكو (٥٠٠ ٠٠٠ دولار) بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في ميانمار.

٣١- وفي إطار البرنامج الرئيسي الأول، بلغ الإنفاق النهائي في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يساوي ٨٤,٦ مليون دولار أمريكي في إطار البرنامج العادي، بما في ذلك الإنفاق من المخصصات الإضافية التي تم تلقيها. وإضافة إلى هذا الإنفاق في إطار البرنامج العادي، تم تمويل أنشطة بمبلغ ١٧٨ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، بما فيها ٣,٨ مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. وساعد ذلك في تعويض الانخفاض الشديد في ميزانية البرنامج العادي المتاحة لهذا البرنامج الرئيسي مقارنة بمستوى مخصصاته في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة التي كانت تبلغ ١١٥ مليون دولار أمريكي.

مصادر التمويل الخاصة بتنفيذ البرنامج (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢-كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

البرنامج الرئيسي الأول - التربية

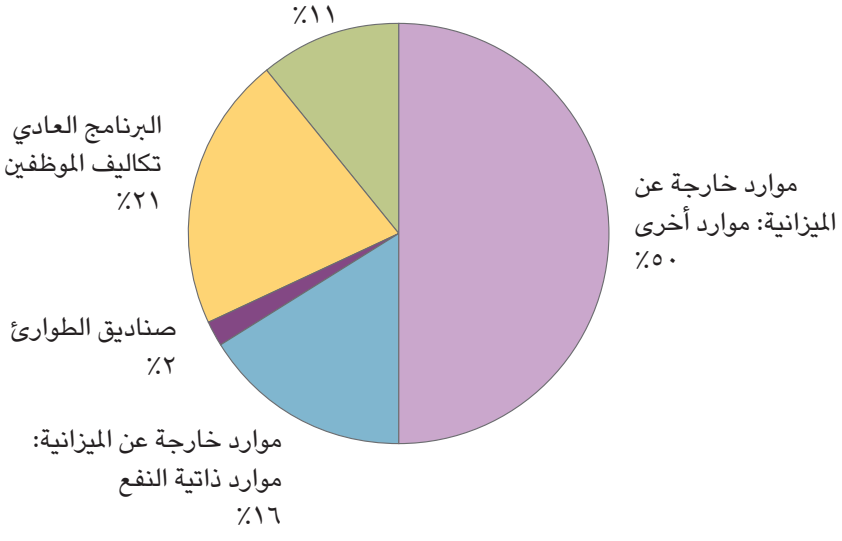

ثالثاً- التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

٣٢- في ظل الوضع المالي الراهن، تكمن إحدى التحديات الرئيسية في الحفاظ على التوازن بين التركيز على عدد محدود من مجالات العمل التي تحظى فيها اليونسكو بميزة نسبية، وبين الحفاظ في الوقت ذاته على اتباع نهج شامل في الاهتمام بالتعليم. وقد بُذلت كل الجهود من أجل إدارة الموارد المحدودة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، فخُصصت مثلاً موارد من البرنامج العادي لمجالات قد لا تستقطب موارد كبيرة من خارج الميزانية، إلا أنها مجالات أساسية للحفاظ على الدور الذي تنهض به المنظمة في مجالات مثل تنسيق التعليم للجميع، والبحث والاستشراف في مجال التعليم.

٣٣- ويجب أن يبقى برنامج اليونسكو الخاص بالتعليم عالمياً وهاماً للدول الأعضاء كافة. وستستفيد اليونسكو من ميزاتها النسبية ومن دورها التقنيني والتقني، مسترشدة برؤية للتعليم تستند إلى مبادئ الانتفاع والإنصاف والجودة في إطار منظور التعلّم مدى الحياة. وفي الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، ستضاعف المنظمة جهودها بالتعاون مع جميع البلدان بغية إنجاز أهداف التعليم للجميع التي وضعها المجتمع الدولي، وستدعم الدول الأعضاء في تزويد المتعلّمين فيها بالمعارف والمهارات والقيم التي يحتاجون إليها لبناء عالم يتسم بمزيد من العدل والاستدامة.

المخصصات والإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية والتقييم العام لتحقيق النتائج، ٢٠١٢-٢٠١٣

البرنامج الرئيسي الأول	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
المجموع	**١٤ ٨١٤ ٨٦٤**	**٩٧**	**١٧٤ ٢١٩ ٥٨٩**		
النتيجة المنشودة ١: تعزيز القدرات الوطنية فيما يخص رسم السياسات والتخطيط بالتركيز على تعزيز الحق في الانتفاع بالتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين، وبالاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات	٢ ٧٤٨ ١٠٩	٩٧	٤٦ ٤٦٥ ٣٤٥	●	
النتيجة المنشودة ٢: تعزيز القدرات الوطنية فيما يخص تخطيط سياسات وبرامج محو الأمية والتعليم غير النظامي ذات النوعية الجيدة والمراعية للمساواة بين الجنسين، وإدارة هذه السياسات والبرامج والارتقاء بها	١ ٣٩١ ٦٤٨	٩٥	٢٦ ٣٠٢ ٣٣٥	●	
النتيجة المنشودة ٣: تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق برسم السياسات الخاصة بالمعلمين وتنفيذها، مع التشديد بوجه خاص على مسألتي الجودة والمساواة بين الجنسين	١ ٨١٠ ٨٤٤	٩٧	٦ ٤٦٩ ٠١١	●	
النتيجة المنشودة ٤: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص وضع سياسات شاملة وقائمة على الأدلة فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتقديم المساعدة لتنفيذ هذه السياسات	١ ٥٤٠ ١٧٨	٩٧	٧ ٦٥٩ ٠٠٧	●	
النتيجة المنشودة ٥: تحسين السياسات والبرامج والممارسات الخاصة بالتعليم الأساسي، بما فيه الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، في الدول الأعضاء لكي يتسنى فيه تعزيز الجودة والإنصاف والاستيعاب والمساواة بين الجنسين	٢ ٣٤٣ ٢١٧	٩٨	١٧ ٠٥٤ ٠٧٦	●	
النتيجة المنشودة ٦: تعزيز القدرات في الدول الأعضاء لضمان الانتفاع بخدمات التعليم العالي الجيد والبحوث على نحو أكثر إنصافاً، بوسائل منها توفيرها بأساليب ابتكارية	١ ٢١٣ ٤٩٢	٩٣	٤ ٢٢٨ ٩٧٠	●	
النتيجة المنشودة ٧: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص تضمين السياسات التعليمية والخطط والبرامج الإنمائية رؤية كلية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم بشأن تغير المناخ والتعليم من أجل الاستعداد لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر	١ ٠٤٢ ٢٧١	٩٧	٧ ٧٦٠ ٢٤٠	●	
النتيجة المنشودة ٨: اضطلاع الدول الأعضاء بتوفير تعليم جيد وشامل فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية، من أجل ترويج أساليب الحياة الصحية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان	٣١٧ ٥٤٣	٩٢	٣١ ٧١٣ ٤٠٧	●	
النتيجة المنشودة ٩: إدراج التربية من أجل المواطَنة العالمية في سياسات التعليم وخططه وبرامجه، مع التشديد في ذلك على القيم العالمية القائمة على السلام والتفاهم واحترام الكرامة الإنسانية	٤٩٤ ١٨٩	٩٥	٦ ٦٨٠ ٣٢٥	●	

البرنامج الرئيسي الأول	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ١٠: تعبئة الالتزام السياسي والمالي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، وتدعيم آليات رصد التعليم للجميع	١ ٦٣٦ ٠٨٢	٩٩	١٩ ٦٧٢ ٢٣٥	●	
النتيجة المنشودة ١١: تعزيز الالتزام على الصعيدين العالمي والوطني بتعليم الفتيات والنساء من خلال الترويج وإقامة الشراكات الملائمة المتعددة الأطراف التي تتماشى مع أهداف المنظمة	٨٦ ٢٠٥	٩١	٠	●	
النتيجة المنشودة ١٢: إحاطة الأطراف المعنية بالتعليم علماً بالاتجاهات والتحديات الناشئة في مجال التعليم من خلال تزويدها ببحوث ودراسات استشرافية	١٩١ ٠٨٦	٩٦	٢١٤ ٦٤٠	●	

ملاحظة: تشتمل معلومات الميزانية على الميزانية التشغيلية للبرنامج العادي، وصناديق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية، التي تسهم في تحقيق إحدى النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥. ولا تشمل الأرقام الميزانية التشغيلية لمعاهد التعليم من الفئة ١.

● لا تتوافر معلومات حتى الآن ■ لا يفي بالتوقعات ◗ يفي جزئياً بالتوقعات

● يفي بالتوقعات ★ يتجاوز التوقعات

البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية

٣٤- على الرغم من الصعوبات المالية الكبيرة، تم تحقيق الأهداف المقررة في إطار معظم النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة والبالغ عددها ٢٦ نتيجة منشودة.

أولاً- الإنجازات الرئيسية

٣٥- جرى تعزيز دور اليونسكو إلى حد كبير في مجال الترويج لتسخير **العلوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة** ضمن منظومة الأمم المتحدة وعلى الساحة الدولية، وبوجه خاص في مجالات المياه العذبة، والمحيطات، والتنوع البيولوجي، والسياسات العلمية، والحد من مخاطر الكوارث، ومعارف السكان الأصليين، وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) ومتابعته، بما في ذلك في عملية التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وكان دور اليونسكو أساسياً في إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاجتماع الوزاري الاستعراضي السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ الذي تناول موضوع «تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، وكذلك في إعداد مذكرة بعنوان «العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتشاطر المعارف وبناء القدرات» التي قدمها فريق الأمم المتحدة للدعم إلى اجتماع الفريق العامل المفتوح للدول الأعضاء بشأن خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣٦- وشملت الإنجازات الرئيسية في مجال **المياه العذبة**، الاعتراف المتزايد بالدور الأساسي للتعاون في مجال المياه على جميع الأصعدة، وفي القطاعات كافة، مع تجاوز المشاكل المترتبة على إدارة الموارد العابرة للحدود، وذلك بمناسبة السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، التي قادتها اليونسكو نيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وتمثّل أحد أبرز إنجازات المرحلة السابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، في تعزيز الأنشطة البحثية، وإصدار منشورات رئيسية تعنى بالفيضانات والهيدرولوجيا الإيكولوجية، وعقد المشاورات الإقليمية التي نظمت بشأن إدارة المياه الجوفية والتي شارك فيها ما يقارب ٥٠٠ شخص من ١٠٠ بلد في جميع المناطق. كما جرى تعزيز التعاون بين مراكز اليونسكو من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمياه وبين الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمياه الصرف والإصحاح وبالتحضيرات لخطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد أحرز تقدم في تعزيز بناء القدرات عبر منح ٣٦٩ درجة ماجستير في العلوم (٤١٪ للنساء)، وإتمام ٣٤ أطروحة دكتوراه، وإصدار ٤٢٧ منشوراً علمياً خاضعاً لاستعراض الأقران، وذلك عن طريق معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه. وتم توزيع أكثر من ٨٠٠٠٠ نسخة من التقرير الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم.

٣٧- وقد قُبل الطلب الذي تقدمت به اليونسكو لاستضافة وحدة الدعم التقني لفريق العمل الخاص بالمنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي والمعني بمعارف السكان الأصليين والمحليين، وللمساهمة في فريق العمل الخاص المعني بالمعارف والبيانات، وللمشاركة في عمليات التقييم دون العالمية للتنوع البيولوجي من خلال برنامج الإنسان والمحيط الحيوي. واليونسكو عضو مؤسس في مبادرة أرض المستقبل، التي هي برنامج جديد للبحوث لمدة عشر سنوات بشأن التغير العالمي.

٣٨- وشهد **برنامج الإنسان والمحيط الحيوي** خلال فترة العامين تحديد ٣٣ معزلاً جديداً من معازل المحيط الحيوي، وصياغة ٣١ توصية لتحسين إدارة معازل للمحيط الحيوي في ١٤ بلداً، واعتماد مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لاستراتيجية خروج في حزيران/يونيو ٢٠١٣. وأقيمت معازل جديدة للمحيط الحيوي عابرة للحدود تشمل غابون والكامرون والكونغو؛ وبحيرة تشاد التي تشمل سبعة بلدان أفريقية؛ وأنشئ معزل تريفينيو/فراترنيداد للمحيط الحيوي بين ثلاثة بلدان (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس). وجرى تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للجزر والمناطق البحرية الساحلية في ١٨ بلداً، وتم استكشاف إمكانيات تطوير اقتصادات محلية مراعية للبيئة في معازل للمحيط الحيوي في بلدان عربية وأفريقية، مع استكشاف تأثيرات تغير المناخ في النظم الإيكولوجية الهشة لمناطق لجبال والأراضي الرطبة. ويزداد استخدام برنامج الإنسان والمحيط الحيوي من أجل تسهيل الحوار بشأن السياسات العامة وإقامة الشراكات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٩- وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإطلاق البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية في شباط/فبراير ٢٠١٢، جرى النظر في الإنجازات التي حققها عمل اليونسكو في مجال **العلوم الجيولوجية** على امتداد الأربعين عاماً الماضية، وفي التدابير التي اتخذت من أجل زيادة جدوى البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية بالنسبة إلى المجتمع ومن أجل زيادة مشاركة أخصائيي العلوم الجيولوجية من البلدان النامية. وأُطلقت الشبكة الأفريقية لمؤسسات علوم الأرض في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، واستفاد ٢١ بلداً أفريقياً من عدد من المشاريع الثلاثين التي يجري العمل فيها في إطار البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية.

٤٠- وجرت تعبئة خبرة اليونسكو في مجال **الحد من مخاطر الكوارث** لرفد جميع العمليات الرئيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، وبوجه خاص فيما يتعلق بالمجال المواضيعي للعلوم والتكنولوجيا من الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وجرى الاهتمام بمشكلة الجفاف في القرن الأفريقي، وعززت إمكانيات التصدي للمخاطر الطبيعية عن طريق اتباع نهج شامل في إثيوبيا وألبانيا وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان وتيمور ليشتي وساموا والعراق والفلبين وكينيا وليبيا وناميبيا وهندوراس وغيرها من البلدان. وقد استفاد أكثر من ١٠٠ بلد من التوعية والتدريب الذين تلقتهما الجماعات والوكالات الحكومية بشأن المسائل المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بنظم الإنذار المبكر، والزلازل وعلم الزلازل الهندسي، وسلامة المباني المدرسية.

٤١- وتلقّى أكثر من ٣٠ بلداً الدعم في استعراضها لأطر عمل ونظم **السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار**. ومن جملة الإنجازات إقامة المنتدى الأفريقي بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل توفير فرص عمل للشباب وتنمية رأس المال البشري وتحقيق النمو الشامل في نيروبي وكينيا. وتم تحسين رصد أطر عمل العلوم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق تدريب ما يقارب ١٥٠ مسؤولاً في أكثر من خمسة عشر بلداً أفريقياً. كما تم تعزيز إدارة عمليات بناء القدرات في مجمعات العلوم وحاضنات الشركات المعنية بالتكنولوجيا، من خلال تدريب ما يزيد عن ٣٠٠ مدير من آسيا وأفريقيا والدول العربية وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وقُدمت المساعدة التقنية إلى كولومبيا وغامبيا ومنغوليا ونيجيريا وإندونيسيا والجمهورية التشيكية. وجرى تعزيز إدارة الابتكار من خلال تنظيم عدة أحداث عالمية وإقليمية في كرواتيا وجمهورية كوريا والصين والهند.

٤٢- وتم تعزيز **تعليم العلوم والهندسة** على جميع الأصعدة، وبوجه خاص في أفريقيا، من خلال ما يلي: تعبئة مجموعة واسعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص؛ وتقديم المساعدة التقنية لإعداد مناهج أكاديمية ومناهج لتدريب المعلمين (على سبيل المثال في ملاوي وأرمينيا وإثيوبيا وتايلاند وتونس وبنين)؛ وإقامة معارض العلوم والهندسة في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ونيجيريا؛ وافتتاح أسبوع لرياضيات كوكب الأرض ٢٠١٣؛ واستحداث خمسة مراكز من الفئة ٢ في الدنمارك والصين ونيجيريا والبرتغال ورومانيا. وأعد المركز الدولي للفيزياء النظرية أساليب لتنمية القدرات في مجالات بحث استراتيجية جديدة تتعلق بالمواد التي تستخدم لأغراض الطاقة المتجددة، وبالبيولوجيا الكمية، والحوسبة العالية الأداء للتطبيقات العلمية. ونظّم المركز ١٦٧ نشاطاً علمياً شارك فيها ١١٢٣٥ أخصائياً علمياً من ١٣٦ بلداً (بضمنهم ٥٦٪ من البلدان النامية).

٤٣- جرى تعزيز أهمية **معارف السكان الأصليين والمحليين** في المساهمة في مواجهة التحديات البيئية وذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقرير الخامس للتقييم المقبل للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقادت اليونسكو أعمال المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لكي تدرج معارف السكان الأصليين والمحليين في جميع مهام المنبر ذات الصلة. وجرى تشجيع تشاطر معارف الشعوب الرعوية الرحّل من أجل تعزيز التكيف مع تغير المناخ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى معارف ممارسي الطب التقليدي، ولا سيما النساء منهم، في منطقة المحيط الهندي الفرعية والذي أدى إلى إنشاء شبكة بين **الدول الجزرية الصغيرة النامية** في أفريقيا. وأنشئت شبكة البحوث لجامعات جزر المحيط الهادي، التي تضم ١٠ جامعات في المحيط الهادي بالإضافة إلى شركاء في الكاريبي وأفريقيا وتتيح الانتفاع بخدمات منبر آمن على شبكة الإنترنت. وأصبح تسجيل البيانات العالمية والصور الخاصة بمواقع مراقبة رمال الشواطئ، الموزعة في شتى أنحاء العالم، وتشاطرها وتحليلها ممكناً بفضل تدشين قاعدة البيانات العالمية التابعة لبرنامج «مراقبة رمال الشواطئ».

٤٤- واستمرت **لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات** في تعزيز الوعي بمخاطر تحمّض المحيطات، عن طريق اضطلاعها مع شركائها بإصدار عرض موجز بشأن تحمّض المحيطات لراسمي السياسات إبان الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأقيمت شراكة جديدة من أجل إنشاء شبكة عالمية لرصد تحمض المحيطات. وستستخدم المنحة الجديدة التي قدمها مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠١٣ إلى برنامج تقييم الموارد المائية العابرة للحدود، في تعزيز مساهمة لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في التقييم العالمي للمحيطات عن طريق إجراء عمليات قياس، على الصعيد العالمي، لعدد من المؤشرات الرئيسية التي تتعلق بالإيكولوجيا البحرية، وبالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة في مجال البحار. وفي حين تم الحفاظ على نسبة ٦٢٪ في تنفيذ النظام العالمي لرصد المحيطات، فقد جرى تحديد المتطلبات الخاصة بالمتغيرات البيولوجية/الإيكولوجية الجديدة اللازمة لتحقيق التكامل في النظام العالمي لرصد المحيطات. كما تم تحقيق تقدم في دعم عمليات النظم الإقليمية للإنذار بأمواج التسونامي في جميع المناطق عن طريق أفرقة التنسيق الدولية الحكومية للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، المنتشرة في المحيط الهندي والمحيط الهادي والكاريبي والبحر المتوسط وشمال شرق المحيط الأطلسي. وأنشأت حكومة بربادوس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المركز الكاريبي للمعلومات الخاصة بأمواج التسونامي. وجرت توعية سكان المناطق الساحلية عن طريق إجراء عمليات تجريبية للإنذار بأمواج التسونامي. وأتيحت المواد اللازمة للتدريب والتوعية في جميع المناطق الإقليمية الأربع المعنية بالإنذار بأمواج التسونامي. وتم تعزيز التعاون الإقليمي في مجال علوم البحار في أفريقيا عبر الدورة الثانية للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كيب تاون، نيسان/أبريل ٢٠١٣)، التي اعتمدت خطة استراتيجية تركز على التكيف مع تغير المناخ، وتدهور نوعية المياه، والتحات الساحلي، والأخطار الساحلية والبحرية. وجرى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق منتدى الصين وأفريقيا بشأن علوم وتكنولوجيا البحار، الذي تشاركت في تنظيمه الإدارة المعنية بشؤون المحيطات في الصين ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وقد حددت البلدان، من خلال اللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له، التدابير المطلوبة من أجل إنشاء نظام كامل لمراقبة المحيطات والسواحل في المنطقة التي تعنى بها هذه اللجنة الفرعية، وذلك لدعم إدارة شؤون المحيطات والسواحل في المنطقة.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٤٥- أنجزت جميع النتائج المنشودة المدرجة في إطار الأولوية أفريقيا. وقد كان انعقاد المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار حدثاً بارزاً في مجال **رسم السياسات العلمية وتنفيذها وإصلاحها وتقييمها**، أفضى إلى صدور «إعلان نيروبي» من أجل تجديد التزامات الوزراء المسؤولين عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا بالعمل على تعزيز البحث العلمي. وجرى تقييم نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإدارتها في بلدان تمر بأوضاع ما بعد النزاع (إثيوبيا وجنوب السودان ورواندا والسودان والصومال وكينيا). وفي مجال **تنمية** القدرات **التعليمية والبحث**، دعمت شبكة الأكاديميات الأفريقية للعلوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعليم العلوم. واضطلعت اللجنة الفرعية لأفريقيا، التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، بتعزيز التعاون الدولي وبإعداد خطة استراتيجية لأفريقيا. وتم استكمال تقدير حجم مشاكل التحات الساحلي في الكونغو وغابون، كما جرى إثراء قاعدة المعارف الوطنية والإقليمية عن التنوع البيولوجي للبحار والمناطق الساحلية بمنشورات جديدة وقواعد بيانات شاملة ومواقع وبوابات إلكترونية.

٤٦- أما في مجال **إدارة المياه العذبة وتنظيم شؤونها**، فقد اشتملت الإنجازات الرئيسية على تسخير علوم المياه لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في شرق نهر النيل، وإدارة الموارد الطبيعية من أجل درء وقوع النزاعات في منطقة بحيرة تشاد، وتنفيذ برنامج رصد الجفاف في أفريقيا.

٤٧- وأجريت دراسة استقصائية في بلدان شرق أفريقيا بشأن «تعزيز قدرات الأكاديميين وراسمي السياسات في مجال البحوث التكنولوجية والابتكار وسياسات الطاقة فيما يتعلق **بالطاقة المتجددة**». ودعماً **لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود**، أجريت دراسات جدوى بشأن معازل جديدة للمحيط الحيوي عابرة للحدود في مناطق تنتشر فيها أعمال التعدين أو إزالة الأحراج، أو في مناطق أدى فيها تغير المناخ إلى تغيير البيئة. كما جرى تقديم الدعم لإقامة نظام الإنذار بأمواج التسونامي والتخفيف من آثارها في المحيط الهندي.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٤٨- استمر العمل بصورة منهجية في الترويج لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عن طريق برمجة تراعي قضايا الجنسين، وعبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامج ومبادرات العلوم الطبيعية. وفي سياق السعي لإدراج **المساواة بين الجنسين في رسم السياسات العلمية**، واصلت اليونسكو العمل على تمكين المرأة في مجال العلوم، وقدمت الدعم **للنساء في مجالي العلوم والهندسة** عن طريق منح دراسية جامعية دولية وإقليمية ووطنية قُدمت للباحثات الشابات. كما طبّقت اليونسكو **نهوجاً تراعي المنظور الجنساني** في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، شملت مجالات الطاقة المتجددة، والمياه العذبة، والمحيطات، وصون التنوع البيولوجي، ودور المعارف المحلية للنساء من السكان الأصليين. كما واصلت اليونسكو العمل بصورة منهجية من أجل إدراج البنود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جداول أعمال المؤتمرات الدولية العلمية، وتنظيم أنشطة تتعلق بقضايا الجنسين على هامش هذه المؤتمرات (على سبيل المثال، بشأن المرأة في العلوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ودور النساء والفتيات في التخفيف من مخاطر الكوارث). وتعمم اليونسكو أيضاً اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع المنشورات العلمية، مما يشجع النقاش عن الدور البارز الذي تضطلع به المرأة والرجل في كافة المجالات، ويعزز انخراط المرأة في ميادين العلوم والتكنولوجيا.

ثانياً - تعبئة الشراكات والموارد

٤٩- فيما يخص البرنامج الرئيسي الثاني، تم تعبئة ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار من مصادر خارجة عن الميزانية خلال فترة العامين. وظلت بلجيكا (فلاندرز) وإسبانيا والسويد جهات داعمة رئيسية للبرنامج من خلال اتفاقات التمويل التي تشمل عدة سنوات. وأُبرمت اتفاقات رئيسية لتنفيذ مشروعات مع الاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا في مجال المياه العذبة. وواصلت هولندا وإيطاليا تقديم الدعم المؤسسي إلى معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه والمركز الدولي للفيزياء النظرية وأكاديمية العلوم للعالم النامي والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية ومكتب اليونسكو في البندقية. وأبرم اتفاق هام مع جمهورية كوريا بشأن مواقع برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في أفريقيا (١,٨ مليون دولار). وساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ٥ مليون يورو في إجراء استقصاء هيدرولوجي متطور لتنمية المياه الجوفية بصورة مستدامة في العراق.

٥٠- وعُقدت شراكات جديدة أيضاً مع المكسيك (وكالة المياه الوطنية CONAGUA) ومع حكومات البرازيل وألمانيا وإيطاليا وكينيا؛ ومع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ودلك في إطار عقد الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع ٢٠١٤-٢٠٢٤. أما التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة والبرامج المشتركة فقد أدي إلى إتاحة فرص جديدة، مثل تعبئة مبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والأنشطة الخاصة بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، والمحيط المفتوح؛ والدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (UNESCAP) والاتحاد الأوروبي إلى لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في مجال الإنذار بأمواج التسونامي. وشملت الشراكات الجديدة مع القطاع الخاص الشركات التالية: إنتل ل.هوفمان لاروش المحدودة، وبروكتر وغامبل، ونيجر Publishing، و PhosAgro، وكذلك مبادرات لجنة اليونسكو المذكورة مع مجتمع العاملين في البحار.

٥١- وفي إطار البرنامج الرئيسي الثاني، بلغ الإنفاق النهائي في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يساوي ٤٣ مليون دولار أمريكي في إطار البرنامج العادي، بما في ذلك الإنفاق من المخصصات الإضافية التي تم تلقيها. وإضافة إلى هذا الإنفاق في إطار البرنامج العادي، تم تمويل أنشطة بمبلغ ٧٠ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، بما فيها أربعة ملايين دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. وساعد ذلك في تعويض الانخفاض الشديد في ميزانية البرنامج العادي المتاحة لهذا البرنامج الرئيسي مقارنة بمستوى مخصصاته في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة التي كانت تبلغ ٥٩ مليون دولار أمريكي.

مصادر التمويل الخاصة بتنفيذ البرنامج (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية

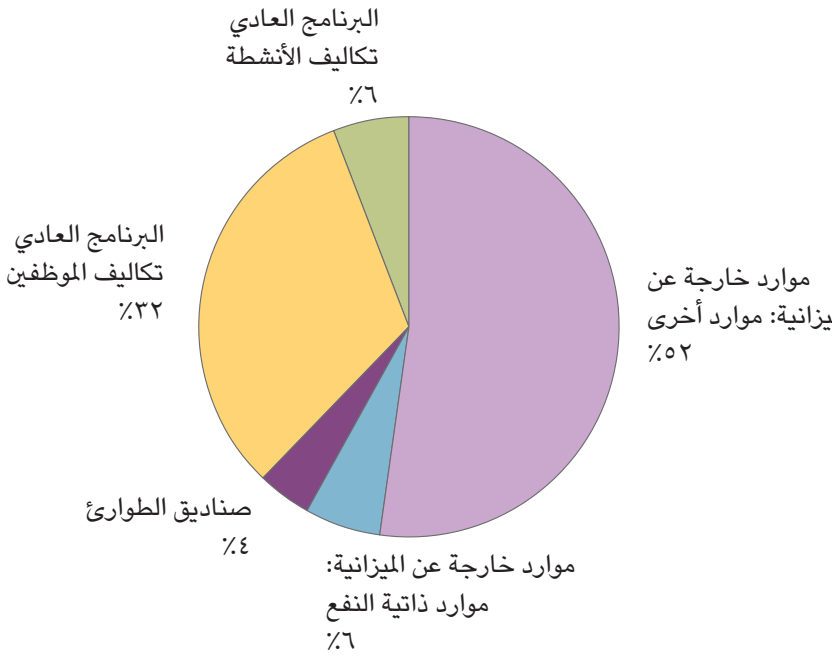

ثالثاً - التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

٥٢- أدت الاقتطاعات من ميزانية البرنامج العادي وما نتج عنها من تجميد الوظائف إلى تقليص نطاق ومدى عدد من الأنشطة في إطار برنامج العلوم الطبيعية. وقد كان أثر الاقتطاعات من ميزانية البرنامج العادي مضاعفاً بالنسبة إلى لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، إذ إنها حدثت على صعيد ميزانية البرنامج العادي، من جهة، وحدثت من جهة أخرى، نتيجة لتجميد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لمساهماتها الطوعية ولعمليات إعارة الموظفين، ولا سيما فيما يتعلق بمركز دعم منصات الرصد الموقعي، التابع للجنة التقنية المشتركة المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية، وفيما يتعلق بالمشروع الدولي لتنسيق البيانات الخاصة بكربون المحيطات. وأتاحت الشراكات الجديدة التي أقيمت مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واللجنة العلمية لبحوث المحيطات، والشراكة من أجل رصد المحيطات العالمية، الاستمرار في تقديم الدعم التقني الذي عوّض عن تقليص التزامات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وخفف من تأثير ذلك في هذه البرامج. وبوجه عام، كانت الشراكات المعقودة مع مصادر التمويل العامة والخاصة عوامل أساسية لتحقيق النتائج المنشودة. وكان اللجوء إلى استخدام صندوق الطوارئ أساسياً، ولا سيما من أجل تأمين الالتزامات النظامية للبرامج الدولية الحكومية والبرامج الدولية الأربعة وللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

٥٣- وشهد ميدان سياسات العلوم، الذي تأثر تأثراً بالغاً بالأزمة، تحدياً آخر تمثّل في كثرة تغيير المسؤولين الحكوميين، بالإضافة إلى أن صعوبة الأوضاع السياسية كانت تجعل من الصعب أحياناً الحفاظ على الحد الأدنى الضروري من الخبرات داخل البلدان. ولمواجهة هذه المشكلة، زادت اليونسكو عدد المتدربين في البلد الواحد مع التركيز على عدد أقل من البلدان.

٥٤- وبرزت معارف السكان الأصليين والمحليين كمورد أساسي يدعم، إلى جانب العلوم، اتخاذ القرارات في إطار العمليات الدولية الحكومية العالمية، بما فيها العمليات الخاصة بتغير المناخ التي تجري من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والعمليات الخاصة بالتنوع البيولوجي التي تجري من خلال المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، ومن خلال اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والعمليات الخاصة بالتنمية المستدامة والتي تجري من خلال آلية الأهداف الإنمائية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم الاعتراف في منظومة الأمم المتحدة بأسرها بمشروع اليونسكو بشأن المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين (LINKS) بوصفه مشروعاً رائداً، وازداد الطلب عليه ونمت التوقعات بشأنه إلى حد كبير. ولاستغلال هذه الفرصة والمحافظة على صورة اليونسكو وقدرتها على الإنجاز، قد يلزم تعزيز مشروع (LINKS) هذا. وسينشأ، على غرار ذلك، تحد كبير يتمثل في تلبية التوقعات التي تثيرها سنة ٢٠١٤ لدى الدول الأعضاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتوقعات التي تنجم في سياق انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية.

المخصصات والإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية والتقييم العام لتحقيق النتائج، ٢٠١٢-٢٠١٣

البرنامج الرئيسي الثاني	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
المجموع	**٤ ٠٢٠ ٠٤٤**	**٩٧**	**٦٩ ٤٧٣ ٥٨٠**		
النتيجة المنشودة ١: وضع سياسات وبناء نظم وطنية معززة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تقوم على الاعتماد على الذات	١١١ ٣٣٥	١٠٠	٩ ٩٤٧ ٣٥٦	●	
النتيجة المنشودة ٢: النهوض بثقافة الابتكار من خلال نظم الابتكار الوطنية والإقليمية والمحلية، وتنمية مجمعات العلوم وحاضنات المؤسسات التكنولوجية الناشئة	١٦٥ ٤٠٠	٧٨	٢٥ ٥١٢	●	
النتيجة المنشودة ٣: تعزيز الرصد العالمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تحسين الرصد والتقييم وتبادل المعلومات	٣٤ ٣٦٢	٨٥	١٤٢ ٩٣٩	●	
النتيجة المنشودة ٤: وضع مناهج دراسية تجديدية وجامعة للتخصصات لتعليم العلوم والهندسة، بما يشمل مجالات مثل الطاقة المتجددة	٢٠٤ ٦٠٥	٩٦	١ ٢٠٠ ٧٤١	●	
النتيجة المنشودة ٥: تدعيم القدرات البحثية لدى المؤسسات من خلال بناء الشبكات بين مراكز الامتياز، وعقد الشراكات فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، وإقامة التحالفات بين الجامعة والمؤسسات الصناعية	٢٣٩ ٤٥٢	١٠٠	١٥ ١٦٦ ٥٧٧	●	

البرنامج الرئيسي الثاني	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ٦: تعزيز قدرات الدول الأعضاء لوضع نماذج تساعد على تنمية القيادات الطلابية في مجال البحوث وتوفير التوجيه الوظيفي للباحثين الشباب من خلال الشبكات الجامعية والجمعيات المهنية لا سيما في البلدان النامية	٦٥ ٦٠٠	٩٩	٦٨٩ ٢٦٨	●	
النتيجة المنشودة ٧: توعية الجمهور بأهمية العلوم والتكنولوجيا والهندسة، وإعداد برامج مخصصة لرسم السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع المجتمع المدني، بمن فيه النساء والشباب	٢٨ ٧٠٠	١٠٠	٥٧٠ ٣٧٨	◗	لم تحظَ النتيجة المنشودة ٧ إلا بأموال قليلة جداً من ميزانية البرنامج العادي بسبب تقليص شديد في الميزانية في بداية فترة العامين. أما الموارد الخارجة عن الميزانية التي كانت مرصودة لصالح ليبيا فلم يتسنَّ صرفها بسبب الأوضاع الأمنية في البلد. ومن خلال عقد بعض الشراكات، تم تحقيق بعض المنجزات مثل المؤتمرات الدولية وبعض أنشطة بناء القدرات في مجال تبسيط العلوم ومنح جوائز العلوم والاحتفال باليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ في عدد من البلدان.
النتيجة المنشودة ٨: إعداد سياسات وأنشطة لتحقيق التنمية المستدامة مستوحاة من معارف المجتمعات المحلية والسكان الأصليين وتقديم الدعم المناسب لتنفيذها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي	٩٣ ٩٠٢	٩٩	٥٢٤ ٢١٦	★	تم تحقيق تقدم هائل في مجال الاعتراف بنظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين (LINKS) بوصفها لبنات أساسية في بناء التنمية المستدامة، إذ حدث ارتفاع شديد في الاهتمام بمسألة تغير المناخ (من جهة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPCC) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC) وبالتنوع البيولوجي (من جهة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - ريو +٢٠، والمنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي). واضطلعت اليونسكو بدور مركزي في توسيع نطاق الاعتراف الدولي بأهمية نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين بالنسبة إلى التنمية المستدامة، مما أدى إلى تجاوز النتائج للتوقعات المحددة في بداية فترة العامين.
النتيجة المنشودة ٩: معالجة مواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال السياسات والممارسات الخاصة بالعلوم ومن خلال تعليم العلوم	٢٢ ٩٦٤	٩٩	٣١٧ ٩٦٣	●	

البرنامج الرئيسي الثاني	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ١٠: تعزيز بناء السلام من خلال الدبلوماسية والتعاون في مجال العلوم	٠	لا ينطبق	٠	◗	لم تحظَ النتيجة المنشودة ١٠ بأي أموال من ميزانية البرنامج العادي بعد عمليات التقليص التي شهدتها الميزانية في بداية فترة العامين، كما أنها لم تحصل على أموال من خارج الميزانية. بيد أن استخدام وقت الموظفين واللجوء إلى الشراكات في عقد الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى أتاحا تحقيق تقدم جيد في إبراز أهمية العلوم لإحلال السلام، ودور دبلوماسية العلوم في تحقيق التنمية المستدامة، وأهمية الربط القوي بين العلوم والسياسات على الصعيدين الدوي والإقليمي.
النتيجة المنشودة ١١: قيام الدول الأعضاء بإنشاء نظم فعالة ومتكاملة للإنذار المبكر بأمواج التسونامي وغيرها من الأخطار المتصلة بمستوى سطح البحر، على المستويين الوطني والإقليمي، بما يتضمن تدابير للاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها	١٠٢ ٨١٩	١٠٠	٣ ٢٤٧ ٩٠٩	●	
النتيجة المنشودة ١٢: تحسين فهم الدول الأعضاء لبيئة المحيطات وللعمليات المتصلة بها على مستوى المناخ العالمي، وتنمية المهارات والقدرات الوطنية اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ	١٥٩ ٠٠٠	١٠٠	٢ ٤٣٩ ٦٣٤	●	
النتيجة المنشودة ١٣: تحسين قدرات الدول الأعضاء في مجال علوم المحيطات وخدماتها، من أجل رصد وتقييم وإدارة مواردها البحرية	١٤٧ ٧٧١	١٠٠	٤ ٤١٢ ٠٨١	●	
النتيجة المنشودة ١٤: تنمية قدرات الدول الأعضاء فيما يخص حماية المحيطات والمناطق الساحلية واستخدامها على نحو مستدام	١٢٥ ٠٠٠	١٠٠	١ ٨٤٩ ٩٨٢	●	
النتيجة المنشودة ١٥: دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات التقنية والمؤسسية وتحسين السياسات والآليات لتأمين تكيّف أحواض الأنهار مع التغيرات العالمية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي بالاستناد إلى قاعدة المعارف العلمية	٣٠٥ ١٧٠	٩٩	١ ٦١٩ ٨٠٦	●	
النتيجة المنشودة ١٦: تقييم موارد المياه العذبة في العالم لا سيما من خلال تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم، ودعم الدول الأعضاء في تعزيز السياسات الخاصة بإدارة المياه، بما في ذلك المياه المشتركة	١ ٣٦٣ ١١٤	٩٨	٦ ١٩٣ ٨٢٨	●	
النتيجة المنشودة ١٧: تعزيز الإدارة الفعالة للمياه والرواسب من خلال تحسين قاعدة المعارف وتوفير التوجيه العلمي السديد على صعيد السياسات فيما يخص المناطق الحضرية والقاحلة وشبه القاحلة وموارد المياه الجوفية ونظم طبقات المياه الجوفية	١٦٥ ٧٣٧	٩٧	٤ ٣٦٣ ١٩٤	●	

البرنامج الرئيسي الثاني	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ١٨: تعزيز قدرات التعليم في مجال إدارة المياه في جميع المراحل، مع التركيز على أفريقيا وقضايا المساواة بين الجنسين	٢٨ ٩٠٧	٩٤	٤٢٢ ١١٠	●	
النتيجة المنشودة ١٩: توسيع نطاق استخدام معازل المحيط الحيوي كمراكز للبحث والتعلّم من أجل التنمية المستدامة ودعم تنفيذ برنامج الإنسان والمحيط الحيوي من خلال تحسين تبادل أفضل الممارسات عبر الشبكات الإقليمية والعالمية	٢٤٢ ١٧٧	٩٩	٨ ٦٨١ ٤٥٢	●	
النتيجة المنشودة ٢٠: تعزيز البحوث المتعلقة بعلوم الأرض ودعم التعليم وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا	١٥٨ ٨٠٩	١٠٠	٩٣٦ ٣٤٠	●	
النتيجة المنشودة ٢١: تعزيز الاستخدام المستدام والمنصف للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بالتعاون مع الأطراف المعنية الرئيسية في الأمم المتحدة والمراكز المرجعية الإقليمية	١٠٠ ٤٠٠	٩٨	١ ٧٣٦ ٥٨٤	●	
النتيجة المنشودة ٢٢: دمج معازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي الطبيعي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ومع آليات التنمية النظيفة والآليات المماثلة لتمويل الأنشطة المعنية بتخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه	٠	لا ينطبق	٢٢ ٣٨٤	◗	لقد تم تحقيق مؤشر واحد من مؤشرَي الأداء المتعلقين بهذه النتيجة المنشودة تحقيقاً كاملاً. أما تنفيذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (REDD وREDD+)، فقد ثبت أصعب مما كان متوقعاً، وذلك بسبب انعدام اليقين في تطور منهجيات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، كان من المحتمل إقامة شراكة مع القطاع الخاص مقترنة بتوقعات لجلب مساهمة مالية كبيرة من أجل إجراء دراسات جدوى في مواقع اليونسكو المتعلقة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، ولكن لم يتسنَّ تجسيد هذه الشراكة خلال فترة العامين.
النتيجة المنشودة ٢٣: تعزيز إدارة مواقع التراث العالمي الطبيعي والثقافي ومعازل المحيط الحيوي والنظم الإيكولوجية ذات الأولوية في برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وذلك عن طريق شبكة الشركاء في مجال العلوم الفضائية والتكنولوجيا الفضائية	٠	لا ينطبق	١٦ ٥٦٦	●	

البرنامج الرئيسي الثاني	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ٢٤: تعزيز قاعدة المعارف والسياسات الخاصة بالطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، وتأمين كفاءة الطاقة واستخدامها المستدام لأغراض تحقيق التنمية المستدامة مع استهداف الجماعات المقيمة في معازل المحيط الحيوي بوصفها جهات مستفيدة من هذه الحلول	٠	لا ينطبق	١٦٥ ٦١٤	●	
النتيجة المنشودة ٢٥: تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ وعلى تقييم مخاطر الكوارث وتخفيف آثارها وتقديم مساعدة علمية محددة الأهداف بوسائل منها المشاركة في النهوج القطرية المشتركة للأمم المتحدة	١٠٧ ٢٤٠	٩٨	١ ٢٣٠ ٩١٦	●	
النتيجة المنشودة ٢٦: تحسين قاعدة المعارف العلمية لدى الدول الأعضاء وقدرتها على التكيف مع أخطار المياه على الصعيدين الإقليمي والقطري	٤٧ ٥٨٠	٩٩	٣ ٥٥٠ ٢٣٠	●	

ملاحظة: تشتمل معلومات الميزانية على الميزانية التشغيلية للبرنامج العادي، وصناديق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية، التي تسهم في تحقيق إحدى النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥.

● لا تتوافر معلومات حتى الآن ■ لا يفي بالتوقعات ◗ يفي جزئياً بالتوقعات

● يفي بالتوقعات ★ يتجاوز التوقعات

البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية

٥٥- كان لتقليص ميزانية الأنشطة الخاصة بالبرنامج الرئيسي الثالث بنسبة ٣١٪ تأثير على الفعالية العامة للبرنامج. وأعطى البرنامج الرئيسي الثالث الأولوية لتنفيذ الأنشطة النظامية. وفيما يخص الأولويات الأخرى المتوائمة مع قرارات الهيئتين الرئاسيتين وأنشطة بناء القدرات على الصعيد القطري، فقد تم تمويلها بصورة رئيسية من صندوق الطوارئ. وفي بعض المجالات، اضطر القطاع إلى تخفيض الأنشطة المحددة في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. فعلى سبيل المثال، جرى تعليق العمل المضطلع به في إطار البرنامج الرئيسي الثالث لوضع مؤشرات محددة خاصة باليونسكو تتيح تقييم مدى مراعاة السياسات العامة لمسألة الاندماج الاجتماعي. كما ألغيت الأنشطة المتعلقة بعمليات الاستعراض الوطنية للنظم البحثية الخاصة بالعلوم الاجتماعية.

أولاً - الإنجازات الرئيسية

٥٦- خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، واصل برنامج أخلاقيات البيولوجيا التركيز على تعزيز التأمل في القضايا الناشئة وبناء القدرات على الصعيد القطري. وإضافة إلى تنظيم دورات اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (IBC) واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا (IGBC) والدورة المشتركة لكلتا اللجنتين، صدر تقريران جديدان للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا في مجال السياسات تناولا «نظم الطب التقليدي وما تنطوي عليه من آثار أخلاقية» و«مبدأ مناهضة التمييز والوصم». كما نُظمت فعاليات خاصة لإحياء الذكرى السنوية العشرين لبرنامج أخلاقيات البيولوجيا. وقادت اليونسكو جهود التنسيق على نطاق المنظومة في مجال أخلاقيات البيولوجيا من خلال تسهيلها عقد دورتين للجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا. وشملت أنشطة بناء القدرات تقديم التدريب الرامي إلى دعم اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا المنشأة حديثاً في عشرة بلدان (تشاد وكوت ديفوار والسلفادور وغابون وغانا وغينيا وجامايكا وملاوي وماليزيا وتوغو). وقدّمت المشورة التقنية بغية المساعدة على إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا في ثمانية بلدان (الأرجنتين، والبرازيل، وإكوادور، وجامايكا، وباراغواي، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي). ونظّمت أربع دورات تدريبية ضمن مشروع تدريب معلمي الأخلاقيات ETTC))،(في أذربيجان وكرواتيا وليتوانيا وناميبيا). وتخرّج ما مجموعه ٦٩ معلّماً من معلّمي الأخلاقيات من برنامج اليونسكو لتدريب معلمي الأخلاقيات في عام ٢٠١٢. وهم يمثلون مجموعة واسعة من البلدان. وبُذلت جهود حثيثة لإيجاد حلول فعالة، ولا سيما عند التفاوض بشأن ميزانيات التدريب، وللتعاون مع المنظمين المحليين بغية تعبئة الأموال من مصادر محلية.

٥٧- وبالنسبة إلى موضوع مكافحة المنشطات في مجال الرياضة، فإن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (٢٠٠٥) استمر في الازدياد باطّراد ليبلغ ١٧٦ دولة طرفاً. وكان المؤتمر الرابع لأطراف الاتفاقية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ فرصةً لتسليط الضوء على أنّ عملية رصد تطبيق الاتفاقية أظهرت ارتفاعاً في نسبة امتثال الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية، بينما لا يزال التعاون بين السلطات الحكومية والهيئات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي في حاجة إلى تحسين مستمر. واعتمد المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة (MINEPS V)، والذي تموّله ألمانيا بالكامل، "إعلان برلين" الذي تضمّن توصيات مفصّلة بشأن وضع معايير للحد من ظاهرة الفساد في مجال الرياضة، وتقاسم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للرياضة بمزيد من الإنصاف، وضمان انتفاع الجميع بالرياضة، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وشاركت اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة (CIGEPS) وهيئتها الاستشاريّة، أي المجلس الاستشاري الدائم، مشاركة نشطة في إعداد المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة ومتابعته.

٥٨- ونُفّذ البرنامج الخاص بالشباب استناداً إلى ثلاثة محاور، ألا وهي: رسم السياسات وبناء القدرات وضمان الالتزام المدني للشبان والشابات. وفي مجال استعراض السياسات ورسمها، قادت اليونسكو عمليات استعراض السياسات في بوروندي وليبيريا وزامبيا ودعمت تطوير خارطة طريق لبرلمان الشباب الوطني في غانا. ونظّمت اليونسكو

في المغرب مشاورات للشباب بغية إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للشباب. وأجرت اليونسكو في مصر دراسة أولية بشأن شواغل الشباب الرئيسية لكي يُسترشد بها في رسم السياسات. كما دعمت اليونسكو رسم سياسات متعلّقة بالشباب في ميانمار ومنغوليا وتوكيلاو. وفيما يخّص بناء القدرات وتعزيز الالتزام المدني للشباب، أتاحت الشراكات مع كراسي اليونسكو الجامعية ومعاهد الفئة ٢ والمراكز التابعة لليونسكو توفير بناء القدرات في مجال إنشاء المشروعات الاجتماعية، والمهارات القيادية، وثقافة السلام، وانتفع بها أكثر من ٢٤٠ من الشباب في بوركينا فاسو وملاوي وكينيا وزامبيا. واستُكملت في غانا وسيراليون دورات تدريبية تمت بقيادة عدد من الشباب، ومشاورات لتعزيز مشاركة الشباب السلمية في العمليات الانتخابية. وأُجريت في إندونيسيا وتونس أنشطة لبناء القدرات، حيث تدرّب ٥٠٠ شاب وشابة من مرتادي المدارس ومن أفراد المجتمع المدني بشأن المواطنة، استناداً إلى دليل اليونسكو التدريبي المراعي لقضايا الجنسين والخاص بالديمقراطية. وأُنشئت شبكة شباب الدول الجزرية الصغيرة النامية وسيبدأ العمل بها في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، نُفّذت في كوستاريكا والسلفادور و نيكاراغوا ثلاث مبادرات جديدة بشأن درء العنف واستُكملت في جامايكا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وترينيداد وتوباغو سبع مبادرات جديدة تدخل في إطار مشروع "مسار الشباب".

٥٩- وركّز منتدى اليونسكو الثامن للشباب خلال الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام على «الشباب والاندماج الاجتماعي وتنمية الالتزام المدني والحوار والمهارات»، وضم أكثر من ٥٠٠ شاب وشابة، من ١٤٩ دولة، فضلاً عن أكثر من ٨٠٠ شاب من خلال المناقشات المتاحة على الإنترنت. وأسفر المنتدى عن عشرة توصيات استراتيجية تنفيذية خاصة بالشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ وعن ١٥ مشروع عمل يقودها الشباب من بين المشاريع التي حصلت على شعار منتدى اليونسكو. وقدّم المنتدى فرصاً أكبر لبناء القدرات والربط الشبكي.

٦٠- وعُزّزت الصلة بين البحث العلمي ورسم السياسات في الدول الأعضاء من خلال برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) وعقدت أربعة منتديات وزارية إقليمية أفضت إلى توصيات ملموسة بشأن السياسات، ألا وهي: المنتدى الثاني لوزراء التنمية الاجتماعية والمستدامة في الكاريبي (ترينيداد وتوباغو، ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢) والمنتدى التاسع لوزراء التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (بوينس آيرس، ١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) ومنتدى وزراء التنمية الاجتماعية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكرا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) والمنتدى الرفيع المستوى بشأن إدارة التحولات الاجتماعية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في هانوي (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

٦١- وعُزّز الاندماج الاجتماعي للنساء والرجال ذوي الإعاقة عن طريق توقيع اتفاق شراكة بين اليونسكو وحكومة مدينة يوغياكرتا في إندونيسيا. وفي هايتي، تمّ الاسترشاد بدراسة بحثيّة عن الاندماج الاجتماعي للنساء في إصدار توصيات بشأن سياسات مراعية لقضايا الجنسين. وتمّ توفير الدعم للحرم الجامعي هنري كريستوف بجامعة هايتي الحكومية في مدينة ليموند لإعداد منهج دراسي خاص بالاندماج الاجتماعي. واستُكملت تسع دراسات قطرية تقيّم مدى شمول السياسات مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء (بوركينا فاسو والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والأردن ولبنان والمغرب والنيجر والسنغال). وعقدت حلقة عمل دولية بشأن "تقييم السياسات العامة الاجتماعية من حيث مدى شمولها وتأثيرها" في آذار/مارس ٢٠١٣، كما نُظمت في البرازيل وبيرو مدرستان صيفيتان متعلقتان ببرنامج موست. وخلال فترة الاستعراض، أُنشئت سبع لجان وطنية جديدة تابعة لبرنامج موست في الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، واصل"التحالف الأوروبي للمدن لمناهضة العنصرية" عمله النشط وأُسس "التحالف الأمريكي للمدن لمناهضة العنصرية" بنجاح.

٦٢- وساهمت اليونسكو في المبادرات الرئيسية للفريق العالمي المعني بالهجرة (GMG). وعُزّزت المبادرة الخاصة بالهجرة الداخلية في الهند (IMII)، كما نُفّذت بحوث وسياسات وأنشطة ترويجية بغية دعم الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبلد. وبدأ العمل بأداة إدارة المعرفة المتعلقة بنوع الجنس والشباب والهجرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وذلك في إطار شراكة مع اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي الصين، أُعدّت توصيات استراتيجية وعمليّة بشأن ضمان انتفاع المهاجرات بالتعليم والتدريب وبعمل محترم وبأماكن سكن لائقة. وتستند هذه التوصيات إلى دراسات حالات من مقاطعتي يونّان وغوانغدونغ.

٦٣- صُمم الاحتفال باليوم العالمي للفلسفة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) بطريقة تضمن مساهمة الفلسفة في تطوير خطط التنمية العالمية المتعلقة بتغير البيئة العالمي، وكان ذلك باختيار موضوع «أجيال المستقبل» الذي

ينوه بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد اليونسكو للإعلان بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة. وفي عام ٢٠١٣، أتاح الاحتفال الحادي عشر باليوم العالمي للفلسفة فرصةً لتنظيم فعاليات متعددة، في جميع القارات، في إطار الموضوع العام «مجتمعات جامعة و كوكب مستدام». ونُظمت عدة فعاليات في مقر اليونسكو، شملت اجتماعات مائدة مستديرة ومناقشات بشأن مواضيع معينة مثل «التفكير في حقبة الأنثروبوسين» بحضور خبراء في مجالي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، و«إرساء ممارسات فلسفية جديدة في المدارس والمدينة» و«بول ريكور – أخلاقيات المعرفة.»

٦٤- وقدمت اليونسكو ٨٤ إسهاماً إلى «الاستعراض الدوري الشامل» التابع لمجلس حقوق الإنسان للولايات المتحدة.

٦٥- ونشرت النسخة الإنجليزية لتقرير العلوم الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣ بعنوان «تغير البيئات العالمية» في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بمشاركة المديرة العامة، ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، إضافة إلى المدير التنفيذي للمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية.

٦٦- وأُحرز تقدّم في تسخير إسهامات العلوم الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك أخلاقيات البيئة، لتعزيز الاستجابات التي توفرها السياسات الوطنية. وتحقق ذلك من خلال سلسلة من المشاريع المحددة الهدف التي تقضي بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة موضوع التكيف مع تغير المناخ في مناطق تعاني بشدة من أوجه الهشاشة في الكاريبي ومنطقة الساحل ووسط آسيا. واعتمدت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية خلال دورتها العادية الثامنة التي عقدتها في براتيسلافا (٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣)، تقريرين لها عنوانهما «أسس لإطار خاص بالمبادئ الأخلاقية والمؤسسات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ» و«القضايا الأخلاقية المرتبطة بإدارة العلوم والعلاقة بين العلوم والمجتمع.»

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٦٧- وتحققت بعض الإنجازات الرئيسية في مجال مراجعة السياسات والبرامج التي تمس الشباب في بوروندي وكوت ديفوار وغانا وسيراليون وزامبيا، كما وُضعت برامج تدريب مبتكرة خاصة بإنشاء المشاريع الاجتماعية وبثقافة السلام في بوروندي وكينيا وزامبيا. وعلاوة على ذلك، ساهمت هذه البرامج في تعزيز قدرات معاهد ومراكز الفئة ٢، وتحديداً «المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا»، في واغادوغو في بوركينا فاسو و«التوجيه والمشورة لمركز تنمية الشباب» في ليلونغوي في ملاوي. وتم تسليط الضوء بوجه خاص على مشاركة الشباب السلمية في عمليات الاقتراع في غانا وسيراليون. وفي مجال الاندماج الاجتماعي، تم إنهاء ثلاث دراسات قطرية في بوركينا فاسو ونيجيريا والسنغال. كما أحرز تقدّم في تعزيز الاستجابات التي توفرها السياسات الوطنية بشأن التحديات البيئية، ولا سيما في منطقة الساحل. وتم توسيع نطاق الوعي بشأن رصد الشباب للجفاف. وأدى دعم اليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا إلى إنشاء لجان وطنية جديدة لأخلاقيات البيولوجيا وإلى رسم خطط عمل وإلى تدريب المعلمين على الأخلاقيات.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٦٨- عُمّمت اعتبارات المساواة بين الجنسين ضمن جميع خطط عمل البرنامج الرئيسي الثالث، بما يشمل أنشطة بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا والبرنامج الخاص بالشباب وأولويات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية، ألا وهي: الاندماج الاجتماعي والأبعاد الاجتماعية للتغير البيئي العالمي. وفي مجال أخلاقيات البيولوجيا، أُولي الاهتمام الواجب لأطر العمل الملائمة الخاصة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأُدرجت عناصر محددة مراعية للاعتبارات الجنسانية، مثل تأمين التوازن بين الجنسين في تشكيل اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا. وأُولي أيضاً اهتمام خاص لتعزيز مشاركة الشابات في الحياة المدنية من خلال الاستثمارات في مجال البحوث التي تركز على الشباب، ومن خلال نشر ثقافة السلام والمساعدة في التخفيف من حدة النزاعات من أجل ترويج المصالحة،

وخاصة في المراحل الانتقالية. وفي مجال الاندماج الاجتماعي، وُضع برنامج لتقييم مدى شمول السياسات الاجتماعية للجميع، يحتوي على مجموعة من المؤشرات المفصلة والمراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالتعاون مع مختلف شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، واصلت اليونسكو العمل على ترويج البرمجة المواضيعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، ولا سيما في المجالات التالية: تقييم الحركات النسائية/المناصرة لحقوق المرأة، والاندماج الاجتماعي للمهاجرات، وضمان انتفاعهن بالتعليم وبعمل لائق وبأماكن للسكن، ومنع العنف القائم على أساس جنساني وتحقيق أمن النساء المهاجرات، وإعداد التقارير المراعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالهجرة. واستمرت اليونسكو في تقديم الدعم لترويج انتفاع النساء والفتيات بالرياضة بغية تعزيز قدراتهن عن طريق التربية البدنية باعتبارها وسيلة لتنمية الصفات الشخصية الفاعلة في تحقيق المواطنة مثل التسامح والتضامن والاحترام ومهارات القيادة، مما يفتح أمام أكثر النساء والفتيات حرماناً وأضعفهن حالاً سبل الاندماج.

ثانياً - تعبئة الشراكات والموارد

٦٩- واصل القطاع جهوده الرامية إلى تعبئة موارد من مصادر خارجة عن الميزانية العادية في سبيل تنفيذ البرنامج وحصل على مساهمات عينية من عدد من الشركاء والدول الأعضاء مثل أذربيجان ونيجيريا وألمانيا وجمهورية كوريا وماليزيا، كما حصل على أموال ذاتية النفع (نحو ٣١ مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروعات ينفذها مكتب برازيليا. وحظي المنتدى الثامن للشباب بدعم من العديد من الرعاة والشركاء (بما في ذلك الكويت وفنلندا والولايات المتحدة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) واليابان ومعهد أوساتو للبحوث ومؤسسة غوي للسلام، وشركة إيرباص، كما حظي بمساهمات عينية).

٧٠- وبلغ الإنفاق النهائي في إطار البرنامج الرئيسي الثالث خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما قيمته ٢٢ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الإنفاق من المخصصات الإضافية التي تم تلقيها. وإضافة إلى هذا الإنفاق في إطار البرنامج العادي، تم تمويل أنشطة بمبلغ ٤٥ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، بما فيها ١,٦ مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. وساعد ذلك في تعويض انخفاض الميزانية العادية عن المستوى الذي كان مخصصاً في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة والذي كن يبلغ ٢٩ مليون دولار أمريكي.

مصادر التمويل الخاصة بتنفيذ البرنامج (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية

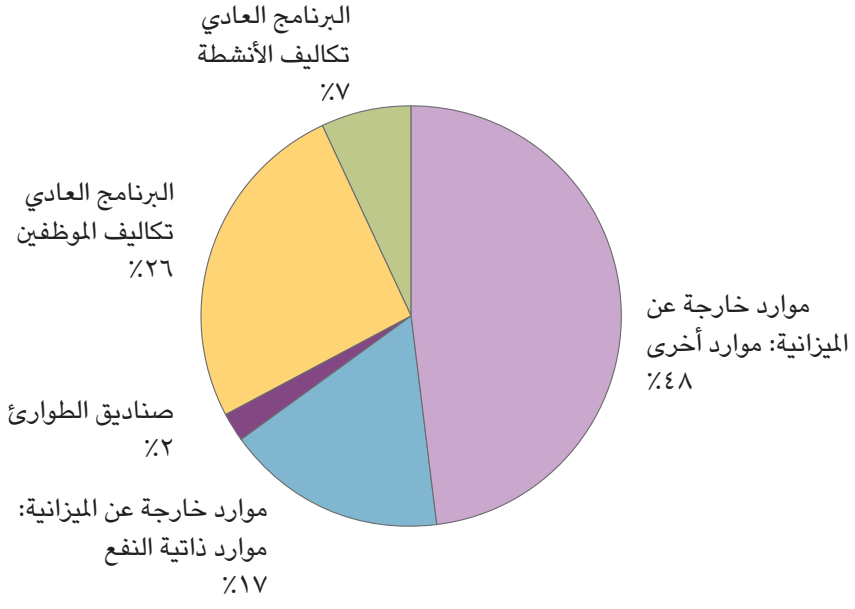

ثالثاً - التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

٧١- خلال تنفيذ البرنامج الرئيسي الثالث، واجه القطاع عدداً من التحديات وتمكّن من استخلاص بعض الدروس للمستقبل، وأهمها ما يلي:

- واجه البرنامج صعوبة في استقطاب مبالغ هامة من مصادر خارجة عن الميزانية، وذلك على الرغم من الطلب المتزايد على تنمية القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا. وتتواصل الجهود الرامية إلى تحديد جهات مانحة جديدة قد تكون مهتمة بترويج أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، وأخلاقيات البيولوجيا على وجه الخصوص؛
- ضمان تعاون جميع الجهات المعنية في رصد الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة؛
- تتسم قضايا الشباب والتدابير المتخذة على الصعيد الوطني في سبيل معالجتها بالتعقيد الشديد. وستساعد الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بالشباب، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين، في تلبية الحاجة إلى المزيد من التعاون بين مختلف القطاعات والوزارات المختصة؛
- وكان لبرنامج التغير البيئي العالمي حصيلة أساسية، ألا وهي: التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٣. ونشأت أوجه تآزر ملموسة بين الفلسفة والعلوم الإنسانية من جهة، ومسائل الأخلاقيات والعلوم الاجتماعية والسياسات من جهة أخرى. وتمحور هذا التآزر حول الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للبيئة.
- وفي مجال الاندماج الاجتماعي، أظهرت دراسات الحالات القُطرية المتعلقة بمدى شمول السياسات التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة، تنوع الأنظمة في مختلف السياسات الوطنية والأطر القانونية، مما يدعو إلى توخي المرونة في استعراض السياسات مع تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان؛
- وأظهر عمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية من جهة، والمشاورات المستفيضة للدول الأعضاء من جهة أخرى، الحاجة إلى مراجعة توصية عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي.

المخصصات والإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية والتقييم العام لتحقيق النتائج، ٢٠١٢-٢٠١٣

البرنامج الرئيسي الثالث	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
المجموع	٢ ٥٧٦ ٤٥٦	٩٨	٤٥ ٠١٣ ٨٥٠		
النتيجة المنشودة ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المستوى الوطني على تحديد التحديات الأخلاقية في مجال البيولوجيا ومعالجتها مع المراعاة الواجبة للأطر المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين	٢٩٨ ٧٧٩	١٠٠	٢٠٧ ٠٥٣	●	
النتيجة المنشودة ٢: ضمان ترويج وتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة	١٤٠ ٠٠٠	٩٨	١ ٠٤٨ ٨٠٦	●	

البرنامج الرئيسي الثالث	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ٣: تحسين فهم آثار الاندماج الاجتماعي في تعزيز ثقافة السلام بما يشمل حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية	٥٢ ٠٠٠	٩٦	٤ ٦٤٥ ٩٧٢	◗	بسبب القيود المالية، لم يتم تنفيذ بعض الأنشطة المدرجة في نطاق هذه النتيجة المنشودة. فعلى سبيل المثال، كان من المقرر أصلاً إعداد برنامج التدريس عبر الإنترنت في مجال حقوق الإنسان بغية تعميم النهج القائم على حقوق الإنسان في المكاتب الميدانية، ولكن لم يتسن تحقيق ذلك. وفي المقابل، تركزت الجهود على ضمان تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في جميع الأنشطة، ولا سيما من خلال الأنشطة القطرية المختلفة، وتعزيز الربط بين البحوث والسياسات.
النتيجة المنشودة ٤: تعزيز التغيّر الاجتماعي المفضي إلى السلام واللاعنف من خلال الابتكار الاجتماعي الذي يقوده الشباب ومشاركة الشابات والشبان في مجتمعاتهم المحلية	٧٤١ ٥٣٦	٩٩	٣٠ ٠٦٤ ٣٥١	●	
النتيجة المنشودة ٥: تحسين القدرات ومستوى الوعي في الدول الأعضاء وعلى الصعيد الدولي فيما يخص وضع وتنفيذ ورصد السياسات التي تشجع الاندماج الاجتماعي لجميع فئات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء والمهاجرين والمعوقين	٨٢٦ ٥٢٧	٩٨	٨ ٨٤٩ ١٨٠	●	
النتيجة المنشودة ٦: إثراء جداول الأعمال الدولية المعنية بالتغيّر البيئي العالمي وتعزيز السياسات الوطنية للتصدي له من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية الملازمة له، استناداً إلى مساهمات العلوم الاجتماعية والإنسانية	٥١٧ ٦١٤	٩٧	١٩٨ ٤٨٨	◗	أدت القيود الشديدة التي فُرضت على الموارد إلى تضييق تركيز البرنامج إلى حد يفوق بكثير ما كان مخططاً في الأصل، مما أثر في تحقيق بعض الأهداف. وتم إنجاز بعض المخرجات الرئيسية، ولكن في نطاق محدود. فعلى سبيل المثال، تم تقليص حجم الخطة الرامية إلى إعداد أدوات ومبادئ توجيهية تتعلق برسم السياسات من أجل دعم السياسات الوطنية في الاستجابة للتغير البيئي العالمي، ولا سيما في الميدان.

ملاحظة: تشتمل معلومات الميزانية على الميزانية التشغيلية للبرنامج العادي، وصناديق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية، التي تسهم في تحقيق إحدى النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥.

● لا تتوافر معلومات حتى الآن ■ لا يفي بالتوقعات ◗ يفي جزئياً بالتوقعات

● يفي بالتوقعات ★ يتجاوز التوقعات

البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة

أولاً- الإنجازات الرئيسية

٧٢- استجابة **للوضع المالي**، الذي أفضى إلى انخفاض الميزانية العادية (٢٠١٢ - ٢٠١٣) بنسبة ٧٦٪، ولتعليمات الهيئتين الرئاسيتين ذات الصلة، ركز قطاع الثقافة نشاطه على مجالات البرنامج الأساسية التي تنطوي على ميزة نسبية لا نزاع فيها، وذلك على النحو التالي: (١) تفعيل الاتفاقيات الثقافية على مستوى البلدان؛ و(٢) تعزيز المبادرات الرامية إلى الإقرار بدور الثقافة باعتبارها عنصراً محركاً وميسراً لتحقيق التنمية، في سياق المناقشات المتعلقة بفترة ما بعد ٢٠١٥؛ و(٣) القيام بأنشطة لصون التراث الثقافي في أوضاع ما بعد النزاعات. أما المجالات الأخرى مثل اللغات المهددة والمتاحف وتعليم الفنون، فقد حظيت بدعم أقل نتيجة لهذا التركيز في البرنامج ولعدم توفر موارد من خارج الميزانية.

٧٣- وأوفى قطاع الثقافة، في إطار **عمله التقنيني**، بكل التزاماته النظامية رغم القيود التي تفرضها الميزانية وذلك بفضل الجهود المتواصلة لتقليص التكاليف وترشيد الخدمات علاوة على الدعم الذي أتاحته الموارد من خارج الميزانية وصندوق الطوارئ. كما أتم القطاع وضع آليات للحوكمة تخص كل الاتفاقيات الثقافية وذلك من خلال إنشاء اللجنة الفرعية بموجب اتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بالاتجار غير المشروع. وجرى توسيع نطاق البرامج التي تعنى ببناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية، على الصعيد العالمي، مع الاهتمام بأفريقيا بوجه خاص باعتبارها ذات أولوية. وعرضت التقارير الدورية التي قدمتها الدول الأعضاء في إطار مختلف الاتفاقيات الثقافية، في مجملها، صورة مشجعة فيما يتعلق بمردود هذه البرامج على المستوى القطري من خلال تأثيرها على المهنيين العاملين في مجال الثقافة وعلى المؤسسات الثقافية فضلاً عن التأثير في مجال وضع التشريعات. وشكلت الاحتفالات بذكرى صدور اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢ واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ فرصاً للتفكير في الإنجازات التي تم تحقيقها، وفي مدى إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات المستقبلية المتصلة بها. وفيما يتعلق بهذه الاتفاقية الأخيرة، خلُص «تقييم النشاط التقنيني لقطاع الثقافة في اليونسكو» الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٣ إلى أن الاتفاقية الخاصة بصون التراث الثقافي غير المادي وسّعت نطاق الخطاب الدولي عن التراث الثقافي إلى حد كبير. وخلُص التقرير في مجمله إلى أن الدور القيادي الذي تضطلع به اليونسكو على الصعيد العالمي في مجال التقنين للثقافة يحظى باعتراف واسع النطاق.

٧٤- كما اتسمت فترة العامين بالعمل المكثف من أجل **تأكيد دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة**. واستندت الجهود المبذولة إلى الخبرات والشواهد التي أتاحتها الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري، ولا سيما عمليات تطبيق الاتفاقيات الثقافية والنجاح في إتمام البرامج المشتركة الثمانية عشر التي موّلها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واشتملت فترة العامين أيضاً على سلسلة من الأحداث **العالمية**[١] التي أدت إلى توفر المزيد من الدعم لهذا المسعى، بما في ذلك المؤتمر العام الماضي وذلك من خلال اعتماده للقرار ٣٧م/٦٤. وقد عززت خطوات أخرى مكانة اليونسكو، كان من بينها: (١) اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار ثالث[٢] يبين وجود صلة واضحة بين الثقافة وبين الدعامات الثلاث الأساسية للتنمية المستدامة ويسلط الضوء على دور الثقافة باعتبارها عنصراً ميسراً ومحركاً لإعداد خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥؛ و(٢) قرار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية القاضي بإدراج الثقافة ضمن المواضيع الثمانية التي تتناولها المشاورات الوطنية لعام ٢٠١٤.

---

١ مؤتمر هانغزو الدولي «الثقافة: عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة» (أيار/مايو ٢٠١٣)؛ والنقاش المواضيعي الذي عقده رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (حزيران/يونيو ٢٠١٣)؛ والاجتماع الوزاري الاستعراضي السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (تموز/يوليو ٢٠١٤)؛ والتقرير عن الاقتصاد الإبداعي (تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٤)؛ ومنتدى الثقافة العالمي في بالي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) .

٢ انظر الوثيقة A/C.2/68/L.69 على الرابط التالي: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/CLT/pdf/cultdevL69.pdf

٧٥- وعزّز قطاع الثقافة **التزامه بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة** خلال السنتين الماضيتين، ولا سيما في إطار إعداد خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في جميع العمليات والمناقشات ذات الصلة. وتدل على ذلك أمثلة تتسم بأهمية خاصة، من بينها: نشر إصدار خاص من التقرير عن الاقتصاد الإبداعي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإنشاء فريق العمل الخاص المعني بالثقافة والتنمية والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وعقد اتفاقات مع البنك الدولي والمنظمة العالمية للسياحة بشأن التعاون التنفيذي.

٧٦- واتسمت فترة العامين بنشاط مكثف استجابة **للآثار المدمرة التي ألحقتها النزاعات أو انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالتراث الثقافي**، كما هو الحال في تونس وسوريا وليبيا ومالي ومصر. وقد أدت أنشطة الترميم في تومبوكتو إلى زيادة الاعتراف بأهمية مهمة اليونسكو، بما في ذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق اعتماد مجلس الأمن لعدة قرارات أدانت الاعتداءات على التراث الثقافي وأكدت بشكل واضح على ضرورة ترميمه في إطار التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة. وفيما يخص سوريا، أدى اجتماع الخبراء الرفيع المستوى الذي عقدته المديرة العامة مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى شحذ الاهتمام الدولي بالضرر الملحق بالممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها. واستُهل تنفيذ خطة عمل اليونسكو بفضل مساهمة المفوضية الأوروبية بمبلغ قدره ٢,٥ مليون يورو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). كما جرى تقديم الدعم إلى مصر للحيلولة دون الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية المسروقة من متحف ملوي. وعلى وجه الإجمال، عززت الإجراءات المتخذة خلال فترة العامين الإقرار بأهمية الثقافة باعتبارها دعامة مركزية في الاستجابة لتداعيات النزاعات والكوارث على البلدان وأكدت الدور القيادي الذي تضطلع به اليونسكو في هذا الصدد.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٧٧- حظيت **أفريقيا** بموقع مركزي في عمل قطاع الثقافة باعتبارها المستفيد الأكبر من أموال صندوق الطوارئ[٣] التي خُصصت للبرامج الميدانية لبناء القدرات في إطار اتفاقيات ١٩٧٠، و١٩٧٢، و٢٠٠٣، و٢٠٠٥، ولأنشطة صون التراث في مالي، فضلاً عن مشروع استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض تربوية ومشروع طريق الرقيق المعدل. وازدادت خلال هذه الفترة مشاركة الأطراف الأفريقية المعنية في مختلف الآليات المتصلة بالاتفاقيات. وحظيت منطقة أفريقيا، فيما يخص مجال التراث الثقافي غير المادي، بأكبر عدد من الترشيحات التي اقترحت لدورة عام ٢٠١٣، وذلك نتيجة للاستراتيجية العالمية لبناء القدرات. ونُفذ أكثر من نصف عدد المشاريع البالغ مجموعها ٤٨ مشروعاً والتي مولها الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥، في أفريقيا. وأسهمت البرامج المشتركة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إسهاماً كبيراً في تعميم مراعاة الثقافة في سياسات التنمية الوطنية في إثيوبيا، والسنغال، وموزنبيق، وناميبيا. وسيمثل هذا الالتزام عنصراً رئيسياً في الإيفاء بمسؤوليات المنظمة إزاء عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٤-٢٠٢٤)، الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣ كان إجمالي المبلغ الذي خصصه صندوق الطوارئ لصالح أفريقيا هو ٩٢٨ ٦٧١ ١ دولار (٤٨٪ من إجمالي المبلغ المخصص لأنشطة قطاع الثقافة).

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٧٨- واصل قطاع الثقافة التزامه **بالمساواة بين الجنسين** من خلال إدراج عناصر تراعي المنظور الجنساني في عمليات البرمجة وبناء القدرات والعمليات النظامية. كما اشتملت البرامج الثمانية عشر المشتركة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تديرها اليونسكو على عناصر تتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومثلت المساواة بين الجنسين أحد الأبعاد السبعة للسياسة العامة في إطار مجموعة مؤشرات اليونسكو الخاصة بتسخير الثقافة لأغراض التنمية. كما تندرج المساواة بين الجنسين ضمن معايير الاختيار المعتمدة لدى الصندوق الدولي لحماية الثقافة والصندوق الدولي للتنوع الثقافي، اللذين أعيد تنشيطهما (في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥)، وجرت الإشارة بشكل متزايد خلال الاجتماعات النظامية إلى اعتبارات المساواة بين الجنسين. وتعاونت الدول الأعضاء والمكاتب الميدانية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والشبكات الثقافية مع قطاع الثقافة في إعداد تقرير المنظمة الأول عن «المساواة بين الجنسين والثقافة» الذي سيوفر أول قاعدة عالمية للشواهد التي تؤكد انتفاع النساء والرجال على قدم المساواة بالحياة الثقافية وبفرص المشاركة والإسهام فيها.

ثانياً – تعبئة الشراكات والموارد

٧٩- وعلى صعيد **تعبئة الموارد المالية**، تمت خلال فترة العامين تعبئة أكثر من ٨٨ مليون دولار بغية تعزيز تنفيذ البرنامج الرئيسي الرابع. وقدمت الجهات المانحة التقليدية والقطاع الخاص مساعدات مالية في إطار تحقيق من الهدف ٩ من خارطة الطريق لتنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥. وقد أتاح هذا الدعم لقطاع الثقافة تكثيف جهوده في كل المجالات ذات الأولوية بالنسبة إليه، من قبيل تفعيل الاتفاقيات، وحماية التراث الثقافي في أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات، وإعداد خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، إضافة إلى مشروع تاريخ أفريقيا العام ومشروع المدن المبدعة.

٨٠- وتم الحصول خلال هذه الفترة على دعم كبير، ولا سيما في مجال التراث الثقافي من بلجيكا (فلاندرز) وإيطاليا واليابان والكويت والنرويج وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وإسبانيا والسويد، كما كان هناك تعاون واسع النطاق مع العراق وليبيا تركز على التراث الثقافي لكل من هذين البلدين. وجددت اليونسكو أيضاً شراكاتها مع شركة باناسونيك بشأن التراث العالمي. أما الشراكات التي عُقدت مع عدد من البلديات الصينية - بما فيها بيجين وشنجين وهانغ جو وشاو شينغ ونان جينغ - ومع القطاع الخاص، ولا سيما مجموعة واندا وتلفزيون فينيكس، فقد أتاحت إحياء شبكة المدن المبدعة، وبرنامج السياحة المستدامة في مجال التراث العالمي، وإعداد الإصدار الخاص لتقرير الاقتصاد الإبداعي، وكذلك مؤتمر هان جو الدولي: الثقافة - مفتاح التنمية المستدامة.

٨١- وفي إطار البرنامج الرئيسي الرابع، بلغ الإنفاق النهائي في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يساوي ٤٤ مليون دولار أمريكي في إطار البرنامج العادي، بما في ذلك الإنفاق من المخصصات الإضافية التي تم تلقيها. وإضافة إلى هذا الإنفاق في إطار البرنامج العادي، تم تمويل أنشطة بمبلغ ٩٠ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، بما فيها ٣,٤ مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. وساعد ذلك في تعويض الانخفاض الشديد في ميزانية البرنامج العادي المتاحة لهذا البرنامج الرئيسي مقارنة بمستوى مخصصاته في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة التي كانت تبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي.

البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة

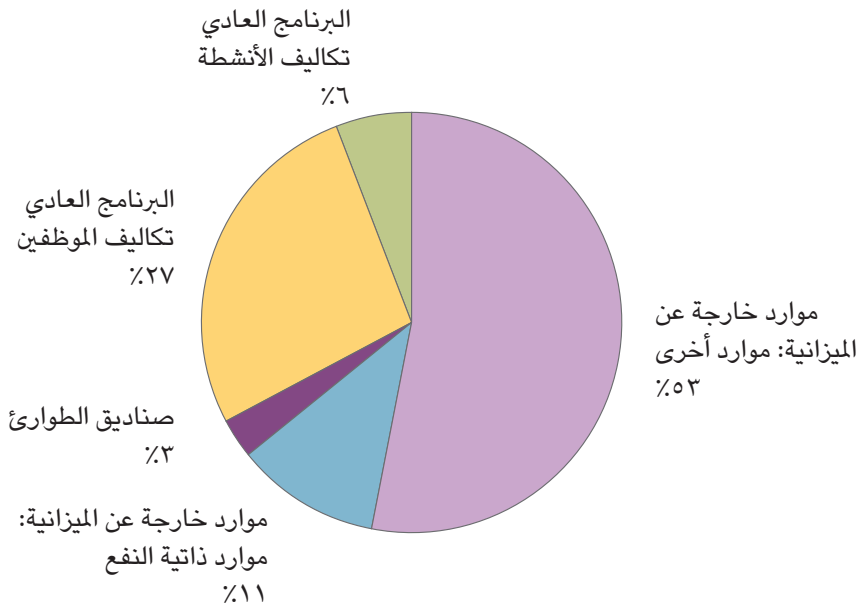

ثالثاً - التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

٨٢- لم يدخر قطاع الثقافة جهداً في الاستجابة لقرارات الهيئتين الرئاسيتين فيما يخص ضمان التطبيق الكامل للاتفاقيات الثقافية. وقد سلطت الصعوبات التي فرضتها ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الضوء على المسائل المطروحة منذ زمن طويل والمتعلقة بالاستدامة المالية للآليات النظامية وذلك على النحو المشار إليه في عملية المراجعة التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٣ لأساليب أداء العمل التقنيني في قطاع الثقافة. وقد خلُصت عملية المراجعة هذه إلى أنه لا يمكن الاستمرار في العمل بالشكل الحالي. ويقتضي هذا الوضع أن يعمل المجلس التنفيذي بمعية الهيئات الرئاسية للاتفاقيات والأمانة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لإصلاح أساليب الحوكمة المتبعة، بغية ضمان مصداقية الإطار التقنيني في الأجل الطويل والمحافظة على الدور القيادي للمنظمة في هذا المجال الهام.

٨٣- وبالاستناد إلى الإنجازات التي أحرزت في فترة العامين الماضية فيما يتعلق بالصلة بين الثقافة والتنمية، وإلى القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام والمجلس التنفيذي في هذا الصدد، سيكتسي الدعم الذي ستقدمه الدول الأعضاء أهمية أكبر خلال عام ٢٠١٤ إذا ما اعتزمت اليونسكو الاستناد إلى هذه الإنجازات بشكل كامل من أجل النجاح في إدراج الثقافة في خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

المخصصات والإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية والتقييم العام لتحقيق النتائج، ٢٠١٢-٢٠١٣

البرنامج الرئيسي الرابع	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
المجموع	**٦ ٩١٣ ٨٥٣**	**٩٩**	**٩٠ ١٠٣ ١٤٠**		
النتيجة المنشودة ١: تنفيذ اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢ تنفيذاً فعلياً	١ ٢٠٤ ٦٤٠	١٠٠	٨ ١١١ ٩٦٦	●	
النتيجة المنشودة٢: تعزيز مساهمة ممتلكات التراث العالمي في تحقيق التنمية المستدامة	٥٢٠ ٧٢٥	٩٨	١٤ ٧٦٥ ٨٣٢	●	
النتيجة المنشودة ٣: تعزيز حماية وتشجيع التراث الثقافي والطبيعي، ولا سيما في أفريقيا وفي أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً	٥٥٦ ٢٤٥	١٠٠	٢٥ ٨٢١ ٠٠٥	●	
النتيجة المنشودة ٤: تعزيز حماية الممتلكات الثقافية من خلال التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكوليها	١٦٥ ٥٥٠	١٠٠	٢٠١ ٤٧٨	●	
النتيجة المنشودة ٥: تشجيع التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ٢٠٠١ وزيادة التعاون الدولي من أجل صون التراث الثقافي المغمور بالمياه	١٠٨ ٢٧٣	١٠٠	٨٢٨ ٨٦٠	●	
النتيجة المنشودة ٦: تعزيز التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ١٩٧٠، وتدعيم التدابير التي تمكّن من مكافحة استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بطرائق غير مشروعة	٨٠٣ ٧٢٩	٩٩	٩٥٦ ٩٧٩	★	تم تحقيق تقدم في كامل مجموعة الأنشطة المخطط لها، ومنها على سبيل المثال أعداد عمليات التصديق، وأنشطة بناء القدرات، وجمع الأموال؛ كما تم إنشاء آلية لرصد التنفيذ والإدارة.
النتيجة المنشودة ٧: تعزيز صون التراث الثقافي غير المادي من خلال التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ٢٠٠٣	١١٢ ٠٠٠	١٠٠	١ ٠٦٤ ٩٨١	●	
النتيجة المنشودة ٨: تعزيز دور الهيئتين الرئاسيتين لاتفاقية عام ٢٠٠٣، ولا سيما من خلال التنظيم الفعّال للاجتماعات النظامية	٦٦٤ ٧٤١	١٠٠	١ ٥٠٧ ٤٢١	★	تم تنظيم ثمانية اجتماعات من الفئة ٢ للهيئات النظامية، وست مشاورات بالوسائل الإلكترونية لمكتب اللجنة؛ كما أُعد ما يزيد على ١٤٠ وثيقة عمل ووثيقة إعلامية؛ وتجاوز عدد المشاركين في الدورة السابعة للجنة ٨٠٠ مشارك (ولم يصل عددهم إلى هذا الحد في أي وقت مضى).
النتيجة المنشودة ٩: تعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الصون	٣٩٣ ٠٠٠	١٠٠	٧ ٦٥٥ ٤٩١	●	

البرنامج الرئيسي الرابع	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ١٠: ضمان التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ٢٠٠٥	٣٧٣ ٧٠٠	٩٨	٢ ٩٢٨ ٤٩٤	★	تمت معالجة ٤١٥ طلباً مقدماً إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المتوقع: ١٥٠)، وتمت ١٤ عملية تصديق جديدة، منها ٣١٪ من المناطق الممثلة دون النصاب (المتوقع: ١٠٪)؛ وتم عقد كل الاجتماعات النظامية ودورات المبادلات بطريقة شديدة الفعالية من حيث التكاليف.
النتيجة المنشودة ١١: دعم وتعزيز السياسات والتدابير والبرامج المتصلة باتفاقية عام ٢٠٠٥، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي	٢٢٤ ٥٤٨	١٠٠	٢ ٧٣٤ ٥٤٧	●	
النتيجة المنشودة ١٢: تحديد المعلومات وأفضل الممارسات الخاصة بحماية وتشجيع تنوع أشكال التعبير الثقافي ونشر هذه المعلومات والممارسات وتبادلها مع الدول الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥	١١٠ ٠٠٠	٩٩	٧١ ٨٨٦	●	
النتيجة المنشودة ١٣: تعزيز دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصناعات الإبداعية والثقافية والمبادرات التي تشجع المشروعات المشتركة الرامية إلى تعزيز الابتكار والإنتاج والتبادل في المجال الثقافي، بوصفها عوامل لزيادة النمو	٢٩٥ ٧٣٨	٩٩	٢ ٥٠٩ ٤٥١	★	أحدثت «مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية» الاثنان والعشرون تأثيراً في عمليات رصد السياسات على الصعيد القطري (في ناميبيا وكمبوديا على سبيل المثال)؛ وتمت تجربة «مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية» في ١٢ بلداً (المتوقع: ١٠)؛ وأوفدت ١٣ بعثة لبناء القدرات في البلدان المعنية (المتوقع: ١٠)، بما فيها عشرة بلدان من أفريقيا (المتوقع: ٢).
النتيجة المنشودة ١٤: إيضاح النهوج الخاصة بالثقافة والتنمية بغية إرشاد الدول الأعضاء ومساعدتها في إعداد سياسات إنمائية استيعابية	٢٠ ٠٠٠	٩٧	١ ٢٥٩ ٧٧٧	●	
النتيجة المنشودة ١٥: تحسين إدماج دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار السياسات الإنمائية الدولية وعمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بغية تعزيز الدمج الاجتماعي والتلاحم على صعيد المجتمعات المحلية والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي	٣٧٧ ١٦٣	١٠٠	٤ ٩٤٤ ٧٧٥	●	
النتيجة المنشودة ١٦: تعزيز مساهمات المدن في تحقيق التنمية المستدامة	٤٠ ٩٥٥	١٠٠	٥٨٣ ٢١٦	◗	على الرغم من بذل جهود للوقوف على موارد خارجة عن الميزانية، فقد عرقلت قلة هذه الموارد تنفيذ بعض الأنشطة، ولا سيما المهرجانات الفنية في أفريقيا.
النتيجة المنشودة ١٧: تعزيز الأنشطة التي يُضطلع بها في مجال الكتب والترجمة والصناعات الحرفية	٧٤ ٢٨٦	١٠٠	١ ٧٦٣ ٩٩٣	◗	حال نقص الموارد الخارجة عن الميزانية دون تنفيذ بعض الأنشطة، وبخاصة فهرس الترجمات.

البرنامج الرئيسي الرابع	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ١٨: تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي والتربوي للمتاحف باعتبارها وسائل لتحقيق التنمية المستدامة والحوار بين الثقافات، وتعزيز بناء القدرات في هذا المجال، ولا سيما في البلدان النامية	٢٤١ ٣٤٧	٩٩	٥ ١٥٣ ٩٦٤	●	
النتيجة المنشودة ١٩: تعزيز وحماية لغات السكان الأصليين واللغات المهددة بالاندثار	٠	لا ينطبق	١ ٦٩٦ ٨٠١	◗	تم إدخال بعض التحديثات في أطلس اللغات المهددة بالاندثار المتاح على الإنترنت، ولكن بسبب نقص الموارد الخارجة عن الميزانية، لم يبلغ هذا النشاط من الاتساع ما كان محدداً في مؤشر القياس.
النتيجة المنشودة ٢٠: تعزيز التراث بوصفه وسيلة للحوار والتعاون والتفاهم، ولا سيما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات	١٠ ٠٠٠	١٠٠	٢ ٦٣٦ ٠٤٤	◗	نظراً إلى أن هذه النتيجة كانت مرهونة تماماً بتوافر أموال من خارج الميزانية، فلم يتم إنشاء أفرقة العمل في جميع المناطق كما كان مقرراً.
النتيجة المنشودة ٢١: تعزيز عملية ترويج مصنفات التاريخ العام والتاريخ الإقليمي التي تنشرها اليونسكو واستخدامها لأغراض تربوية	٧٥ ٠٣٥	١٠٠	١ ٥١٩ ٧٤٧	●	
النتيجة المنشودة ٢٢: تعزيز المعارف بشأن تجارة الرقيق والاسترقاق والشتات الأفريقي	٩٠ ٨٤٧	٩٩	٢٧٢ ٦٢٤	●	
النتيجة المنشودة ٢٣: تعزيز الظروف والقدرات والسبل التي تيسّر الحوار بين الثقافات وقيام ثقافة السلام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي	٤٥١ ٣٢٩	١٠٠	١ ١١٣ ٨٠٨	◗	ثمة مبادرات لم تنفَّذ بسبب عدم توافر الأموال من خارج الميزانية، ومنها خطة تنمية الثقافة العربية، وبرنامج رابندراناث طاغور وبابلو نيرودا وإيميه سيزير، وتعليم الفنون.

ملاحظة: تشتمل معلومات الميزانية على الميزانية التشغيلية للبرنامج العادي، وصناديق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية، التي تسهم في تحقيق إحدى النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥.

● لا تتوافر معلومات حتى الآن ■ لا يفي بالتوقعات ◗ يفي جزئياً بالتوقعات

● يفي بالتوقعات ★ يتجاوز التوقعات

أولاً- الإنجازات الرئيسية

٨٤- كان تجديد الالتزام بتحسين الكفاءة والفعالية وتعبئة الموارد من خارج الميزانية عنصراً رئيسياً في الاستراتيجية التي اتبعها قطاع الاتصال والمعلومات لبناء مجتمعات المعرفة على الصعيد العالمي. وقد نُفّذت هذه الاستراتيجية في ظل قيود مالية ونقص في الموارد البشرية نتيجة لوجود وظائف شاغرة. كما نجح القطاع في تعبئة موارد من خارج الميزانية خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغت قيمتها حوالي ٤٢ مليون دولار.

حرية الصحافة وسلامة الصحفيين

٨٥- ظهر الدور الريادي لليونسكو في الترويج لحرية الصحافة جلياً في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وقد تم الشروع في تطبيق خطة عمل الأمم المتحدة هذه في عام ٢٠١٣ من خلال القيام بأنشطة في أربعة بلدان وإقامة شراكات مع عدد من هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات وذلك في إطار مرحلة التنفيذ الأولى. كما عمد القطاع إلى شحذ الوعي بأهمية حرية الصحافة عن طريق تنظيم احتفالات عالمية باليوم العالمي لحرية الصحافة، تم خلالها الاحتفال خلال عام ٢٠١٣ بذكرى مرور ٢٠ سنة على إعلان هذا اليوم العالمي. ومُنحت جائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة للصحفي الأذربيجاني عين الله فاتوللاييف في عام ٢٠١٢، وللصحفية الإثيوبية ريوت أليمو في عام ٢٠١٣.

مؤشرات تنمية وسائل الإعلام

٨٦- واستُكملت هذه الجهود من خلال إعداد مجموعة فرعية من المؤشرات المعنية بسلامة الصحفيين في إطار مؤشرات تنمية وسائل الإعلام وذلك تماشياً مع مهام خطة عمل اليونسكو بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٣. واستُخدمت مؤشرات تنمية وسائل الإعلام في إجراء تقييم شامل للمشاهد الإعلامية الوطنية في ٢٠ بلداً. وساندت المنظمة، فضلاً عن ذلك، العمليات الديمقراطية في بلدان الربيع العربي من خلال القيام بمشاريع عمل مع صحفيين وبرلمانيين وأمنيين تونسيين ومع لاجئين سوريين في الأردن ولبنان ومن خلال تعزيز قدرات الصحفيين على تغطية الانتخابات في لبنان.

تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها

٨٧- واصلت المنظمة دعم تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها ولا سيما من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، الذي وافق على تخصيص مبلغ ٣,٢ مليون دولار لإنجاز ١٤٨ مشروعاً في ٧٥ بلداً نامياً. وانتفعت هذه البلدان وغيرها من «مناهج اليونسكو الدراسية النموذجية لتعليم الصحافة: مجموعة المناهج الدراسية الجديدة» التي تستند إلى المنهج الدراسي النموذجي الأصلي لليونسكو. ونظراً لنقص التمويل، استُكمل استعراض مراكز الامتياز الأفريقية المحتملة لتعليم الصحافة التي اختارتها اليونسكو، وذلك بالاستناد إلى الموارد الداخلية المتوافرة لدى المنظمة على صعيد الموظفين.

يوم الإذاعة العالمي والترويج لإذاعات المجتمعات المحلية

٨٨- تم تسليط الضوء بنجاح على أهمية دور الإذاعة في بناء مجتمعات المعرفة وذلك من خلال الدعاية المكثفة لهذا الدور على الرغم من محدودية الميزانية، وذلك أثناء الاحتفالات بيوم الإذاعة العالمي. فقد أعلن المؤتمر العام يوم الإذاعة العالمي في عام ٢٠١١ وصادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢. كما أدى تركيز اليونسكو على الترويج للإذاعة باعتبارها وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تنفيذ مشروع «تمكين إذاعات المجتمعات

المحلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» الرامي إلى بناء القدرات المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٣٢ محطة إذاعية في أفريقيا.

مراعاة قضايا الجنسين، والدراية الإعلامية والمعلوماتية

٨٩- وروّجت اليونسكو أيضاً لتعددية وسائل الإعلام عن طريق المؤشرات الريادية المراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام، التي استُخدمت في أكثر من ٢٠ بلداً، واستهلال التحالف العالمي بشأن وسائل الإعلام ومراعاة قضايا الجنسين الذي اعتمده المنتدى العالمي لوسائل الإعلام ومراعاة قضايا الجنسين، في بانكوك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. علاوة على ذلك، شكلت عمليات إعداد إطار تقييمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية، واستهلال التحالف العالمي من أجل إقامة الشراكات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية، إنجازات عززت مشاركة المواطنين في بناء مجتمع المعرفة.

صوب بناء مجتمعات المعرفة

٩٠- قامت اليونسكو بخطوات واسعة لتيسير إزالة العوائق التي تحول دون الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وذلك من خلال استضافة الاجتماع الأول لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادهِ، وهو اجتماع عُقد تحت شعار «صوب بناء مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة» وتم تنظيمه بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (باريس، ٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)؛ ومن خلال تنسيق تنفيذ البيان الختامي الذي اعتُمد بتوافق الآراء. وشملت الجهود الرامية إلى تشجيع التنمية من خلال تعميم الانتفاع بالمعرفة، الاستمرار في تنفيذ استراتيجية **الانتفاع الحر** بالمعلومات العلمية وذلك باستخدام عدة أساليب من بينها استضافة المنتدى الإقليمي بشأن السياسات العامة الذي نُظّم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وإتاحة ارتفاع بنسبة ٧٪ في توافر مجلات ومستودعات الانتفاع الحر بالمعلومات العلمية.

٩١- ومن الانجازات التي اكتست أهمية خلال فترة العامين استضافة المؤتمر الدولي الذي عُقد تحت شعار «الإنترنت والتحولات الاجتماعية والثقافية في مجتمع المعلومات» والذي نُظّم في إطار **برنامج المعلومات للجميع**؛ وصياغة مفهوم «كونية الإنترنت».

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

٩٢- اضطلعت المنظمة خلال فترة العامين، بدور قيادي في الترويج للتعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدا بارزاً من خلال استضافتها الناجحة **للمؤتمر العالمي للموارد التعليمية المفتوحة** واعتماد هذا المؤتمر للإعلان المتعلق بالموارد التعليمية المفتوحة. وقد شرعت المنظمة بعد ذلك في تنفيذ أنشطة لمتابعة تضمنت إعداد سياسات وطنية بشأن الموارد التعليمية المفتوحة فضلاً عن إعداد موارد تعليمية مفتوحة لتدريب المعلمين مرتبطة **بإطار تنمية كفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** الذي وضعته اليونسكو بالاشتراك مع كومنولث التعلّم في خمسة بلدان. ولاستكمال هذه الإجراءات، أعدت اليونسكو في عام ٢٠١٢، بالاشتراك مع كومنولث التعلّم، مجموعة أدوات لتطبيق إطار تنمية كفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرت وثيقة بعنوان «تحليل مقارن لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجاهزية الإلكترونية في المدارس في مصر والأردن وعمان وفلسطين وقطر». علاوة على ذلك، وبما أن الاستيعاب يمثل عنصراً رئيسياً في مجتمعات المعرفة، أصدرت اليونسكو وثيقتين هامتين ترشدان الدول الأعضاء في مجال رسم السياسات المتعلقة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثلت إحداهما في «التقرير العالمي عن فتح آفاق جديدة في مجال تعزيز القدرات: استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لضمان انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعلومات والمعارف» وتناولت الوثيقة الأخرى موضوع «السياسات النموذجية لإتاحة الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار دعم التعليم القائم على الاستيعاب من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

٩٣- وتَعزَّز هذا الالتزام ببناء مجتمعات المعرفة من خلال الشراكة التي عقدتها اليونسكو مع المراكز والمعاهد من الفئة ٢ بما في ذلك المركز الإقليمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أُنشئ مؤخراً في البحرين والذي منح قيمة إضافية لعمل المنظمة في المنطقة العربية، ولا سيما في مجال إعداد السياسات المتعلقة بالموارد التعليمية المفتوحة والمناهج التعليمية المخصصة للمعلمين والتي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقامت المنظمة، بالإضافة إلى ذلك، بخطوات ترمي إلى تعزيز العلاقات مع هذه المراكز بغية تحسين تنفيذ البرنامج وتحقيق التآزر.

٩٤- وتواصل اليونسكو الاضطلاع بدورها باعتبارها عضواً رئيسياً في لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة والتي تتولى فيها المديرة العامة منصب نائب رئيس.

ذاكرة العالم وصون المعلومات الرقمية

٩٥- واضطلعت اليونسكو، إدراكاً منها لدور التراث الوثائقي في تعزيز ثقافة السلام وتكوين المعارف، بتنظيم المؤتمر الدولي بشأن «ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والصون» في فانكوفر بكندا في عام ٢٠١٢، وعملت مع الدول الأعضاء على ضمان تنفيذ إعلان فانكوفر الذي دعا إلى إيلاء اهتمام أكبر لصون المعلومات الرقمية. وتم خلال فترة العامين إبراز أهمية «برنامج ذاكرة العالم» عن طريق إدراج ٥٦ عنصراً إضافياً في السجل الدولي لذاكرة العالم.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٩٦- نظمت اليونسكو عدة تظاهرات للترويج لحرية الصحافة وسلامة الصحفيين، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والبرلمان الأفريقي، والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات، واتحاد الصحفيين الأفارقة، ومبادرة وسائل الإعلام في أفريقيا. وتم تعزيز تعددية وسائل الإعلام في القارة عن طريق البرنامج الدولي لتنمية الاتصال الذي موّل عشرات المبادرات المعنية ببناء القدرات. وعُززت الأنشطة الرامية لدعم المشاركة المدنية في عمليات التنمية، عن طريق استخدام مناهج الدراية الإعلامية والمعلوماتية، واستهلال التحالف العالمي من أجل إقامة الشراكات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية أثناء المؤتمر الدولي للدراية الإعلامية والمعلوماتية الذي عُقد في نيجيريا. وجرى علاوة على ذلك وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، تعزيز قدرات ٣٢ محطة إذاعية في تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا وليسوتو وناميبيا، مع تشجيع هذه المحطات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما عُززت عمليات التعلّم والتعليم باستخدام مضامين وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك عن طريق عدة منتجات لتنمية المعارف، مثل إطار تنمية كفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمبادئ التوجيهية من أجل استعمال الموارد التعليمية المفتوحة في التعليم العالي، التي حظيت بالدعم بفضل شراكات مع القطاع الخاص متمثلاً في مؤسسة هيولت (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكمنولث التعلّم. وتجلّت قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تيسير التعلّم وذلك من خلال برنامج الإنترنت المسمى «النساء في التاريخ الأفريقي: أداة للتعلّم بالوسائل الإلكترونية» والذي أتاح مجالاً على الإنترنت يحتوي على مضامين متعددة الوسائط ويسلط الضوء على دور النساء في التاريخ الأفريقي. وعلى الرغم من القيود الحالية على الميزانية، عُقدت شراكات استراتيجية مع النظراء الوطنيين والشبكات القائمة في منطقة أفريقيا، لضمان تنفيذ هذه الأنشطة وتأمين الشعور بملكيتها على الصعيد المحلي.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٩٧- تم العمل على تمكين الفتيات والنساء عن طريق انتفاعهن بالمعلومات والمعارف مع التركيز على الاحتياجات الخاصة بالجنسين ولا سيما عبر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطويرها، وذلك من خلال تنفيذ البرامج والسياسات المتصلة بالموارد التعليمية المفتوحة والانتفاع الحر والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وجرى تشجيع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لصون المعلومات الرقمية والرقمنة تماشياً مع إعلان فانكوفر. وبرزت مراعاة المنظور الجنساني بشكل جلي من خلال تنظيم جلسات خاصة بقضايا الجنسين والمشاركة المتوازنة

بين الجنيسين وذلك في إطار الاجتماع الذي عُقد لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقاده وفي إطار منتدى حوكمة الانترنت. كما شكلت ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين عبر وسائل الإعلام محور اهتمام رئيسي لليونسكو جرى الترويج له عن طريق: مبادرة «النساء يصنعن الأخبار» السنوية؛ والتسريع في تطبيق المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام في أكثر من ٢٠ بلداً؛ وتنظيم المنتدى العالمي لوسائل الإعلام ومراعاة قضايا الجنسين، في بانكوك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. كما تم فرض التطبيق الصارم لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس فيما يخص المستفيدين من مشاريع البرنامج الدولي لتنمية الاتصال.

ثانياً - تعبئة الشراكات والموارد

٩٨- وعمل قطاع الاتصال والمعلومات بنشاط على إقامة الشراكات مع القطاعين العامين والخاص، ومع المعاهد والمراكز من الفئة ٢، من أجل تيسير وتعزيز تنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس. وتم تلقي الأموال من الجهات الممولة الرئيسية التالية: فنلندا (٢,٣ مليون يورو) والنرويج والسويد (٢,٨ مليون دولار)، لدعم حرية التعبير في الدول العربية، والسويد لدعم وسائل الإعلام على مستوى المجتمع المحلي في أفريقيا (٤,٥ مليون دولار). وفي ميانمار وجمهورية تنزانيا المتحدة، تم تعبئة الدعم عن طريق مصادر تمويلية للأمم المتحدة لدعم تنمية مؤسسات وسائل الإعلام الجماهيري وإذاعات المجتمعات المحلية.

٩٩- وفي إطار البرنامج الرئيسي الخامس، بلغ الإنفاق النهائي في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يساوي ٢٤ مليون دولار أمريكي في إطار البرنامج العادي، بما في ذلك الإنفاق من المخصصات الإضافية التي تم تلقيها. وإضافة إلى هذا الإنفاق في إطار البرنامج العادي، تم تمويل أنشطة بمبلغ ١٩ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، بما فيها ١,٥ مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. وساعد ذلك في تعويض الانخفاض الشديد في ميزانية البرنامج العادي المتاحة لهذا البرنامج الرئيسي مقارنة بمستوى مخصصاته في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة التي كانت تبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكي.

مصادر التمويل الخاصة بتنفيذ البرنامج (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات

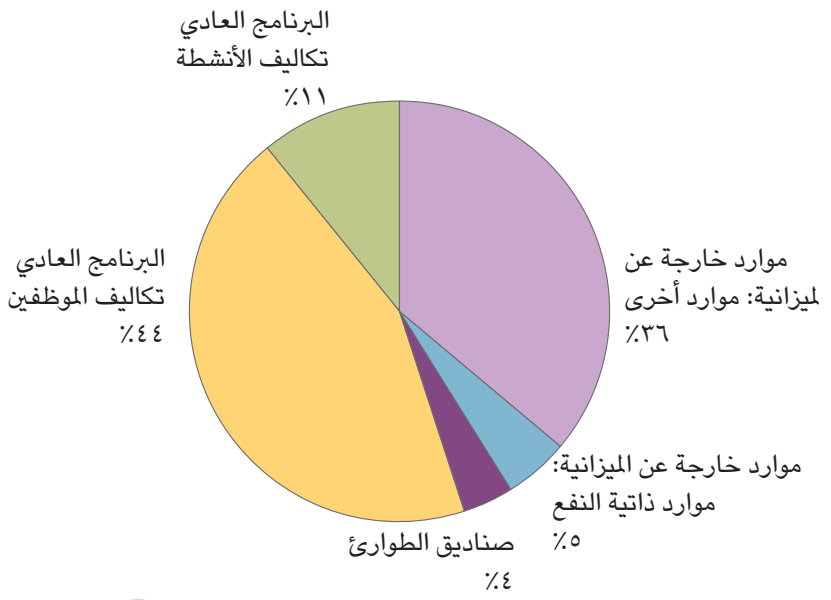

ثالثاً - التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

١٠٠- لقد ووجهت عدة تحديات خلال تنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس كان من أهمها: (١) الحساسيات السياسية الناجمة عن تعزيز حرية التعبير تماشياً مع المادة ١٩: الدفاع عن حرية التعبير والتماس المعلومات ومعالجة التعقيد الذي تنطوي عليه حماية الحرية الشخصية؛ (٢) انخفاض الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أنشطة البرنامج ذات الضرورة القصوى على الصعيد العالمي؛ (٣) انخفاض قدرة الموارد البشرية على إنجاز البرامج نتيجة لارتفاع عدد الوظائف المجمدة التي حمّلت الموظفين الحاليين أعباء عمل إضافية. وخلال فترة العامين المنصرمة، نجح القطاع فعلياً في تعبئة موارد مالية هامة من خارج الميزانية. كما أدى تخصيص مزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية للمشاريع التي كانت ميزانياتها تتضمن تكاليف للموظفين، إلى ضمان توافر موارد بشرية إضافية يسّرت تنفيذ هذه المشاريع.

١٠١- ومن أهم الدروس المستفادة، لا سيما في ظل نقص الموارد المالية والبشرية، ضرورة عقد شراكات مع القطاع الخاص والمراكز من الفئة ٢ والمنظمات الدولية غير الحكومية وتعزيز هذه الشراكات باعتبارها وسيلة مثلى للنجاح في تنفيذ الأنشطة وتحقيق الأهداف المنشودة.

المخصصات والإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية والتقييم العام لتحقيق النتائج، ٢٠١٢-٢٠١٣

البرنامج الرئيسي الخامس	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
المجموع	٣ ٦٣٢ ٢٢٠	٩٩	١٩ ٠٩٧ ٥٢٠		
النتيجة المنشودة ١: تعزيز حرية التعبير وحرية تداول المعلومات وحرية الصحافة على نطاق أوسع وإدراجها في سياسات الدول الأعضاء، ومراعاة معايير السلامة والمعايير القانونية والأخلاقية والمهنية المرتبطة بهذه الحريات والمعترف بها دولياً، والارتقاء بسلامة الإعلاميين وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب	١ ١٠٤ ١٩٤	١٠٠	٥ ٣٧٨ ٢٢٣		
النتيجة المنشودة ٢: تعزيز دور وسائل الإعلام لتمكينها من الإسهام في ثقافة السلام والحكم الديمقراطي	٧٠ ٢٤٤	٩٩	١ ٨٩٥ ٣٥٢		تم تحقيق جميع النتائج بميزانية محدودة جداً، وتسنى ذلك بفضل إقامة شراكات مع جهات معنية مختلفة. أما مبادرة قوة شبكة السلام فقد توقف تنفيذها بسبب نقص الموارد المالية والبشرية.
النتيجة المنشودة ٣: تدعيم قدرة وسائل الإعلام على تعزيز الحوار والمصالحة، والإسهام في الحد من مخاطر الكوارث وتوفير المعلومات الإنسانية	١١٢ ٠٣٢	٩٩	٢٥١ ٨١١		

البرنامج الرئيسي الخامس	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ٤: دعم الدول الأعضاء في تنمية وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية بحيث يتسنى التعبير عن تنوع المجتمع	٥٩٤ ٤١٠	٩٩	٦ ١٨٠ ٠٤٥	◗	ارتقى العمل في مجال إذاعات المجتمعات المحلية إلى مستوى مؤشرات القياس المحددة، وذلك بفضل أموال من خارج الميزانية تم جمعها خلال فترة العامين وبفضل صندوق الطوارئ. ولكن لو توافر المزيد من الموارد لأدى ذلك إلى إنجاز المزيد من الأعمال البرنامجية في هذا المجال. أما الأنشطة الخاصة بتسخير الاتصال لخدمة التنمية فبقي تنفيذها دون الهدف المحدد، وذلك بسبب نقص القدرات البشرية والمالية، مع أنه تم تحقيق بعض النتائج في هذا الشأن.
النتيجة المنشودة ٥: تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالتدريب الإعلامي وتعليم الصحافة للوفاء بمعايير الامتياز التدريبية الراسخة فيما يخص إكساب الصحفيين مهارات إجراء التحقيقات الصحفية وإمكانيات تحقيق المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام	٢٤٧ ٧٦٠	١٠٠	١٤٩ ٠١٩	●	
النتيجة المنشودة ٦: تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية لتمكين المواطنين من الممارسة الكاملة لحقهم في حرية التعبير وحقهم في تداول المعلومات، مع مراعاة احتياجات النساء والرجال من حيث المعلومات وإمكانية انتفاعهم بها	١٣٤ ١٤٤	١٠٠	٧١٧ ٢٢٨	★	تلقى العمل في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية زخماً قوياً بفضل الشراكات الاستراتيجية التي عُقدت مع عدة جهات معنية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تأثير مضاعف لجهود اليونسكو وأنشطتها. أما أسبوع الدراية الإعلامية والمعلوماتية وأسبوع الحوار بين الثقافات اللذين عُقدا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي، فقد نُظّما على نطاق واسع بحيث شارك فيهما عدد كبير من الصحفيين الشباب ومن أخصائيي المعلومات المدربين. وقد اعتُبر المنهاج الدراسي الخاص بالدراية الإعلامية والمعلوماتية والذي أدير بموارد تقنية من اليونسكو أداة مفيدة في نظر مجموعة من الشركاء الذين عرضوا ترجمته إلى عدد من اللغات (اليونانية والسويدية واليابانية والأرمنية) دون تحميل المنظمة أي تكاليف. وأحدث التحالف العالمي للشراكات الخاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية تأثيراً هائلاً لدى أكثر من مئتي منظمة وافقت على تعزيز التعاون الدولي في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

البرنامج الرئيسي الخامس	مخصصات البرنامج العادي (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق من البرنامج العادي (٪)	الإنفاق من خارج الميزانية (بالدولار الأمريكي)	التقييم الذاتي لتحقيق النتائج	تعليقات القطاع (عندما يكون التقييم الذاتي أعلى أو أدنى من التوقعات)
النتيجة المنشودة ٧: تعزيز وقع الأنشطة في مجالات التربية والعلوم والثقافة من خلال اعتماد استراتيجيات «المجموعة المفتوحة» المراعية لقضايا الجنسين (الانتفاع المفتوح، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، والموارد التعليمية المفتوحة) وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الابتكارية	٤٩٣ ٧٨٧	٩٩	١ ٥٥٠ ٩٥٦	●	
النتيجة المنشودة ٨: حماية التراث الوثائقي العالمي ورقمنته وتعزيز قدرات الدول الأعضاء لهذا الغرض، واعتماد استراتيجيات ومبادئ لصونه ورقمنته؛ وتدعيم المحفوظات والمكتبات بوصفها مراكز للتعليم والتعلّم	٤٦٤ ١٥٦	٩٩	٢٥٥ ٠١٢	●	
النتيجة المنشودة ٩: تمكين الدول الأعضاء من تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وإعداد أطر للسياسات تراعي المساواة بين الجنسين من أجل تعميم الانتفاع بالمعلومات وسد الفجوة الرقمية	٤١١ ٤٩١	١٠٠	٢ ٧١٩ ٨٧٤	●	

ملاحظة: تشتمل معلومات الميزانية على الميزانية التشغيلية للبرنامج العادي، وصناديق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية، التي تسهم في تحقيق إحدى النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥.

● لا تتوافر معلومات حتى الآن ■ لا يفي بالتوقعات ◗ يفي جزئياً بالتوقعات

● يفي بالتوقعات ★ يتجاوز التوقعات

معهد اليونسكو للإحصاء

١٠٢- سعى معهد اليونسكو للإحصاء خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ سعياً حثيثاً إلى الحصول على موارد تمويل جديدة لتعويض الانخفاض الكبير (٢٤٪) الذي طرأ على دخله الإجمالي عموماً. ومع أنه لا يزال من الصعب ضمان الالتزام باتفاقات متعددة السنوات، فإن المعهد نجح في توقيع اتفاقين جديدين مع الشراكة العالمية للتعليم، ومؤسسة هيوليت، وإدارة التنمية الدولية التابعة للملكة المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يسعى معهد اليونسكو للإحصاء إلى تعزيز علاقاته مع الجهات المانحة التقليدية، مثل حكومات كندا والدنمارك وفنلندا واليابان والنرويج والسويد، فضلاً عن علاقة محتملة مع أستراليا.

أولاً - الإنجازات الرئيسية

١٠٣- على الرغم من الصعوبات المالية، واصل المعهد تقديم خدماته الإحصائية الأساسية. ويتمثل أبرز الأعمال التي ينجزها في اجتماع فريق العمل الخاص المعني بمقاييس التعلّم، الذي تمت الدعوة إلى عقده بالتشارك بين معهد اليونسكو للإحصاء ومركز التعلّم العالمي في مؤسسة بروكينغز. وبما أن النقاش الدائر حول خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ يتكثف، فقد صمم فريق العمل الخاص إطاراً لإدراج التعلّم في الخطة المذكورة وتتبع التعلّم لدى أطفال وشباب العالم من أجل تحقيق جودة التعليم للجميع. وتجري الآن مناقشات بشأن الخطوات التالية في هذه المبادرة. ويتوقع المجتمع الدولي من معهد اليونسكو للإحصاء بوجه خاص أن يتولى الريادة في مجال وضع المؤشرات الجديدة لرصد التقدم على الصعيد العالمي انطلاقاً من عام ٢٠١٥.

١٠٤- ومن خلال تحديد الأولويات في الخدمات الرئيسية، واصل معهد اليونسكو للإحصاء أيضاً إعداد مؤشرات جديدة للتعبير على نحو أفضل عن أهم المشكلات التي تواجهها الدول الأعضاء في رسم السياسات. وأعطيت أولوية خاصة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي أجري فيها استقصاء إقليمي جديد أدى إلى وضع سلسلة من المؤشرات المتعلقة بظروف القاعات الدراسية، بدءاً بعدد المدارس التي تنتفع بالتيار الكهربائي ومياه الشرب والمراحيض المنفصلة للفتيات والفتيان ووصولاً إلى مسألة تحديد إلى أي مدى يجب أن يتشارك فيه الأطفال بالكتب الدراسية. وأصدر معهد اليونسكو للإحصاء بيانات جديدة عن مدى إقبال الكبار في أمريكا اللاتينية والكاريبي على العودة إلى المدرسة لإتمام الدراسة الابتدائية والثانوية أو لتعزيز مهاراتهم القرائية. وفي مجال العلوم، استهل معهد اليونسكو للإحصاء أول عملية جمع للبيانات العالمية المتعلقة بالابتكار، وهي عملية صُممت خصيصاً لمراعاة ظروف البلدان في كل مراحل التنمية.

١٠٥- وفي حين يقوم معهد اليونسكو للإحصاء ب بنتاج أنواع جديدة من المؤشرات، فإنه يعزز أيضاً جهوده الرامية إلى تحسين توزيع البيانات على مختلف فئات الجمهور. فقد أصبحت هناك على وجه الخصوص نسخة جديدة من مركز البيانات المتاحة على الإنترنت التابع للمعهد تتيح عدداً أكبر من الوظائف والمنتجات لنقل «القصص الكامنة وراء البيانات». وتسهم جميع هذه الجهود في الهدف المركزي المتمثل في عدم الاكتفاء بإنتاج البيانات الجيدة وإنما الاهتمام أيضاً باستخدام هذه البيانات لدى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

١٠٦- يتمثل أحد أكبر التحديات في تعزيز الاستخدام الوطني لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء من أجل ضمان الفعالية في رسم السياسات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، ركز معهد اليونسكو للإحصاء حضوره الميداني في المكاتب الإقليمية والمكاتب الجامعة في شتى أنحاء القارة. كما أنه منح الأولوية للبلدان الأفريقية من حيث إتاحة فرص التدريب، وتمت معالجة مشكلات السياسات ذات الصلة بالموضوع معالجة واضحة في جميع منشورات معهد اليونسكو للإحصاء. ولتحسين نوعية البيانات وتوزيعها في كامل المنطقة، اتخذ معهد اليونسكو للإحصاء المبادرات التالية:

- استهل معهد اليونسكو للإحصاء عملية جمع للبيانات الإقليمية regional data collection من أجل إنتاج مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتدريس وبظروف القاعات الدراسية. وتتسم هذه البيانات بأهمية حاسمة في المناقشات المتعلقة بتحسين نوعية التعليم في شتى أنحاء المنطقة، وتشتمل على مؤشرات تتعلق بحجم الصفوف الدراسية، وتوافر الكتب الدراسية، وانتفاع المدارس بالخدمات الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية والكهرباء؛

- تم إعداد عمليات التقييم الخاصة بنوعية البيانات وعمليات المسح الخاصة بالتصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد) بالنسبة إلى جميع بلدان المنطقة؛

- يجري بانتظام تنظيم علاقات تدريبية إقليمية ووطنية بشأن جمع البيانات في مجالات التعليم والعلوم والثقافة، وتقدَّم مساعدة تقنية على الصعيد القطري لتحسين نوعية البيانات واستخدامها من أجل ضمان الفعالية في رسم السياسات؛

- وتم توسيع نطاق مبادرة معهد اليونسكو للإحصاء الخاصة ببناء القدرات من أجل تحسين إنتاج واستخدام البيانات المالية المتعلقة بالتعليم، التي تستخدم من أجل تحسين رسم السياسات على الصعيد الوطني ورصد الالتزام العالمي بالتعليم كما أن المنطقة تشتمل على أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم out-of-school children. وفي إطار شراكة مع اليونيسيف، يسعى معهد اليونسكو للإحصاء إلى تحسين رسم السياسات في المنطقة من خلال العمل مع تسعة بلدان في شتى أنحاء المنطقة بغية الارتقاء بعملية تحديد هؤلاء الأطفال والوصول إليهم. وتتضمن هذه المبادرة initiative تشاوراً وثيقاً مع السلطات الوطنية من أجل تحسين نوعية المعلومات الإحصائية المتعلقة بهؤلاء الأطفال استناداً إلى بيانات عن الأسر وبيانات إدارية؛

- وتمت دعوة جهات معنية أفريقية إلى تقديم آرائها بشأن الاقتراحات التي قدمها فريق العمل الخاص المعني بمقاييس التعلّم Learning Metrics Task Force، وذلك من خلال سلسة من الاجتماعات التي استضافها معهد اليونسكو للإحصاء وبعض الشركاء في كينيا والسنغال وجنوب أفريقيا وأوغندا؛

- ويدعم معهد اليونسكو للإحصاء أيضاً عدداً من المشروعات الإقليمية والوطنية الهامة (مثل خطط قطاع التعليم وبرنامج التعليم للجميع وعمليات تقييم العقد) التي يسهم فيها عدد من الشركاء.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

١٠٧- يصنف المعهد الدولي للإحصاء إحصاءاته قدر الإمكان بحسب نوع الجنس، وتُحتسب المؤشرات القائمة على نوع الجنس (مثل مؤشرات التكافؤ) بشكل منهجي على أساس نتائج العمليات التي أجراها المعهد لجمع البيانات على المستوى الدولي في مجال التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والاتصالات. ومن الأمثلة المحددة على الأولوية المعطاة لمسألة المساواة بين الجنسين، ما يلي:

- تُعد قاعدة المعهد بشأن إحصاءات التعليم المصدر الرئيسي للمعلومات المستخدمة لرصد الاتجاهات في مجال تعليم ومحو أمية النساء والفتيات women's and girls' education and literacy؛ وتشمل قاعدة بيانات المعهد بشأن العلوم والتكنولوجيا مؤشرات محددة عن دور النساء في مجال البحث والتطوير women in research and development ويجري تطوير مؤشرات جديدة لإبراز دورهن في عملية الابتكار في البلدان في جميع مراحل التنمية؛

- وتتضمن جميع المنشورات والأبحاث الإحصائية للمعهد دراسات تحليلية بحسب الجنس كما يتم إنتاج تقارير محددة بحسب النوع مثل الأطلس العالمي بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم World Atlas on Gender Equality in Education والأطلس الإلكتروني المتصل بالموضوع eAtlas، الذي سيجري تحديثه سنوياً؛

- استخدام بيانات الاستقصاءات الأسرية على نطاق واسع من أجل دراسة العلاقات التي تربط بين الجنسين والرخاء الأسري والموقع في مجال التعليم ومحو الأمية، والوقوف على نحو أفضل على الحالات التي تنقطع فيها الفتيات عن الدراسة من خلال المبادرة العالمية global initiative التي شرع فيها المعهد واليونيسيف؛

- استحداث مؤشرات إقليمية جديدة new regional indicators ترمي إلى دراسة ما تواجهه الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ظروف داخل الصف المدرسي (مثل توافر دورات مياه مستقلة، ووجود معلمات، وما إليه)؛ وتطوير مؤشرات إقليمية جديدة أخرى لتحديد مشاركة النساء في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛

- وضع المعهد أداة/لعبة بشأن البيانات بعنوان «انتبه للفجوة – القضايا الجنسانية والتعليم» Mind the Gap- Gender & Education، وقد صُممت للوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً ولا سيما الطلاب والمعلمين. ويبتكر المستخدمون الشخصيات التي يريدونها مستكشفين بها المسارات التعليمية المختلفة للفتيات والفتيان في نحو ٢٠٠ من البلدان التي تسعى إلى التوعية بمسألة الفجوات الجنسانية؛

- أتاح المعهد بيانات متعلقة بتعليم الفتيات من أجل إنتاج الفيلم نهوض الفتيات Girl Rising وتنظيم عدة عروض للفيلم في مبنى المعهد في مونتريال من أجل الطلاب والباحثين والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام. ويسّرت هذه الأحداث الربط الشبكي بين المنظمات المحلية الناشطة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مثل منظمة وضع المرأة ومنظمة أوكس فام كندا ومنظمة كير الدولية (CARE).

وإضافة إلى ذلك يعمل المعهد على نحو وثيق مع الإحصائيين الوطنيين لتحسين نوعية هذه البيانات على الصعيدين الوطني والدولي من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية. وتُدمج المسائل المتعلقة بقضايا الجنسين في عملية إعداد الأطر والتصنيفات الجديدة، ومنها مثلاً إطار الإحصاءات الثقافية Framework for Cultural Statistics.

ثانياً - الموارد

١٠٨- قام المعهد بتنفيذ مجموعة من التدابير التقشفية، إلا أنه كان لا بد أيضاً من وقف بعض الأنشطة، مثل الدراسة الاستقصائية لوسائل الإعلام ومرصد نتائج التعليم، بغية الحفاظ على الموارد المتاحة لتمويل الأنشطة الأساسية. وبلغ معدل الإنفاق ٩٤٪ في عام ٢٠١٢ و٩٧٪ في عام ٢٠١٣، علماً بأن مجموع مصروفات المعهد في إطار البرنامج العادي والبرامج الخارجة عن الميزانية بلغ ما يساوي ١٢,١ مليون دولار و١١,٢ مليون دولار على التوالي.

ثالثاً - الخلاصة

١٠٩- ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه المعهد في هذا المجال في محدودية المكاتب الإحصائية الوطنية. إذ أن بلداناً عديدة، ولا سيما البلدان ذات الموارد المحدودة، لا تزود المعهد بالبيانات المصنفة بحسب الجنس والمطلوبة لتحديد المؤشرات القابلة للمقارنة فيما بين البلدان. ويعمل المعهد على نحو وثيق مع الإحصائيين والشركاء الوطنيين (بما في ذل المنظمات الإقليمية والدولية) على تحسين توافر هذه البيانات ونوعيتها. إلا أنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالزيادة الكبيرة التي طرأت على الموارد اللازمة لاستحداث مجموعات ومعايير جديدة في مجال البيانات على الصعيدين الوطني والدولي.

البرامج المشتركة بين القطاعات

تقييم استراتيجي شامل

١١٠- صُممت البرامج الستة المشتركة بين القطاعات التي نُفذَّت خلال فترة العامين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ لتكون وسيلة لتعزيز نوعية صياغة برنامج اليونسكو وتحسين تنفيذه وترابطه وجدواه. وقد وفَّرت هذه البرامج للمنظمة بوابة لتنفيذ الأنشطة بوصفها «يونسكو واحدة» على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وذلك من خلال العمل على مستوى القطاعات المختلفة وفقاً لاستراتيجيات متفق عليها بصورة مشتركة ومن أجل تحقيق أهداف مشتركة ونتائج محددة للبرامج المعنية. وأتاح هذا التعاون تنفيذ أنشطة أكثر تركيزاً تلبي الاحتياجات المحددة بوضوح على صعيد الميدان، بما يتفق مع الأولويات الوطنية أو الإقليمية. كما شكّل قوة دافعة جديدة لتصميم واختبار نهوج مبتكرة، وطرائق وأدوات عمل لمواجهة التحديات المعقّدة القائمة اليوم، وعزّز التعاون بين القطاعات المختلفة في المقر والمكاتب الميدانية من أجل تصميم مشروعات وأنشطة مشتركة وتنفيذها.

١١١- وقُيّمت المشروعات التي أُعِدَّت في إطار البرامج الستة المشتركة بين القطاعات والتي تم اختيارها للحصول على التمويل، وذلك على أساس المبادئ التوجيهية والمعايير التي حددها مكتب التخطيط الاستراتيجي والتي تشتمل على مدى إسهام هذه المشروعات في تحقيق الأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا وفي المساواة بين الجنسين. وقد أقرت المديرة العامة القائمة النهائية للمشروعات الـ ٥٥ المشتركة بين القطاعات والبالغة قيمتها ٥,٨٦ مليون دولار أمريكي، مع تخصيص مجموعة الموارد اللازمة للأنشطة الإقليمية والوطنية. وتضمّن المبلغ المذكور مبلغ ٢,٨ مليون دولار أمريكي من البرنامج العادي، وحوالي ٣ ملايين دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. وقد أتاح ذلك الأموال اللازمة للانطلاق في تنفيذ مشروعات البرامج المشتركة بين القطاعات، الأمر الذي ساعد في جمع المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية.

١١٢- وفي حين أفضى **الوضع المالي الصعب** الذي عاشته المنظمة خلال فترة العامين هذه إلى إجراء تقليص كبير في نطاق الأنشطة المخطط لها على النحو الوارد أصلاً في الوثيقة ٣٦م/٥، وفّرت آلية البرامج المشتركة بين القطاعات إطاراً فريداً لضم الموارد المتاحة بغية تحقيق الأهداف المحدّدة في الوثيقة ٣٦م/٥، وساعدت في تحسين تنفيذ برنامج المنظمة وتعزيز تأثيره. وأفضت البرامج المشتركة بين القطاعات أيضاً إلى **بناء شراكات** جديدة **وتعبئة موارد خارجة عن الميزانية، ولا سيما مع الشركاء من القطاع الخاص**. فجرى، على سبيل المثال، في إطار

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن دعم اليونسكو للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث جمع مبلغ مليون دولار أمريكي من شركة «سامسونغ»، في فيتنام، ومبلغ مليون دولار أمريكي قدمته اليابان، في باكستان، في حين جمُع، في إطار البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، مبلغ ٢,٩ مليون دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية عبر «برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار»، وذلك لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروعات خلال فترة العامين هذه. وجرى أيضاً تعزيز التعاون بين البرامج المشتركة بين القطاعات، ولا سيما من خلال تقاسم التكاليف لتنفيذ مشروعات مختارة أسهمت في تحقيق النتائج المحددة بصورة مشتركة تنفيذاً ناجعاً وفعّالاً من حيث التكلفة.

١١٣- كما جرى تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والوطنية. فقد يسّر البرنامج المعني بتغيّر المناخ، على سبيل المثال، التعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في مجال تغيّر المناخ، ولا سيما في سياق تنفيذ إطار العمل المتعلق بتغيّر المناخ الذي أعدّه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وتولى البرنامج المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية قيادة شراكة بين الوكالات ضمّت كلّاً من اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ولجنة المحيط الهندي، وذلك لضمان أن يشكل شباب الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً لا يتجزأ من عملية التحضير لعقد المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤. وجرى أيضاً تنفيذ بعض الأنشطة في إطار البرامج المشتركة بين القطاعات وفقاً لنهج «الأداء الموحّد» على الصعيد الوطني، كما جرى تعزيز التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء.

١١٤- وسلّطت البرامج المشتركة بين القطاعات الضوء على عمل اليونسكو في مجالات استراتيجية، وعزّزت تبادل المعلومات من خلال إعداد أدوات ملائمة في مجال التواصل وتنفيذ حملات إعلامية، وأسهمت في تعزيز الدور الرائد الذي تضطلع به اليونسكو ضمن منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بمسائل ذات أهمية استراتيجية.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن تعزيز ثقافة السلام واللاعنف

١١٥- شكّل برنامج العمل المعني بثقافة السلام واللاعنف، الذي أقرّه المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين، إطاراً متعدّد التخصصات للعمل على وضع واختبار نهوج وطرائق عمل مبتكرة أسهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز قدرة اليونسكو على الاضطلاع بصورة ملموسة أكثر وأشمل بمهمتها الأساسية المتمثّلة في «بناء حصون السلام في عقول البشر»، من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن تعزيز ثقافة السلام واللاعنف الذي يقوده مكتب التخطيط الاستراتيجي.

١١٦- وأتاحت المشروعات الـ ١٧ المنفذّة في إطار هذا البرنامج المشترك بين القطاعات تحقيق تغطية عالمية، مع تنفيذ أنشطة استراتيجية استفادت منها أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأوروبا. وجرى دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات وموارد وطنية تهدف إلى إدراج مبادئ وقيم السلام واللاعنف والترويج لها على نحو أفضل في التعليم النظامي وغير النظامي، مع إعطاء الأولوية لأفريقيا. وظلت فئة الشباب تشكّل الهدف الأساسي للبرنامج، وذلك من خلال بناء القدرات للانخراط في الحياة المدنية، وبخاصة في سياق الربيع العربي (تونس، ومصر)، وللمشاركة الديمقراطية في الانتخابات الحرة والعادلة في أفريقيا (بوروندي، وسيراليون، وليبيريا)، ولمكافحة العنف في المدارس في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وجرى تعزيز دور وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بوصفها أدوات أساسية للحوار بين الثقافات والمصالحة (أوغندا وجنوب السودان). وحفّزت الدبلوماسية الثقافية الإبداع التراثي والمعاصر، وعملت على نشر مبدأ المصالحة والسلام في جنوب شرق أوروبا.

١١٧- وجرت تعبئة موارد خارجة عن الميزانية وبناء شراكات جديدة. فعلى سبيل المثال، موّلت المملكة العربية السعودية ١٠ مشروعات خارجة عن الميزانية في إطار «برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار»، وذلك لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروعات البرنامج المشترك بين القطاعات (٢,٩٥ مليون دولار أمريكي)، الأمر الذي أفضى إلى تعميم العمل بمبادرات قائمة على الحوار والسلام على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتم تعزيز التعاون

مع شركاء تقليديين، مثل تحالف الحضارات، فضلاً عن التعاون مع جهات جديدة معنية بهذا المجال، مثل مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات.

١١٨- وعُزّز الدور الرائد الذي تضطلع به اليونسكو ضمن منظومة الأمم المتحدة من خلال التعاون المشترك بين الوكالات. ونُفِّذت بعض المشروعات وفقاً لنهج «الأداء الموحّد» على الصعيد الوطني، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز حضور المنظمة وفعاليتها على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد شمل ذلك، من بين أمور أخرى، مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في آسيا والمحيط الهادئ، حيث قادت اليونسكو نشاطاً مشتركاً بين وكالات الأمم المتحدة تمثّل هدفه في إعداد أدوات وإقامة شبكات للتوعية في هذا المجال؛ والاستفادة من «القوة المرنة» لليونسكو من أجل «تعزيز ثقافة السلام في نيجيريا من خلال الحوار بين الثقافات والتعليم»، بدعم من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وجرى إعلان العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣ – ٢٠٢٢) **وعُيّنت اليونسكو وكالة رائدة للترويج له**. وسيرسم هذا العقد نهجاً جديداً للمضي قدماً نحو نشر التفاهم والحوار والسلام. وسيحفّز مشروع خطة العمل الذي سيُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته الـرابعة والتسعين بعد ١٩٤ انبثاق التزامات جديدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن إسهام اليونسكو في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه

١١٩- أنجز البرنامج المعني بتغيّر المناخ أربع مهام أساسية، وهي: تعزيز التعاون المشترك وتبادل المعلومات بين القطاعات، ولا سيما بين المقرّ والمكاتب الميدانية؛ وتخطيط المشروعات وإقامتها وتنفيذها، ورفع التقارير وجمع الأموال؛ والتعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، وخصوصاً لدعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛ والاتصال بالجمهور. ووفّر البرنامج المعني بتغيّر المناخ التمويل لـ ١٠ مشروعات، الأمر الذي أسهم في تحقيق نتيجة واحدة أو أكثر من النتائج المنشودة المحدّدة لهذا البرنامج، بما في ذلك ما يتعلق بالأولويتين العامتين.

١٢٠- كما اضطلع هذا البرنامج بتعبئة أموال من خارج الميزانية وببناء شراكات. فتم الحصول، على سبيل المثال، من الدنمارك على مبلغ ١٣٩٥٠٠ دولار أمريكي لصالح المشروع المشترك بين القطاعات المعني بالتعليم بشأن تغيّر المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢١- وفي إطار النتيجة المنشودة ١، أفضت ثلاث أنشطة نُفذت في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بتغيّر المناخ وذلك من خلال التعاون بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية. وشكّل المشروع المعني بتأثيرات تغيّر المناخ في مناطق العالم الجبلية الكبرى: الشبكة المتعددة التخصصات لاستراتيجيات التكيّف (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا) مثالاً جيداً في هذا المجال. وأفضى إنشاء المنتدى بشأن التكيّف مع تغيّر المناخ (النتيجة المنشودة ٢) إلى تنظيم المنتدى الإقليمي الأول الذي عُقِد بالتزامن مع حلقة عمل عُقدت لمنطقة الكاريبي وترينيداد وتوباغو (أيار/مايو ٢٠١٣) بشأن الإطار العالمي للخدمات المناخية. وفي إطار النتيجة المنشودة ٣ أتاحت عدّة مشروعات تعزيز عمل اليونسكو في مجال التعليم بشأن تغيّر المناخ وتوعية الجمهور به وذلك من خلال تدريب المعلمين والصحفيين وإعداد مواد وأدلة تدريب مع التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى أفريقيا، ومن خلال إنشاء مركز شبه إقليمي للتدريب على القيادة في مجال تغيّر المناخ لمنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وجرى في إطار النتيجة المنشودة ٤، تحقيق تقدّم كبير نحو إنشاء مرصد ميداني يعنى بالاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة وتطبيقاتها في مواقع اليونسكو (معازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي) من خلال مشروع مستقبلات الطاقة المتجددة لمواقع اليونسكو.

١٢٢- وعزّز البرنامج المشترك بين القطاعات والمعني بتغيّر المناخ دور اليونسكو ضمن منظومة الأمم المتحدة تعزيزاً فعالاً، ولا سيما في سياق إطار العمل المتعلق بتغيّر المناخ الذي أعدّه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة والذي أُسنِدت إلى اليونسكو ضمنه مسؤولية المشاركة في تنظيم عدة اجتماعات عن موضوعات مستعرضة بغية إرساء التعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في مجال تغيّر المناخ.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن مساهمة اليونسكو في مكافحة فيروس ومرض الإيدز

١٢٣- سعى برنامج اليونسكو المشترك بين القطاعات والمعني بفيروس ومرض الإيدز إلى المساهمة مساهمةً مشتركة بين القطاعات وجامعة للتخصصات في الجهود المبذولة للتصدي لمرض الإيدز على الصعيد العالمي، بغية تعميم الانتفاع بالبرامج الشاملة التي تعنى بمكافحة فيروس الإيدز عن طريق الوقاية والعلاج والرعاية والدعم على نحو يراعي المنظور الجنساني، وبما يتماشى مع الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين. كما أُعطيت الأولوية لتوفير الدعم لمنطقة أفريقيا بهدف تحسين المعارف المتعلقة بفيروس الإيدز والصحة، بما يتماشى مع الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا. وقد جرى السعي في إطار النشاط الأول إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي لفيروس ومرض الإيدز بين شرائح السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة به، من خلال الدعم التقني، وخصوصاً من خلال إعداد برنامج تدريبي لتعزيز العمل مع المراهقين والشباب المنتمين إلى شرائح السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بهذا الفيروس. أما في إطار النشاط الثاني، فقد جرى العمل على دعم إعداد وتنفيذ «الصفوف الدراسية الافتراضية» – التي تشكّل مورداً قائماً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالاً للتعلّم يجمع بين استخدام شبكة الإنترنت (الويب) وقنوات التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة - والتي تركّز على تحسين المعارف والمهارات والقيم المنتشرة بين الشباب والمرتبطة بالتعليم بشأن فيروس الإيدز وبالتربية الجنسية.

١٢٤- وقد حقّقت أنشطة هذا البرنامج المشترك بين القطاعات نتائج مثيرة للإعجاب على الصعيدين الوطني والعالمي. وأفضى النشاط الأوّل فيه إلى تعزيز فهم الطبيعة المتعدّدة القطاعات للعمل مع شرائح السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بهذا الفيروس، ومهّد الطريق لمبادرات مستقبلية مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسب جميع موظفي اليونسكو العاملين على مكافحة فيروس الإيدز في المناطق الإقليمية الأربع (التي تغطي أكثر من ٧٠ بلداً في شتى أنحاء العالم)، من خلال هذا النشاط، مهارات في غاية الأهمية تتيح لهم وضع برامج فعّالة للعمل مع شرائح السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بهذا الفيروس؛ وتشكل جودة خطط العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ خير شاهد على ذلك.

١٢٥- ونتيجة للنشاط الثاني للبرنامج المشترك بين القطاعات، أفضت عمليات الاستثمار في البحوث والتدريب والشراكات في كل بلد إلى إنشاء بنية تحتية صلبة مكّنت اليونسكو من تسخير قدراتها الفريدة في مجال الاتصال والثقافة والتربية من أجل استخدام التكنولوجيا لتعزيز التنمية الاجتماعية والصحة والمعارف. وقد نُفّذ هذا النشاط في أربعة بلدان، هي الاتحاد الروسي، وجامايكا، وزيمبابوي، والصين. فأصبح اليوم بمقدور ١٩٨ مليون شخص في الصين اتخاذ قرارات هامة تتعلّق بصحّتهم الجنسية والإنجابية من خلال الانتفاع بمعلومات الوسائط المتعدّدة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وذلك عبر الشراكة القائمة مع محرّك البحث الصيني بايدو. فيجد آلاف المستخدمين إجابات عن أسئلتهم بشأن فيروس الإيدز والصحة الجنسية، وذلك بالإضافة إلى النهوج المبتكرة التي استُخدمت لتشجيع الشباب على المشاركة في النقاشات. وفي زيمبابوي، يحصل ١٠٠٠٠ طالب جامعي على معلومات وبيانات ورسائل تحفيزية تتعلق بالصحة الجنسية وبفيروس الإيدز، بفضل الشراكة التي أنشئت مع منظمتين غير حكوميتين من أجل تنمية القدرة على إرسال رسائل نصية قصيرة تفاعلية في إطار البرامج الصحية.

١٢٦- المشروعات الخارجة عن الميزانية: اعتُمدت أيضاً عملية تخطيط للعمل التعاوني فيما يتعلق بالاعتماد الأساسي الذي خُصص لليونسكو لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ والبالغ قدره ١٢,٤ مليون دولار أمريكي في سياق الإطار الموحّد للميزانية والنتائج والمساءلة الخاص ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أفضت هذه العملية إلى إقامة برامج على الصعيدين الإقليمي والوطني تستند إلى خبرات قطاعات متعددة للإسهام في استجابة اليونسكو في هذا المجال.

١٢٧- وتعاونت قطاعات اليونسكو ومكاتبها الميدانية المختلفة ونفّذت جميع الأنشطة المخطط لها. وتوجد فرص هامة لتكثيف هذه الأنشطة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتُبذل حالياً جهود من أجل تحديد مصادر تمويل محتملة لدعم هذا العمل.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن دعم اليونسكو للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

١٢٨- عقد البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن دعم اليونسكو للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث- الذي يضم جميع قطاعات البرنامج والمرافق المركزية والمكاتب الميدانية المعنية – اجتماعات دورية لتأمين التنسيق العاجل لعمليات الاستجابة للأزمات، فضلاً عن ضمان الاتساق الاستراتيجي في مجال التأهب لمواجهة الأزمات، ودرء الأزمات، والحد من مخاطر الكوارث، وبناء السلام. وخلال فترة العامين المعنية في الوثيقة ٣٦م/٥، وعلى الرغم من الصعوبات المالية، نجح هذا البرنامج في تنسيق جهود الإغاثة في عدد من الدول الأعضاء المتأثرة بالنزاعات، وذلك من خلال ٨ مشروعات.

١٢٩- وتتضمن الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها ما يلي:

- تنظيم عملية استجابة عاجلة للأزمة في إثر الإعصار المداري هايان/يولاندا الذي أصاب الفلبين. فقد أرسلت اليونسكو ١٢ بعثة خبراء لإنجاز تقييم للاحتياجات الملحة في المناطق المتأثرة، ووفرت الدعم لآليات التنسيق في أوضاع ما بعد الأزمات، بما في ذلك خطة الاستجابة الاستراتيجية لمكتب منسّق الشؤون الإنسانية، وتقييم البنك الدولي للأضرار والخسائر التي نجمت عن الكارثة. كما أنشأت المنظمة مكتباً مؤقتاً في مانيلا، تحت رعاية المكتب الإقليمي للعلوم في جاكارتا؛
- إنشاء ودعم مكتب المشروعات في طرابلس (ليبيا) وضمان استمراره من خلال تقاسم التكاليف مع الحكومة الليبية. وقد نفّذ المكتب مشروعات في مجال حماية التراث الثقافي، والتخطيط والإدارة التربويين، والتعليم التقني والمهني، وحرية الصحافة؛
- دعم العمليات التي تقوم بها اليونسكو في إطار مكتب المشروعات في يانغون من أجل دعم ميانمار بشكل أفضل في تحوّلها إلى الديمقراطية والتطوّر، ولا سيما من خلال المهام الاساسية التي تضطلع بها اليونسكو في مجالات التربية، والاتصالات، والحد من مخاطر الكوارث، والثقافة، والتراث، وبناء السلام؛
- دعم العمليات المنفّذة في الصومال وتعزيز تنسيق البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن دعم اليونسكو للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث في أفريقيا الشرقية، الأمر الذي أتاح المساهمة بصورة فعالة في آليات التنسيق في أوضاع ما بعد الأزمات التي أنشأتها الأمم المتحدة، وإجراء عمليات مشتركة لتقييم الاحتياجات؛
- توسيع نطاق الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو في غزة، رداً على تصاعد العنف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهي أنشطة تضمّنت إجراء تقييم سريع للأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي، وصياغة خطط طوارئ خاصة بكل مدرسة، واستحداث أنشطة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم حزمة متكاملة لتعبئة المجتمع المحلي وتنمية القدرات؛
- دعم بعثة التقييم التقني التي أوفدت إلى تومبوكتو في حزيران/يونيو ٢٠١٣ لتحديد حجم الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي في مالي، وإدخال تحسينات على خطة العمل ذات الصلة؛
- تحسين التماسك الاجتماعي من خلال التعليم والانتفاع بالمعلومات في مناطق خيبر بختونخوا المتأثرة بالنزاعات والمناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان؛
- تدريب قوى الأمن التونسية في مجالات حرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين، بغية تعزيز مبادئ الديمقراطية؛
- توفير تعليم من أجل السلام للفتيات الشابات في بلدان اتحاد نهر مانو – سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا؛
- تعزيز القدرات المشتركة بين القطاعات في فيتنام لضمان عملية استجابة وتأهب شاملة لمواجهة الكوارث الطبيعية – الاستجابة لتغيّر المناخ من خلال خطة عمل على صعيد المجتمعات المحلية؛

- تقديم الدعم لمكتب اليونسكو في جوبا (جنوب السودان)، للمشاركة بصورة ناجعة في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وتعمل اليونسكو في إطار هذه العملية، على تلبية احتياجات المحاربين القدامى وتزودهم بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛
- إنشاء مكتب المشروعات في تونس العاصمة (تونس) وتوفير الدعم اللازم له. وقد نفّذ هذا المكتب مشروعات في مجال حرية التعبير، وجودة التعليم، وحماية التراث الثقافي، وأدّى دوراً هاماً في مناصرة حرية التعبير والحق في الانتفاع بالمعلومات، وهي مواد منصوص عليها في الدستور.

١٣٠- وجرى جمع أموال من خارج الميزانية للمشروعات التي يموّلها وينسقها البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن دعم اليونسكو للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، ولا سيما من الشركاء من القطاع الخاص، مثل شركة «سامسونغ» التي قدّمت مبلغ مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروع في إطار هذا البرنامج في فيتنام.

١٣١- وعلى الرغم من أنه تم تحقيق معظم أهداف هذا البرنامج المشترك بين القطاعات ونتائجه، فإنّ الوضع المالي قد أثّر بصورة سلبية في النتائج المرجوة من تدريب موظفي اليونسكو على استراتيجية العمل وعلى آلية الاستجابة في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. ففي فـترة العامين السابقة، شارك حوالي ١٢٠ موظفـاً من الموظفين الحاليين في اليونسكو في دورة تدريبية عن الاستجابة في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث استغرقت ٣ أيّام ونصف اليوم. ولكن في ظل التدابير المتّخذة لتحقيق وفورات في التكاليف، لم يكن بالإمكان تنظيم أي دورة تدريبية جديدة في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣. وكتدبير احتياطي، قامت اليونسكو بتعزيز قاعدة موارد البرنامج المشترك بين القطاعات، المتاحة على شبكة الإنترانت التي تضم ٤٠٠ عضواً مسجلاً وحوالي ١٠٠٠ وثيقة ومادة إعلامية ذات صلة بالبرنامج تُستخدم لتوجيه الزملاء المنخرطين في عمليات الاستجابة لأوضاع ما بعد الأزمات.

١٣١- النزاعات وما بعد الكوارث في تحقيق الأولويتين العامتين للمنظمة. وفي ما يخص الأولوية العامة المتمثّلة في أفريقيا، قام البرنامج بتمويل عدد من المشروعات المنفّذة لصالح الدول الأعضاء الأفريقية، ولا سيما أوغندا، وجنوب السودان، وسيراليون، والصومال، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيريا، وناميبيا، وبالإشراف على تنفيذها، بالتعاون الوثيق مع برنامج «الأولوية لأفريقيا» المشترك بين القطاعات. وجرى تقييم جميع المشروعات الـ ٤٠ المضطلع بها في إطار البرنامج، بالاستناد إلى مدى إسهامها في تحقيق الأولوية العامة الأخرى المتمثّلة في المساواة بين الجنسين.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن إسهام اليونسكو في تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤ من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٣٣- تولى البرنامج المشترك المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية دفع عملية تنفيذ استراتيجية موريشيوس إلى الأمام وشارك في التحضيرات المشتركة بين الوكالات تمهيداً للسنة الدولية القادمة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولانعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). ويسلط الكتيّب المعنون «جزر المستقبل - بناء القدرة على الصمود في عالم متغيّر» (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) الضوء على الأنشطة الأساسية التي نُفّذت لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣٤- وقام هذا البرنامج بتعبئة جميع قطاعات المنظمة للعمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية ونَفَّذ ٧ مشروعات مشتركة بين القطاعات. ومن أجل بناء قدرة الجزر على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ (النتيجة المنشودة ١)، نُظّمت حلقة عمل بشأن استخدام بيانات السواتل لدعم عملية صنع القرارات الوطنية المتعلقة بتغيّر البيئة والمناخ في منطقة الكاريبي وضمّت حوالي ٤٠ مشاركاً من ٧ بلدان (كينغستون، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). وتمهيداً للسنة الدولية، تولّت اليونسكو قيادة المبادرة المشتركة بين الوكالات تحت عنوان «عالمي هو عالم الدول الجزرية الصغيرة النامية»، التي أتاحت مكاناً لشباب الجزر في إطار عمليات التحضير الإقليمية والأقاليمية لمؤتمر ساموا وضمنت أخذ تصريحاتهم وتوصياتهم في الاعتبار.

١٣٥- كما تم تعزيز أوضاع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال صون التراث الطبيعي والثقافي (النتيجة المنشودة ٢). فقد اعتمد مؤتمر الخبراء المشترك بين الوزارات بشأن معازل المحيط الحيوي في منطقة الكاريبي (سانت كيتس ونيفيس، آذار/مارس ٢٠١٣)، خطة عمل مع التزامات بتعزيز شبكة معازل المحيط الحيوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة الكاريبي. وفي إثر اجتماع عُقد لممارسي الطب التقليدي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي (سيشيل، شباط/فبراير ٢٠١٣)، استُهل العمل في مشروعات صغيرة الحجم في جزر القمر، ومدغشقر، وموريشيوس، وأنشئت شبكة شبه إقليمية لتعزيز الروابط فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة الوعي وصياغة مبادئ توجيهية لممارسة الطب التقليدي. وركز هذا المشروع على إدماج النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، شأنه شأن المشروع الذي نُفِّذ في تيمور-ليشتي فيما يتعلّق بالتراث الطبيعي والثقافي كأساس للقضاء على الفقر وتعزيز القدرات.

١٣٦- وبغية تعزيز الفرص التعليمية والاقتصادية وسبل العيش المتاحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (النتيجة المنشودة ٣)، نُفِّذت بنجاح برامج لبناء القدرات في مجال الموارد التعليمية المفتوحة، والانتفاع الحر بالمعلومات العلمية، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في منطقة الكاريبي، وذلك مع إجراء تحليل للإمكانات التي من شأنها أن تتيح إدراج البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والمصادر المفتوحة ومصادر البيانات المفتوحة ضمن أطر واستراتيجيات الإعلام الوطنية في ١٧ بلداً في منطقة الكاريبي.

١٣٧- واستجابة للطلب على المواد التربوية المكيّفة مع السياقات الاجتماعية والثقافية واللغوية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، أعدت اليونسكو، بالتعاون مع وزارة التربية في جزر كوك، مورداً تربوياً يتيح استخدام المورد التفاعلي المعنون «الزورق هو الشعب»، الصادر عن اليونسكو والمعني برحلات الشعوب الأصلية في المحيط الهادي، في قاعات الدرس؛ كما أعدت، بالتعاون مع حكومة جزر سليمان، دليلاً للمعلمين يتضمن مخططات للدروس بلغة الماروفو، وذلك بالاستناد إلى معارف الشعوب الأصلية ذات الصلة ببيئة الشعاب المرجانية والغابات المطيرة؛ وأعدت أيضاً، وبالتعاون مع وزارة التربية في فانواتو، مواد تعليمية عن موقع «ملكية الرئيس روا ماتا» المدرج في عداد مواقع التراث العالمي.

١٣٨- وتواصلت عملية بناء الشراكات وتعبئة مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية. فجرى، على سبيل المثال، جمع ما يقارب مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من خارج الميزانية قدمته حكومة الدنمارك لتنفيذ المشروعات الممولة من الصناديق الاستئمانية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك مشروع «مراقبة الرمال» والتعليم بشأن تغيّر المناخ، وبرنامج «الخطوط الأمامية في مواجهة تغيّر المناخ.

١٣٩- وأسهم البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأولويتين العامتين للمنظمة. فقد استفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية من عدد من المشروعات المنفّذة في إطار هذا البرنامج، وجرى العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق تعزيز القدرات السياسية والاقتصادية للنساء الشابات المشاركات في العملية الاستشارية للشباب في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال مشروع نُفِّذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي وشاركت فيه نساء يُمارسن الطب التقليدي، ومن خلال دعم سياسات وآليات للتعاون بشأن اعتماد الموارد التعليمية المفتوحة، والانتفاع الحر بالمعلومات العلمية، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للمنظور الجنساني في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن الأولوية لأفريقيا وتنفيذ اليونسكو لهذه الأولوية

١٤٠- يتمثل الإنجاز الأساسي لهذا البرنامج المشترك بين القطاعات في وضع خطة عمل تنطوي على مشروعات خاصة مشتركة بين القطاعات تتعلق بالأولوية لأفريقيا وتنتظم حول أربعة محاور، هي التعليم من أجل إرساء ثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا؛ وتعزيز الروابط بين التربية والثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لخدمة التنمية المستدامة؛ وتعزيز تدريب الشباب وتوظيفهم واندماجهم الاجتماعي. وفي هذا الإطار، نُفِّذت ١٠ مشروعات في سياق هذا البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن الأولوية لأفريقيا، وشكّل تعزيز المساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً في جميع المشروعات المنفذة في إطاره.

١٤١- وجرت صياغة المشروعات بطريقة مشتركة بين القطاعات، وبمشاركة المكاتب الميدانية، مع أخذ الأولويات الإقليمية في الاعتبار ومراعاة قرارات الاتحاد الأفريقي، مع إشراك الحكومات واللجان الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي والمؤسسات الإقليمية وغيرها من الشركاء، في تنفيذ هذه المشروعات.

١٤٢- وفيما يتعلّق بثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا، جرت مساعدة الدول الأعضاء في إجراء حصر للموارد المتاحة للتعليم بشأن السلام ودرء النزاعات في ٤٥ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فضلاً عن وضع مبادئ توجيهية بشأن الاندماج في إطار النظم التعليمية. كما جرى تعزيز قدرات اللجنة الدولية الحكومية لحوض بحيرة تشاد في مجال درء النزاعات العابرة للحدود، وذلك فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة. ولمعالجة مسألة توظيف الشباب وضمان اندماجهم الاجتماعي في أفريقيا، جرى توفير التدريب من أجل بناء مهارات الشابات والشبان في مجال إنشاء المشروعات الاجتماعية وتعزيز ثقافة السلام. وفي هذا السياق، جرى تعزيز قدرة مراكز اليونسكو من الفئة ٢ التي توفّر التدريب، ولا سيما المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا (CIEFFA) في بوركينا فاسو، ومركز التوجيه والإرشاد والازدهار الشخصي للشباب في أفريقيا (GCYDCA) في ملاوي.

١٤٣- أما بالنسبة إلى تعزيز الروابط بين التعليم والثقافة فيما يتعلق بتوظيف الشباب، فقد نُظِّم اجتماع وزاري رفيع المستوى في مدينة برايا (في الرأس الأخضر) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، أفضى إلى إصدار إعلان برايا الذي يدعو إلى صياغة استراتيجيات خاصة بكل بلد تعنى بتعزيز توظيف الشباب في قطاع الإبداع من أجل معالجة معدلات البطالة المرتفعة في القارة. وتم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إعداد أدوات ومواد علمية تتعلق بالتنبؤ بحالات الجفاف الموسمية من أجل إدارة الموارد المائية بهدف مواجهة تحديات الأمن الغذائي والإسهام في رفاه النساء. كما أُعِدَّت (في إطار شبكة المشروعات المبتكرة من أجل العمالة- HOPE) برمجيات هندسية مختصة بالموارد المائية بغية إدارة هذه الموارد، ووُضِع دليل مرجعي للصحفيين يساعدهم في إعداد التقارير الصحفية عن تغيّر المناخ. وجرى أيضاً تدريب خبراء في مجال رصد الجفاف في المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية وتطبيقاتهما (AGRHYMET) في النيجر. وأُعِدَّت بعض أدوات التعلّم الإلكتروني التي تستهدف الشباب وركّزت على المعارف عن دور النساء في تاريخ أفريقيا.

أولاً - الإنجازات الرئيسية

١٤٤- كان إعداد الاستراتيجية التنفيذية للأولوية المتمثلة في أفريقيا، التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين، أحد أهم الإنجازات في مجال زيادة وتعزيز **أثر برامج اليونسكو في أفريقيا** من خلال تحسين عملية تحديد احتياجات التنمية والتنفيذ المشترك فيما يتعلق بالأولوية المتمثلة في أفريقيا، ومع مراعاة التوصيات الواردة في تقييم الأولوية المتمثلة في أفريقيا الذي أجري في حزيران/يونيو ٢٠١٢. وهذه الاستراتيجية مدرجة في الوثيقة القصيرة الأجل والوثيقة المتوسطة الأجل (٣٧م/٥ و٣٧م/٤) وتعرض رؤية تستشرف المستقبل بالنسبة إلى القارة، من خلال الاهتمام بالاتجاهات وببذور التغيير التي ستؤثر في تنميتها خلال العقد القادم. وتمت صياغتها بعد مشاورات بدأت في عام ٢٠١١ مع الدول الأعضاء وممثليها في المنظمة، ومع الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع المدني، والمؤسسات المتخصصة، وشركاء التنمية المعنيين بأفريقيا، وأعضاء أمانة اليونسكو، ولا سيما الوحدات الميدانية. وتشتمل الاستراتيجية أيضاً على ستة برامج طليعية وخطة عمل تنفيذية.

١٤٥- أما «البرنامج المشترك بين القطاعات الخاص بالأولوية لأفريقيا وتنفيذه»، الذي أداره مساعد المديرة العامة لإدارة أفريقيا، فقد أدى دوراً رئيسياً في تعزيز **التنسيق بين القطاعات**، الذي يُعد أمراً حاسماً للإحساس بالملكية الجماعية من حيث تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها فيما يتعلق بأفريقيا بوصفها أولوية عامة. وأتاح هذا البرنامج إعادة تنشيط وتعزيز آليات التنسيق القائمة، التي يشارك فيها أخصائيو البرنامج في المقر وفي المكاتب الميدانية، وأتاح إعداد مشروعات وبرامج خاصة. وتم في هذا الشأن التركيز بوجه خاص على مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومجال ثقافة السلام في أفريقيا، اللذين يستهدفان الشباب في المقام الأول، وتم تنفيذ محفظة تضم عشرة مشروعات مشتركة بين القطاعات.

١٤٦- وأعدت إدارة أفريقيا على وجه الخصوص أنشطة للترويج وبناء القدرات في هذين المجالين، ومنها على سبيل المثال تنظيم مؤتمر وزاري عن «تسخير **العلوم والتكنولوجيا والابتكار** للتنمية في أفريقيا» (نيروبي، ٢٠١٢) وإنشاء إطار مفاهيمي لإنشاء تحالف عالمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (بالتعاون مع قطاع العلوم الطبيعية). وفي مجال **ثقافة السلام**، تم وضع نهج خاص يسلط الضوء على مصادر أفريقيا ومواردها في مجال السلام والمصالحة، من خلال ما يلي: (١) إعداد اعتماد خطة عمل لثقافة السلام في أفريقيا (منتديان عُقد أولهما في أبيجان عام ٢٠١٢ وثانيهما في لواندا عام ٢٠١٣)، (٢) إعداد حملات وطنية للتوعية العامة (أنغولا)، (٣) إنشاء شبكات المجتمع المدني القارية (شبكة لهيئات ومؤسسات البحوث المعنية بتعزيز ثقافة السلام في أفريقيا - أديس أبابا - ٢٠١٣، وإعداد اقتراحات جارية لإنشاء شبكات مشابها في مجالي النساء والشباب). وشاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبعض الحكومات (أنغولا وكوت ديفوار وليبيريا)، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص، مشاركة تامة في هذا النهج. وتم إثراء وتعزيز أنشطة التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب اليونسكو في أديس أبابا.

١٤٧- وفيما يخص **التعاون مع الدول الأعضاء ومع شبكات منظمات المجتمع المدني والشراكة مع القطاع الخاص**، تم تحقيق العديد من النتائج. فعلى مستوى السياسات، اتخذت هذه النتائج شكلاً تمثّل في النوايا الحسنة والتعبير عن الدعم لليونسكو من خلال ما قدمه رئيس الاتحاد الأفريقي الحالي إلى المديرة العامة من ردود إيجابية صادرة عن بعض الدول الأفريقية (الكونغو والكامرون وغابون وناميبيا وتشاد) بشأن الدعوة إلى تقديم مساهمات طوعية إلى صندوق الطوارئ المتعدد الجهات المانحة واستضافة اجتماعات في بعض الدول (مساهمات عينية) ومنها كينيا وأنغولا. وأدى الترويج المشترك إلى تقديم مساهمات مالية (أنغولا وبوركينا فاسو والبرازيل) وإلى تنفيذ أنشطة لتعزيز «تاريخ أفريقيا العام» وغير ذلك من المشروعات الطليعية، ومنها دور المرأة في التنمية. أما التعاون مع الدول الأعضاء فقد تم تعزيزه من خلال تنفيذ أنشطة مشتركة مثل الأنشطة المتعلقة باحتفالات الذكرى التي وافق عليها المؤتمر العام (ذكرى مرور خمسين عاماً على إنشاء منظمة عموم أفريقيا المعنية بالمرأة (٢٠١٢)، وذكرة مرور ٣٥٠ عاماً على وفاة الملكة انجينغا إمبانده وذكرى مرور مائة عام على ميلاد إيميه سيزير) والتنظيم

السنوي، بالتشارك مع مجموعة أفريقيا، لأسبوع أفريقيا (مؤتمر كي-زيربو لعام ٢٠١٣). وفيما يتعلق بتوسيع نطاق التعاون مع منظمات المجتمع المدني الأفريقية، أقامت المنظمات غير الحكومية ذات الأولوية علاقات رسمية مع المنظمة أو وقعت اتفاقات شراكة (مرصد السياسات الثقافية في أفريقيا، والمركز الدولي للبحوث والتوثيق بشأن التقاليد واللغات الأفريقية، ومنظمة التضامن مع النساء الأفريقيات). وقد ساعدت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تمويل الأنشطة في المقر والميدان (ومنها مثلاً شراكة بين اللجنة الاقتصادية لمنتجات الصحة (CEPS) وشركة الخطوط الجوية الفرنسية (Air France)، وشراكة بين مجموعة أزالاي (Azalaï) وشركة الخطوط الجوية ASKY - منتدى عن ثقافة السلام في غرب أفريقيا - أبيدجان ٢٠١٢/المساعدة على إدماج الأطفال الجنود المسرحين واليوم الدولي للسلام ٢٠١٢).

١٤٨- وتم تعزيز التعاون مع معاهد ومراكز اليونسكو من الفئة ٢ في مجالي الشباب والنساء (المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا - بوركينا فاسو ومركز التوجيه والمشورة وتنمية الشباب في أفريقيا - ملاوي) وفي مجال إدارة المياه وتغير المناخ (معهدا المياه والهندسة البيئية في بوركينا فاسو وصربيا).

١٤٩- **وتم تعزيز بروز أنشطة اليونسكو في أفريقيا** من خلال تأثير الأنشطة المذكورة أعلاه وغيرها من الفعاليات الرئيسية التي نُظمت بالتعاون مع الوفود الدائمة وتم إبرازها في مواقع الإنترنت ووسائل الإعلام في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، ستُدعم الاستراتيجية التنفيذية للأولوية المتمثلة في أفريقيا من خلال استراتيجية للاتصال ترمي إلى تعزيز الجوانب الرئيسية في الأنشطة التي تقودها اليونسكو في أفريقيا، وقد استُهلت هذه الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالتعاون مع المكاتب الميدانية في المنطقة.

ثانياً - التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

١٥٠- بغية إطالة أجل التأثير في استمرار محاور العمل التي استُهلت في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ (العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وثقافة السلام، والشباب) ودعم تنفيذ البرامج الطليعية في إطار الاستراتيجية التنفيذية للأولوية المتمثلة في أفريقيا، يجب أن تكون تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية والشراكات من أهم أولويات إدارة أفريقيا في فترتي العامين المقبلتين.

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح المساواة بين الجنسين

أولاً - الإنجازات الرئيسية

١٥١- خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، واصلت اليونسكو تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين من خلال تقديم المشورة وإقامة الحوار في مجال السياسات، والترويج الرفيع المستوى، وتنمية القدرات، والتنسيق، وإقامة الشبكات، من خلال إقامة شراكات جديدة أو تعزيز الشراكات القائمة، ومن خلال تنفيذ مبادرات خاصة بالمساواة بين الجنسين وبتعميم المنظور الجنساني.

١٥٢- وتمثل أحد الأنشطة الرئيسية للمنظمة خلال فترة التقرير هذه في صياغة خطة العمل للأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (خطة العمل الثانية - GEAP II). وأعدت خطة العمل هذه من خلال مشاورات واسعة النطاق مع موظفي اليونسكو، والدول الأعضاء، وشبكة وكالات الأمم المتحدة، واعتمدها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين بوصفها وثيقة مرافقة (٣٧م/٤ ضميمة ٢) للاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٧م/٤) والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة ٣٧م/٥). وتستند خطة العمل الثانية لليونسكو بشأن أولوية المساواة بين الجنسين (GEAP II) إلى الدروس المستخلصة من خطة العمل الأولى (GEAP I)، (٢٠٠٨-٢٠١٣) وتبين التوصيات الواردة في الاستعراض الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي والمراجعة التشاركية التي أعدتها منظمة العمل الدولية. وهي تضفي طابعاً تنفيذي على الأولويات والأهداف

الاستراتيجية وتضمن استخدام نهج شامل ومتماسك في تعزيز المساواة بين الجنسين داخل اليونسكو والدول الأعضاء. وتتماشى هذه الخطة الثانية بدقة مع مضمون الوثيقتين م/٤ وم/٥ وتتضمن أهدافاً وخططاً واضحة وواقعية لعملية التنفيذ، كما تتضمن هياكل ومستويات للمسؤولية فيما يتعلق بتحقيق النتائج المنشودة.

١٥٣- أما «تقرير المديرة العامة الثالث عن أنشطة اليونسكو التي تعزز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين» (الوثيقة ٣٧م/إعلام ١٨) فقد أُعدّ من خلال جهود أخرى بُذلت على مستوى المنظمة وقُدم إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين. وإن هذا التقرير: (١) يصف المبادرات المحددة والنتائج المنجزة؛ (٢) ويسلط الضوء على مبادرات بناء القدرات والترويج؛ (٣) ويحدد أهم التحديات والدروس المستخلصة؛ (٤) ويقدم توصيات بشأن الخطوات المقبلة.

١٥٤- وأما الأنشطة المتعددة الأوجه التي تضطلع بها اليونسكو دعماً لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى القطري، فتواصل إحداث نتائج إيجابية [وترد التقارير الخاصة بالنتائج المحرزة تقييم الاستراتيجي لكل برنامج رئيسي]. وخلال فترة العامين هذه، أعد قسم المساواة بين الجنسين إطاراً للرصد والتسجيل المنهجي والهادف وبناء قاعدة معارف للأنشطة والمبادرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيد الميداني. وإن هذا الإطار: (١) يوفر أداة للتقييم والتسجيل الشاملين لمشروعات/مبادرات اليونسكو الخاصة بالمساواة بين الجنسين، والتي تعمم المنظور الجنساني في مرحلة لاحقة؛ (٢) ويؤدي دور مركز للجمع الهادف لنتائج الرصد؛ (٣) ويعزز المبادلات فيما بين الموظفين بشأن الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين؛ (٤) وينتج توصيات متعلقة بالسياسات في مجال المساواة بين الجنسين؛ (٥) ويطور التوجه نحو ثقافة النتائج فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني؛ (٦) ويعزز قدرات الرصد ويوسع نطاقها؛ (٧) وينشئ مجموعة من التسجيلات المرئية للشهادات التي تدلي بها الجهات المستفيدة من مبادرات اليونسكو الخاصة بالمساواة بين الجنسين في الميدان.

١٥٥- وكذلك خلال فترة العامين هذه، أعدت اليونسكو وأدرجت في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر) أداة إدارية لتتبع الموارد أُطلق عليها اسم «مؤشر المساواة بين الجنسين». وهذه الأداة إلزامية لجميع وكالات الأمم المتحدة بموجب خطة عمل الأمم المتحدة على صعيد المنظومة (UN-SWAP) وهي قائمة على نظام للرموز يرمي إلى قياس مدى إسهام الأنشطة في تعزيز المساواة بين الجنسين. ويقوم مؤشر المساواة بين الجنسين على سلم فيه أربع درجات يضم مؤشرات تدل على درجة إسهام الأنشطة في المساواة بين الجنسين، وفقاً لما يرد في نظام سيستر، ويبدأ بدرجة صفر (أي لا يسهم النشاط في المساواة بين الجنسين) ثم ١ (مراع للمساواة بين الجنسين) ثم ٢ (مستجيب للمساواة بين الجنسين) ثم ٣ (ذو قدرة تحويلية في المساواة بين الجنسين).

١٥٦- ووفقاً للتوصية الواردة في استعراض مرفق الإشراف الداخلي، أجرت اليونسكو عملية مسح للقدرات لدى موظفيها. فقد أجري استقصاء عبر الإنترنت لجمع البيانات استناداً إلى التقييم الذاتي الذي يجريه موظفون فيما يتعلق بمعارفهم وتجاربهم في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. واستُخدمت النتائج في تحقيق ما يلي: (١) تحديد القدرات القائمة وبيان مكانها في البرامج الرئيسية والمرافق المركزية، والمكاتب الميدانية، ومعاهد الفئة ١ (تم استكمال ذلك)؛ (٢) إعداد خطة إدارية مدتها عامان لتنمية القدرات وإدارة المعارف في مجال الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين (تم استكمال ذلك)؛ (٣) تحديد ولاية جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين بما يتماشى مع القدرات القائمة (قيد التنفيذ). وتم إعداد مهام معدلة لجهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين من أجل تعزيز دورها ومسؤولياتها في النهوض بالالتزام المجدد للمنظمة تجاه الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين.

١٥٧- وعلى الصعيد الخارجي، واصلت اليونسكو المشاركة بنشاط وفعالية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة. فقد شاركت اليونسكو في عملية الأمم المتحدة التي تديرها النساء والمتمثلة في إعداد دورة تدريبية أساسية عبر الإنترنت على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين لدى جميع موظفي الأمم المتحدة. وإن هذه الدورة، شأنها شأن الدليل الخاص بجهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، يقوم على عمل اليونسكو الرائد في هذه المجالات. وأدارت اليونسكو أيضاً - بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة - عملية إعداد وحدة للتعلّم التفاعلي بالوسائل الإلكترونية عبر الإنترنت في موضوع «المساواة بين الجنسين والتعليم»، وتندرج هذه الوحدة في دورات التعلّم الأساسية بالوسائل الإلكترونية التي تُنظَم على مستوى منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

١٥٨- وقدمت اليونسكو خلال فترة العامين تقريرها الأول في إطار خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (UN-SWAP) من أجل تنفيذ سياسة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق CEB بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (CEB/2006/2). ومن بين ١٥ مؤشراً من مؤشرات الأداء الخاصة بالخطة المذكورة، تمكنت اليونسكو إجمالاً من تجاوز المتطلبات بالنسبة إلى أربعة مؤشرات، وأدت المطلوب في مؤشر واحد، واقتربت من المطلوب في عشرة مؤشرات للأداء. ويبرز تحليل مقارن لأداء اليونسكو أجرته هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة ما يلي: (١) يعد عمل اليونسكو الجاري في مجال إدراج مؤشر المساواة بين الجنسين في نظام سيستر المعلوماتي خطوة من أهم الخطوات باتجاه تتبع الموارد؛ (٢) وتم توجيه الثناء إلى اليونسكو على التدريب الإلزامي الذي فرضته في مجال المساواة بين الجنسين.

ثانياً - التحديات والدروس المستخلصة للمستقبل

١٥٩- تمثل التحدي الرئيسي في تنفيذ أولوية اليونسكو المتمثلة في المساواة بين الجنسين خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ في الفجوة بين الالتزامات القوية بالمساواة بين الجنسين في الوثائق الاستراتيجية من ناحية، وتحويلها الأمثل إلى أنشطة فعلية في تصميم البرامج، وتخصيص موارد الميزانية، والرصد/إعداد التقارير والتقييم، من ناحية أخرى. وتؤثر هذه الفجوة نهج اليونسكو ذي الحدين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين تأثيراً مختلفاً: فإن البرمجة الخاصة بالمساواة بين الجنسين، التي تتصدى لأوجه التفاوت بين الجنسين في مجالات محددة من خلال التركيز على الفتيات/النساء أو الفتيان/الرجال وعلى تحويل القواعد الخاصة بالذكورة والأنوثة، تمثل أمراً يسهل فهمه بقدر أكبر ويستخدم بتواتر أكبر. وفي الوقت نفسه، على الرغم من أن تعميم المساواة بين الجنسين تم التشديد عليه بوصفه أكثر الاستراتيجيات تبشيراً بمستقبل مشرق فيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، فإن استخدام هذا التعميم يتطلب مزيداً من تنمية القدرات وهياكل معززة من حيث المساءلة ومشتملة على آليات لتتبع تخصيص موارد الميزانية.

١٦٠- وقد عانى تنفيذ الأولوية المتمثلة في تنفيذ المساواة بين الجنسين أيضاً من قلة الموارد والقدرات - البشرية والمالية - التي تفاقمت بسبب الوضع المالي خلال فترة العامين الماضية (إذ انخفضت الميزانية العادية المخصصة لقسم المساواة بين الجنسين بنسبة ٨٠٪). وتم تخفيف حدة تضاؤل الميزانية من خلال الاعتماد على الخبرة التقنية التي يتمتع بها فريق قسم المساواة بين الجنسين وعلى شبكة جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين. وتم أيضاً توفير أموال محدودة من صندوق الطوارئ ومن مصادر تمويل خارجية تم الحصول عليها من القطاع الخاص ومن أموال ودائع مخصصة للمبادرات على الصعيد القطري. وأخيراً، عُقدت مجموعة من الشراكات الجديدة للمشروعات الابتكارية وبُذلت جهود منهجية ومنسقة للتأكد من أن الموارد - سواء أكانت من الميزانية العادية أو من مصادر خارجة عن الميزانية - في البرامج الرئيسية وفي غيرها من البرامج تتركز على تحقيق أقصى حد من الأثر، وأنه يجري تطوير البنى والقدرات المستدامة اللازمة للمضي قدماً في تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٦١- وإن قيام البرامج الرئيسية بتحديد نتائج ومؤشرات أداء ومؤشرات قياس دقيقة في خطة العمل الثانية لليونسكو بشأن أولوية المساواة بين الجنسين (GEAP II) وتنسيق ذلك في الوثيقة ٣٧م/٥، وتعزيز أطر المساءلة والمسؤولية في إطار خطة العمل الثانية المذكورة، وإدراج مؤشر المساواة بين الجنسين في نظام سيستر، وإعداد الخطة المنقحة لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، يمثل كل ذلك العناصر الرئيسية لمجموعة التدابير التي اعتُمدت لمواجهة هذه التحديات في تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة.

التخطيط الاستراتيجي ورصد البرامج وإعداد الميزانية

١٦٢- وزع مكتب التخطيط الاستراتيجي، خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، موارده بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة من أجل تنفيذ خطة العمل على النحو الذي طلبه المؤتمر العام (القرار ٣٦م/٠٩٣٠٠) وتحقيق أهدافه المحددة في هذه الخطة. وبغية التكيف مع الصعوبات الناجمة عن القيود المالية للمنظمة، حشد مكتب التخطيط الاستراتيجي موظفيه وطوَّع أساليب عمله من أجل زيادة التشديد على الأنشطة التي تدعم التخطيط الاستراتيجي، وتركيز الأنشطة، وتنفيذ البرامج في المجالات ذات الأولوية على أساس التوجه نحو تحقيق النتائج، وتعبئة الأموال، والعمل من أجل ضمان الدور الرائد لليونسكو في منظومة الأمم المتحدة في مجالات مثل التربية والثقافة والمياه.

١٦٣- وقد أقرّ المراجع الخارجي للحسابات بدور مكتب التخطيط الاستراتيجي في التعامل مع الوضع المالي لليونسكو في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك في «تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن إدارة أزمة الميزانية والأزمة المالية في اليونسكو» (الوثيقة ١٩١م ت/٢٨ الجزء الثاني، الفقرة ٢٤: «ونظراً لثبات حجم النفقات في المنظمة، فإن التمكن من احتواء ما يقارب نصف النقص المالي يدل على ما التزم به كبار المسؤولين في اليونسكو من حرص حقيقي- وبوجه أخص في مكتب إدارة الشؤون المالية ومكتب التخطيط الاستراتيجي- وعلى الجهود الكبيرة التي بُذلت من أجل التصدي للأزمة بصورة مباشرة وفعالة»).

١٦٤- وعمل مكتب التخطيط الاستراتيجي، بعد تخفيض ميزانيته بنسبة ١٤٪، في تعاون وثيق مع جميع وحدات المنظمة في المقر والميدان ومع المعاهد، وساند البرنامج وقدم التوجيه الاستراتيجي بشأن القضايا المتعلقة بالبرنامج طوال فترة العامين. وتم تحقيق جميع النتائج المنشودة السبعة لمكتب التخطيط الاستراتيجي، وإنْ كان نطاق تحقيق بعضها قد خضع للتقليص، مثل النتيجة المنشودة بشأن تدريب الموظفين على الإدارة المستندة إلى النتائج.

أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في المجالات التالية:

تنفيذ البرنامج

١٦٥- واصل مكتب التخطيط الاستراتيجي خلال كامل فترة العامين، رصد عمليات مراجعة خطط العمل، عن طريق نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج، ورصد تنفيذ هذه الخطط رصداً وثيقاً، وذلك بالتعاون مع جميع وحدات اليونسكو لضمان تطبيق المبادئ التالية : زيادة تركيز البرنامج على المجالات التي تحظى فيها المنظمة بمزايا نسبية معترف بها وعلى الأدوار القيادية التي تضطلع بها المنظمة في مجالات العمل المتعدد الأطراف؛ وتعزيز تحديد الأولويات الاستراتيجية وتعزيز الفعالية في تنفيذ البرامج من أجل تحقيق النتائج المنشودة؛ والاستجابة بشكل كامل للأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا وفي المساواة بين الجنسين، ولاحتياجات الجماعات التي تحظى بالأولوية؛ وإعطاء الأولوية إلى التنفيذ في الميدان وتلبية المتطلبات النظامية؛ وتعبئة أموال إضافية مع ضمان التكامل والاتساق بين الموارد الخارجة عن الميزانية وأولويات البرنامج العادي؛ وضمان الاتساق التام مع مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج.

١٦٦- وبالإضافة إلى رئاسة وقيادة البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن «تعزيز ثقافة السلام واللاعنف»، تولى مكتب التخطيط الاستراتيجي تنسيق البرامج الخمسة الأخرى المشتركة بين القطاعات وتوجيهها ودعمها، واختار على أساس تنافسي وبالتعاون مع المسؤولين الرئيسيين عن إدارة هذه البرامج ٥٥ مشروعاً في إطار هذه البرامج وضمن تنفيذها في الآجال المناسبة تنفيذاً موجهاً نحو تحقيق النتائج. وقد خُصّص لهذه المشاريع مبلغ إجمالي قدره ٢,٨ مليون دولار من البرنامج العادي وما يقارب ٣ ملايين دولار من صندوق الطوارئ. (انظر التقرير الوارد في الوثيقة ١٩٤م ت/٤ الجزء الأول (ألف)).

١٦٧- ووفقاً لـلتوصيات الواردة في المراجعة والتقييم المشتركين لإطار إدارة معاهد ومراكز الفئة ٢ اللذين أجراهما مرفق الإشراف الداخلي، وتطبيقاً لقرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة بهذه التوصيات، أحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك باضطلاع المكتب بقيادة فريق مشترك بين القطاعات خاص بهذا الموضوع؛ وتم تعزيز إجراءات تجديد منح صفة الفئة ٢؛ وأصبحت عملياتها متسقة أكثر مع الاستراتيجيات القطاعية؛ وجرت مراجعة متطلبات الشبكة في مجالي الرصد وإعداد التقارير؛ واتخذت تدابير لتقليص التكاليف التي تتكبدها اليونسكو للحفاظ على هذه الشبكة (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/١٥ الجزء الأول). وكنتيجة لذلك، قُدمت اقتراحات لإدخال تعديلات على الاستراتيجية وافق عليها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين (القرار ٣٧م/٩٣).

١٦٨- وأدّت **تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية** دوراً حاسماً في تعزيز تأثير برامج اليونسكو وانتشارها. فقد أفضى النقص المالي الناجم عن تخفيض ميزانية البرنامج العادي لليونسكو لفترة العامين نتيجة لعدم تسديد الاشتراكات المقررة، إلى زيادة الضغط على المنظمة ومكتب التخطيط الاستراتيجي، ولا سيما من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة لليونسكو والبحث عن تمويل إضافي من الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد تمت تعبئة ما مجموعه ٥٥٣ مليون دولار تعزيزاً للبرنامج العادي لفترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، ومثّل ذلك زيادة بنسبة ٦,٣٪ مقارنة بفترة العامين السابقة (٥١٨ مليون) وذلك رغم الأزمات المالية الراهنة التي أثّرت في جميع فئات الجهات المانحة. وخُصّصت نسبة ٦٤٪ من الأموال التي تمت تعبئتها لدعم المشاريع التي تُنفّذ في الميدان.

١٦٩- وجرى التوقيع على اتفاقات جديدة لأموال الودائع مع دول أعضاء مثل أذربيجان وإندونيسيا وأنغولا وباكستان والبرازيل وتايلاند وجمهورية كوريا والصين والعراق والكامرون والكويت وماليزيا وموزمبيق ، وقدمت بعض هذه الدول مساهمات قائمة على التمويل الذاتي. وفي الوقت ذاته، واصلت الجهات المانحة التقليدية لليونسكو، مثل إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا (الفلاندرز) والسويد وسويسرا وفنلندا والنرويج وهولندا واليابان دعم عمل اليونسكو بصفتها الجهات المؤيدة الرئيسية لليونسكو. وعلى وجه الخصوص، زادت خلال هذه الفترة المساهمات الطوعية للسويد وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة زيادة كبيرة. كما ساهم إنشاء صندوق الطوارئ في توسيع وتنويع قاعدة الجهات المانحة لليونسكو التي أصبحت تشمل مساهمات وتعهدات من بعض بلدان الجنوب، بالإضافة إلى الجهات المانحة التقليدية لليونسكو، وهذه البلدان هي أندورا وإندونيسيا وآيسلندا وبليز وتركيا وتشاد وتيمور-ليشتي والجزائر وسان مارينو والمملكة العربية السعودية والعراق وعمان وغابون وقطر (مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا) وكازاخستان والكامرون والكونغو ولكسمبرغ وموريشيوس وموناكو وناميبيا، والكثير من هذه الجهات جديدة أو جهات مانحة لليونسكو «لأول مرة».

١٧٠- وأصبحت مذكرة التفاهم التي وُقعت بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تأتي ثمارها. وبفضل المشاريع الجديدة والمفاوضات الجارية سترتفع مساهمات الاتحاد الأوروبي إلى ٣٠ مليون يورو. كما تم توسيع تعاون اليونسكو مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بما في ذلك الدعم الذي يقدمه البنك الدولي في إطار مبادرة البنوك بشأن الشراكة العالمية من أجل التعليم[٤]. وخلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، خصص مجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل التعليم مبلغ ٢٩ مليون دولار لمشاريع مختلفة للتعليم ستديرها اليونسكو، بما في ذلك معاهدها من الفئة ١.

١٧١- وتمت تعبئة ما مجموعه ٥٥,٧ مليون دولار من **القطاع الخاص** (شركات ومؤسسات). وكان ذلك نتيجة لزيادة تنويع قاعدة الشراكات مع المانحين من القطاع الخاص في الصين والبرازيل، فضلاً عن منطقة الدول العربية، ولا سيما في قطر والإمارات العربية المتحدة. ومن الشركاء الرئيسيين مجموعة داليان واندا، وتلفزيون فينيكس، وبلدية نانجينغ، ومؤسسة شنتشن هواتشيانغ هولدينغ القابضة، التي تدعم برامج اليونسكو ذات الأولوية في مجالي الثقافة والسياحة المستدامة؛ وهيئة الاجتماع العالمي للتعليم للجميع ومؤسسة التعليم قبل كل شيء اللذان يدعمان المعلمين والتعليم الجيد؛ وهيئة الخدمة الاجتماعية الصناعية، التي تدعم ما يخص مجال العلوم الاجتماعية.

٤ وهي شراكة بين ٦٠ جهة تضم بلداناً نامياً وحكومات مانحة ومنظمات دولية وهيئات من القطاع الخاص ومعلمين وجماعات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية وتركز على تسريع التقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

١٧٢- وقامت شعبة **الاستشراف** في مكتب التخطيط الاستراتيجي بالعمل على نحو وثيق مع عدد كبير من الشركاء ونظمت مجموعة من التظاهرات والمشاريع تهدف إلى إظهار كيف أن تحسين منظور المستقبل يمكن أن يفيد في صنع القرار والتفكير الاستراتيجي. وأسفرت سلسلة **منتديات المستقبل** الطليعية، التي شملت بحث السياسات وإجراء المناقشات الاستراتيجية بين واضعي السياسات والأطراف الفاعلة، عن نتائج تمثلت في مساهمات في عملية ريو +٢٠، وفي تنفيذ الأولوية لأفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات +١٠، وصياغة الوثيقتين م/٤ وم/٥. وفضلاً عن ذلك، أفضت مبادرات الاستشراف، من منتديات المستقبل/محاضرات وندوات إلى التعلّم الميداني من خلال حلقات العمل للتعلّم عن طريق الممارسة (مختبرات اليونسكو للمعرفة بشأن آفاق مستقبل محو الأمية)، إلى تحقيق تحسين كبير في القدرة على استثمار المستقبل بطريقة أكثر فعالية في داخل اليونسكو وخارجها، من خلال مجموعة من الموضوعات الهامة ومنهجيات الاستشراف. واضطلعت اليونسكو بدور قيادي واضح في أداء وظيفتها كمختبر للأفكار عن طريق اعتماد نهوج تقوم على نظم استشرافية متقدمة في معالجة القضايا ذات الأهمية في جميع قطاعات اليونسكو وجماعاتها الرئيسية. وأنشئ أول كرسي لليونسكو للنظم الاستشرافية في جامعة ترينتو (إيطاليا) في عام ٢٠١٣، ويجري الإعداد لإنشاء كراس جامعية أخرى.

١٧٣- وإجمالاً، أدّى دعم تنفيذ البرنامج، والاستعراض الدوري لخطط العمل مع رصد تنفيذ البرنامج بانتظام وتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي، ودعم تعبئة تمويل إضافي من الموارد الخارجة عن الميزانية بما يكفل الاتساق وفي والتآزر مع موارد البرنامج العادي، إلى ضمان اتساق البرمجة العامة وعملية الميزنة وذلك بمراقبة التكاليف والحفاظ على وتيرة مقبولة لتنفيذ البرنامج في فترة شهدت صعوبات مالية حادة، مما أدى إلى تحقيق النتائج التي اعتمدتها المنظمة في الوثيقة ٣٦م/٥ بطريقة مرضية (انظر الوثيقة ١٩٤م ت/٤). ورصدت الدول الأعضاء التقدم المحرز في المنهجية وإعداد التقارير عن تحقيق النتائج رصداً وثيقاً وأحاطت علماً بهذا التقدم وأعربت عن تقديرها لجهود المديرة العامة وللتدابير المتخذة لضمان تنفيذ البرنامج رغم الاقتطاعات الهامة التي جرت في الميزانية (انظر القرار ١٩٢م ت/٤).

إعداد استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ (٣٧م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧م/٥)

١٧٤- وفقاً للقرارين ٣٦/م١ و٣٦/م١١٢ الصادرين عن المؤتمر العام، بدأ مكتب التخطيط الاستراتيجي في إعداد المقترحات الأولية بشأن الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد أتاحت هذه العملية التي شملت إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في اليونسكو على مستويات مختلفة، بما فيها اللجان الوطنية والوفود، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، إعداد مشروعي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ في أوانهما. كما ضمن مكتب التخطيط الاستراتيجي مواءمة الوثيقتين الاستراتيجيتين المكملتين بشأن الأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، لتوجيهات وقرارات الدول الأعضاء. وقد أيّدت الدورة السابعة والثلاثون للمؤتمر العام هذه الوثائق الأربعة كلها.

١٧٥- وفضلاً عن ذلك، أعد مكتب التخطيط الاستراتيجي بطلب من المجلس التنفيذي «خطة إيرادات ونفقات وخطة إعادة هيكلة مستندتين إلى التدفق النقدي المتوقع لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ والمقدر بمبلغ ٥٠٧ ملايين دولار» (٣٧م/٥ ضميمة٢ معدلة)، وأيّدت الدورة السابعة والثلاثون للمؤتمر العام هاتين الخطتين مع الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥.

تأمين الموقع الاستراتيجي للمنظمة من خلال التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات

١٧٦- **إصلاح الأمم المتحدة والجهود المبذولة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة** : في الوقت الذي يجري فيه توسيع نطاق الإنجازات التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة في إطار العمل بنظام الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الجهود المبذولة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ولا سيما نهج «توحيد الأداء»، واصلت اليونسكو المشاركة بنشاط في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي/ المشترك بين الوكالات، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الفرعية الثلاث الخاصة به - اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والهيئات الفرعية التابعة لها – وذلك مع الاستجابة إلى الأحكام الاستراتيجية الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل بشأن زيادة تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

١٧٧- لقد ساهمت اليونسكو في الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها لأمم المتحدة خلال فترة العامين الماضية من أجل إصلاح المنظومة وزيادة الاتساق على نطاق المنظومة على المستويين القطري والإقليمي، وذلك من خلال أمور منها عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والأفرقة الإقليمية الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر التقرير في ١٩٤م ت/٤ الجزء الأول باء، و١٩٤م ت/٤ ضميمة). وضمن جملة أمور، ترأست اليونسكو استعراضاً مشتركاً بين الوكالات قامت به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق عمل تابع للمجموعة وضع اتفاقاً بين الوكالات بشأن التمويل المستقبلي لنظام المنسق المقيم. وقد أتاح نشاط فريق العمل اعتماد اتفاق بارز هو الأول من نوعه بشأن تقاسم التكاليف ويجري تنفيذه حالياً بهدف ضمان تمويل عادل وآمن لنظام المنسق المقيم بصفته ركيزة أساسية في العمل المشترك للأمم المتحدة على المستويين القطري والإقليمي.

١٧٨- وبعد مبادرة «توحيد الأداء» التي قادتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧، تم توحيد الممارسات الجيدة لهذه المبادرة وتعميمها على نطاق المنظومة من خلال «إجراءات التشغيل الموحدة» من أجل توحيد الأداء. ويتوافق ذلك مع الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٢ الذي أقر الإنجازات المحرزة في إطار مبادرة توحيد الأداء، ولا سيما من خلال برامج مشتركة وآليات تمويل جماعي. وساهمت اليونسكو، بصفتها عضواً في الفريق الرفيع المستوى التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي عُين لصياغة «إجراءات تشغيل موحدة» للبلدان التي اختارت تنفيذ مبادرة توحيد الأداء، في أعداد هذه الأدوات وشاركت في قيادة العمل في مجال مجانسة إجراءات العمل.

١٧٩- وفي نطاق الجهد الجماعي المتزايد لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز شفافيتها التشغيلية، بما في ذلك ضمن إطار الاستجابة للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة، تشارك اليونسكو في فريق عمل مشترك بين الوكالات وفي التفكير على نطاق المنظومة بشأن الشفافية، وذلك بهدف تمكين الجهات الفاعلة من الانتفاع بقد أكبر بالمعلومات الجيدة عن التنظيم في منظومة الأمم المتحدة.

١٨٠- وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، واصل مكتب التخطيط الاستراتيجي دعم مشاركة اليونسكو في الأفرقة الإقليمية الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وذلك بعدة طرق منها توفير أموال دعم مخصصة لهذا الغرض ومستمدة من الحصة التي تتولى اليونسكو إدارتها والتي تمثل نسبة ١٪ من جملة الاعتمادات المخصصة بنسبة ٢٪ من موارد البرنامج الخاصة بالبرامج الرئيسية لدعم مشاركة اليونسكو في البرمجة القطرية المشتركة. وفضلاً عن ذلك، واصل مكتب التخطيط الاستراتيجي إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المكاتب الميدانية فيما يخص إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية، بغية تحقيق الهدف ٥ من خارطة الطريق.

١٨١- وساهم مكتب التخطيط الاستراتيجي من خلال شروعه في عملية استعراض اتفاقيات الشراكة مع العديد من شركائه في الأمم المتحدة وتحديث هذه الاتفاقيات، في تعزيز تأثير منظومة الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها وكفاءتها بوصفها منظومة تعمل وتنفذ برامجها بطريقة موحدة. وجرى خلال فترة العامين التوقيع على أربع مذكرات تفاهم جديدة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة السياحة العالمية. ويجري التفاوض حالياً بشأن عدة مذكرات تفاهم أخرى مع أطراف منها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨٢- ونسّق مكتب التخطيط الاستراتيجي عملية إعداد مشاركة المنظمة في مؤتمر ريو +٢٠ وقاد التعاون المشترك بين القطاعات وساهم في صياغة الرسالة الرئيسية لليونسكو والمنشور الرئيسي الخاص بمؤتمر ريو+٢٠ والمعنون «من الاقتصادات الخضراء إلى المجتمعات الخضراء: التزام اليونسكو بالتنمية المستدامة». وأيدت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ العديد من مقترحات اليونسكو بشأن الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. وكلف الأمين العام للأمم المتحدة اليونسكو باستضافة أمانة المجلس العلمي الاستشاري لإسداء المشورة إليه وإلى الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة المعنية بالعلوم، بشأن القضايا المتعلقة بالاستدامة. وسهّل مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالتعاون مع قطاع العلوم الطبيعية، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، عملية إنشاء المجلس العلمي الاستشاري، بعدة وسائل منها ضمان التعاون بين الوكالات، والتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والإعداد لتنظيم الاجتماع الافتتاحي للمجلس العلمي الاستشاري. وتتبّعَ مكتب التخطيط الاستراتيجي جميع عمليات المتابعة السياسية لمؤتمر ريو+٢٠، ومنها ما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى

بشأن التنمية المستدامة، وضمَن مشاركة اليونسكو في عدة تقارير أعدها الأمين العام، ومنها تقرير الأمم المتحدة العالمي عن التنمية المستدامة.

١٨٣- **إعداد خطة التنمية لمرحلة لما بعد عام ٢٠١٥:** ساهمت لجنة اليونسكو التوجيهية الداخلية المعنية بفترة ما بعد عام ٢٠١٥، والتي يترأسها مكتب التخطيط الاستراتيجي وتتألف من ممثلين من جميع وحدات المنظمة (المقر والمكاتب الميدانية ومعاهد الفئة ١)، في بناء توافق في الآراء بشأن الإسهام الاستراتيجي المتوقع من اليونسكو وأهمية التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات بوصفها محركات حاسمة واستراتيجية في إعداد خطة تنمية شاملة.

١٨٤- وساهم مكتب التخطيط الاستراتيجي خلال فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ في ضمان انخراط اليونسكو وإسهامها على نحو نشيط في جميع الآليات الهامة والمجموعات المعنية بعملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على المستوى العالمي/المشترك بين الوكالات والمستويات الدولية الحكومية. وشملت المنتديات المشتركة بين الوكالات فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥؛ وفريق العمل الخاص المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية؛ وفريق العمل الخاص التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالثقافة والتنمية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. كما نسّق مكتب التخطيط الاستراتيجي بنجاح مساهمة اليونسكو في إعداد تقرير فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة بعنوان «الوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه» الذي صدر في حزيران/يونيو ٢٠١٢ والذي أصبح منذ صدوره مرجعاً لجميع المشاورات والنقاشات التي تجرى على نطاق المنظومة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر أيضاً الوثيقة ١٩١م ت/٦). وساهم مكتب التخطيط الاستراتيجي، على المستوى الدولي الحكومي، في عدد من العروض الموجزة من خلال فريق العمل التقني التابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومن بينها العرض الموجز لفريق العمل التقني بشأن «العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تبادل المعارف وبناء القدرات»؛ فضلاً عن الإسهام في مذكرات مفاهيمية خاصة بالأحداث الرفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية بشأن فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وساعَد تعاون مكتب التخطيط الاستراتيجي مع مكتب مساعد المدير العام للثقافة في فتح الطريق أمام التشاور بشأن الثقافة والتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٨٥- ونظَّم مكتب التخطيط الاستراتيجي، مؤخراً، خلال الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام منتدى القادة حول موضوع «اليونسكو تعبئ الجهود لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ وتسهم فيها من خلال التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات»، وأعد المذكرة المفاهيمية الأساسية في هذا الصدد. وكان منتدى القادة منبراً لمثلي الدول الأعضاء للتعبير عن أولويات بلدانهم وتبادل وجهات نظرهم ورؤاهم بشأن الخطة الناشئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبشأن دور اليونسكو (انظر الوثيقة ٣٧م/إعلام ٥).

تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية

حقق مكتب التنسيق الميداني، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، نتائج في المجالات التالية:

(١) إصلاح اللامركزية

١٨٦- واصل مكتب التنسيق الميداني تنسيق الاستراتيجية الخاصة بطرائق حضور اليونسكو في الميدان، إذ قام بضمان توافر أفضل سبل التواصل مع قطاعات المقر والخدمات المتعلقة بالبرامج، ومرافق الخدمات، وبخاصة في مجالي التخطيط والتنفيذ.

١٨٧- ووافق المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين على خطة التنفيذ المعدلة التي اقترحتها المديرة العامة والرامية إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المالية، وأقر اقتراحها الداعي إلى أن يركز تنفيذ المرحلة الأولى من إصلاح الشبكة الميدانية على أفريقيا. وعلى نحو ما أعلنته المديرة العامة في مذكرتها المرقمة DG/Note/14/2 والمؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تم بحلول نهاية عام ٢٠١٣ إنجاز المرحلة الأولى من عملية الإصلاح التي ركزت على أفريقيا وأقيمت الشبكة الميدانية لليونسكو في أفريقيا بوجه عام.

١٨٨- وأُنشئت خمسة مكاتب ميدانية متعددة القطاعات في أبوجا وداكار وهراري ونيروبي وياوندي. وخلال عملية تغيير شبكة المكاتب الميدانية، ألغيت مهام المكاتب الجامعة التي كانت قائمة في أكرا وباماكو ودار السلام وليبرفيل ووينديهوك وأصبحت هذه المكاتب تعمل اليوم كمكاتب وطنية. وأنشئ مكتبان وطنيان جديدان في جوبا (جنوب السودان) وأبيدجان (كوت ديفوار).

١٨٩- وقامت المديرة العامة في مذكرتها المرقمة DG/Note/14/3 والمؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بتحسين تفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية وتقديم نسخة منقحة من تسلسل التبعية الإدارية وتوضيح أوجه التفاعل بين المقر والمكاتب الميدانية.

١٩٠- وسعياً إلى ضمان أفضل نسبة بين التكاليف والفوائد وبين الفعالية في المكاتب الميدانية الفردية، تم تحليل اتفاقات البلدان المضيفة وإعادة التفاوض بشأنها عند الاقتضاء.

(٢) دعم المكاتب الميدانية

١٩١- يمثل مكتب التنسيق الميداني وسيلة الاتصال الأساسية بين المقر والمكاتب الميدانية وفيما بين هذه المكاتب. وعلى الرغم من أن مهمة رصد الميزانيات التنفيذية للمكاتب الميدانية أصبحت من اختصاص مكتب التنسيق الميداني باعتبارها جزءاً من الإصلاح الشامل للخدمات المالية، فقد ساهم مكتب التنسيق الميداني في تحسين إدارة هذه الأموال وتنظيمها بالتعاون الوثيق مع مكتب الإدارة المالية. وسعى مكتب التنسيق الميداني، بالتعاون مع قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، ومكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات، أيضاً إلى تحسين برامج المعلومات والهيئات المختصة بالاتصالات، وذلك لإتاحة اتصال أفضل، وإبراز أنشطة اليونسكو في هذا المجال بمزيد من الوضوح. وفي العديد من الحالات، أدى مكتب التنسيق الميداني دوراً أساسياً في تأمين القدر الكافي من الاتصال بين المقر والمكتب الميداني بغية ضمان تقديم الدعم الكافي.

١٩٢- وبما أن مكتب التنسيق الميداني مسؤول عن تقييم أداء جميع المديرين ورؤساء المكاتب الميدانية، فهو يظل على اتصال وثيق بهؤلاء الزملاء ويقود عملية تعيين مديرين ورؤساء جدد.

(٣) تحسين سلامة وأمن الموظفين

١٩٣- حرص مكتب التنسيق الميداني بطريقة مستدامة على أن تحقق المكاتب الميدانية مستويات مقبولة من حيث معايير الأمن والسلامة. وفي إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، جرى ضمان سلامة وأمن موظفي اليونسكو وممتلكاتها من خلال تطبيق التوصيات/السياسات والممارسات التي أرستها إدارة شؤون السلامة والأمن وبالحفاظ على المستوى المطلوب من الحماية الأمنية بما يتناسب مع الظروف الأمنية في مقار العمل وبما يتماشى مع إجراءات الحد من

المخاطر المعمول بها. وقُدم الدعم الفعال والاستباقي إلى المكاتب الميدانية وإلى الموظفين الميدانيين في أوضاع الأزمات. وتمثل أحد أهم الإنجازات في الترويج الفعال للحفاظ على مستوى كاف من التمويل يتيح الحفاظ على وضع يتسم بمستوى دائم من الأمن والاستجابة الفعالة للطوارئ الأمنية. ونتيجة لذلك، استوفيت جميع المتطلبات الأمنية في المكاتب الميدانية من موارد مالية خصصت لهذا الغرض إثر عملية رصد وتقييم مستمرة للاحتياجات الفعلية.

(٤) تنسيق أنشطة الاستجابة لأوضاع ما بعد الأزمات

١٩٤- واصل مكتب التنسيق الميداني مهمته في تنسيق استجابة اليونسكو لاحتياجات البلدان التي تعرضت لأزمات. وقدمت الدعم الميداني للمكاتب الميدانية في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وشاركت اليونسكو في ١٨ نداء للإغاثة الإنسانية وفي عدد من أطر التقييم، وتلقت من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين بما في ذلك صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصندوق بناء السلام، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وأنشئت عدة مكاتب تُعنى بالمشروعات وتُشغل على أساس مبدأ استرداد كامل التكاليف، بالتركيز في المقام الأول على مهام تعبئة الأموال. وساهم مكتب التنسيق الميداني مع قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية في تحقيق هذه التجارب الناجحة من خلال تيسير العمل بالإجراءات المتبعة في المقر فيما يخص تعبئة الأموال وتنفيذ المشروعات والعلاقات مع المانحين.

١٩٥- وشاركت مكاتب اليونسكو الميدانية عن طريق تقديم مشروعات للمساعدة الإنسانية في ١٨ من نداءات الإغاثة الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لصالح: جنوب السودان، وسوريا، والتحرك الإقليمي لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين، وفلسطين، وكينيا، وكوبا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وباكستان، والصومال. وتندرج هذه المشروعات في مجالات اختصاص اليونسكو إذ تتناول قضايا التعليم، والمياه والإصحاح، والإنعاش المبكر وسبل المعيشة، ولا سيما في ميادين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والدعم النفسي، والتراث الثقافي (سوريا)، و«التعليم المعرض للعدوان».

مرفق الإشراف الداخلي

١٩٦- يوفر مرفق الإشراف الداخلي آلية موحدة للإشراف تُعنى بعمليات المراجعة الداخلية، والتقييم، والتحقيق، وغير ذلك من أنشطة الدعم الإداري الرامية إلى تحسين عمل المنظمة. والمرفق مكلَّف بالتأكد من أن البرامج والخطط تُنفذ بكفاءة وفعالية، وأن المعلومات الإدارية الاستراتيجية موثوق بها وتُقدّم في الوقت المناسب، وأن الأساليب والإجراءات والمساءلة تُحسَّن باستمرار من أجل الارتقاء بنوعية أنشطة اليونسكو وتأثيرها. وفيما يخص النتائج المنشودة من مرفق الإشراف الداخلي في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ (٣٦ م/٥) تمثلت أهم إنجازاته فيما يلي:

تعزيز الآليات الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة والامتثال وضمان القيمة مقابل المال

١٩٧- قامت عمليات المراجعة الداخلية، البالغ عددها ٣٠ عملية والتي أجريت خلال فترة العامين، بتحسين الآليات الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة والأداء الوظيفي في اليونسكو تحسيناً مباشراً. وتضمنت النتائج المحددة المترتبة على تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يلي: (١) تحسن إدارة المخاطر الناجمة عن إقامة شراكات وتنفيذ برامج تتعلق بكراسي اليونسكو الجامعية والمعاهد والمراكز من الفئة ٢؛ (٢) تحسن الرقابة المالية من خلال إعادة النظر في سبل الحصول، في إطار نظم تكنولوجيا المعلومات، على تراخيص مالية هامة؛ (٣) تقييم أكثر انتظاماً للمشروعات الخارجة عن الميزانية بغية تعزيز التعلّم وإبراز النتائج؛ (٤) تحسن الرقابة الإدارية والشفافية المالية للوفورات في تكاليف الموظفين؛ (٥) إدارة أكثر فعالية لنظم تكنولوجيا المعلومات فضلاً عن تعزيز الرقابة على شراء تكنولوجيا المعلومات وتطويرها؛ (٦) زيادة الفعالية من خلال دمج الوظائف الإدارية (مثل الوظائف المتعلقة بالاجتماعات والمؤتمرات والأحداث الثقافية المعقودة في المقر)؛ (٧) زيادة الموارد من خلال تعزيز الامتثال للنسب الموحدة الخاصة بتكاليف دعم البرنامج؛ (٨) تحسن إعداد التقارير المتعلقة بنتائج البرنامج (مثل التقارير الخاصة بالمعاهد العلمية من الفئة ١ التابعة لليونسكو).

الاسترشاد بعمليات التقييم ومراجعة الحسابات فيما يخص الإدارة الاستراتيجية للمنظمة وإعداد السياسات والبرامج وتنفيذ البرنامج

١٩٨- أسهمت أنشطة التقييم الرئيسية في توجيه وتحسين جملة عمليات منها جهود الإصلاح والاستراتيجيات والسياسات التالية: (١) تنفيذ جهود إصلاح اليونسكو (متابعة التقييم الخارجي المستقل)؛ (٢) الاستراتيجية التنفيذية الجديدة للأولوية المتمثلة في أفريقيا وخطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين (عمليات تقييم الأولوية المتمثلة في أفريقيا والأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين)؛ (٣) عمليات الإصلاح المؤسسية والاستراتيجية لمعاهد التربية من الفئة ١ والجوائز (استعراض معاهد اليونسكو للتربية من الفئة ١ وتقييم جوائز اليونسكو)؛ (٤) تحسن سبل العمل والعمليات التنفيذية والمبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالاتفاقيات الثقافية وعمليات تقييم الأنشطة الخارجة عن الميزانية (المرحلة الأولى - تقييم النشاط التقنيني لقطاع الثقافة، ودراسة تشخيصية عن عمليات تقييم أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية).

تعزيز المساءلة والتقيد باللوائح والنظم في اليونسكو

١٩٩- حُقق تعزيز التقيد والمساءلة، خلال الفترة التي يشملها التقرير، من خلال التحقيق المنهجي في ادعاءات الاحتيال وسوء التصرف. واستُكملت التحقيقات بشأن ٩٣ ادعاء خلال فترة العامين مما أسفر عن ١٩ إجراء تأديبياً تضمن ٩ عمليات إنهاء خدمة.

التحديات

٢٠٠- إن الموارد الحالية لمرفق الإشراف الداخلي والعدد الحالي للموظفين وتنوع المهارات والخبرة هو الحد الأدنى الذي تحتاج إليه اليونسكو للحفاظ على مرفق إشراف فعال. وسعياً إلى مواجهة تلك التحديات، اضطلع مرفق الإشراف الداخلي بعدة مبادرات مثل: (١) حشد أموال خارجة عن الميزانية؛ (٢) الاستعانة بعدد أكبر من الخبراء المنتسبين والمتدربين؛ (٣) استحداث أدوات ومبادئ توجيهية متاحة على الإنترنت؛ (٤) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو فعال من حيث التكاليف؛ (٥) تيسير انتداب الموظفين من داخل المنظمة وخارجها.

المعايير الدولية والشؤون القانونية

٢٠١- واصل مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية التركيز، خلال الفترة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ التي امتدت لأربعة وعشرين شهراً، التشديد على حماية مصالح اليونسكو وعلى تنسيق تطبيق الوثائق التقنينية للمنظمة. ودافع المكتب بالفعل عن مصالح المنظمة (مثل حمايتها ضد أي استخدام غير مرخص به لاسمها وشعارها وضد جميع الادعاءات التي لا تستند إلى أسس قانونية، والتذكير بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها، وغيرها من المصالح)، وحرص على مواصلة تقديم المساعدة القانونية إلى القطاعات والمكاتب الميدانية، ولاسيما بشأن فحص وتحسين طائفة واسعة من مشروعات الاتفاقات/العقود التي أبرمتها المنظمة. كما قدم المكتب الدعم القانوني إلى المرافق الداخلية وبخاصة إلى مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بتحرير المنشورات الإدارية وآرائه بشأن اعتراضات الموظفين. وإضافة إلى ذلك، شارك المكتب بفعالية في أعمال الهيئات الدولية الحكومية المعنية بتنفيذ الاتفاقيات، وهي اتفاقيات أعوام ١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وذلك من خلال إسداء المشورة القانونية إلى أمانة الاتفاقيات. وفيما يتعلق بتنسيق العمل المعياري، واصل المكتب حرصه، في إطار المهمة الأولى للجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات التابعة للمجلس التنفيذي، على تنفيذ إجراءات المتابعة التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠٠٧ (المطبقة على اتفاقيات أعوام ١٩٦٠ و١٩٧٠ و١٩٨٩ وعلى التوصيات الإحدى عشرة التي أعلن المؤتمر العام أولويتها في عام ٢٠٠٧). وواصل المكتب، فضلاً عن ذلك، إسداء المشورة القانونية إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والثمانين بعد المائة والتسعين بعد المائة والحادية والتسعين بعد المائة والثانية والتسعين بعد المائة والثالثة والتسعين بعد المائة، وقام

بإعداد العديد من الوثائق المقدمة إليه في إطار أعمال لجنته المختصة بالاتفاقيات والتوصيات. كما واصل المكتب إسداء المشورة القانونية إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين، وقام بإعداد العديد من الوثائق المقدمة إليه في إطار أعمال لجنة فحص وثائق الاعتماد واللجنة القانونية التابعتين له. وتجدر الإشارة في الختام إلى أن المكتب اضطر إلى تلبية العديد من طلبات المشورة القانونية في ظل عدم كفاية الموارد البشرية مع الحفاظ، في الوقت ذاته، على مستوى مرض من الجودة في مشورته وخدماته القانونية.

العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور

٢٠٢- سعى قسم العلاقات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في فترة العامين الماضية إلى توطيد التعاون بين المنظمة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الدولية.

٢٠٣- وجرى في فترة العامين الحالية تعزيز العلاقات التي تقيمها اليونسكو مع الأمم المتحدة. فعمد قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، بالتعاون الوثيق مع قطاعات البرنامج ومكتب التخطيط الاستراتيجي، إلى الإسهام بنشاط في الجهود الجماعية الرامية إلى مواصلة تعزيز مكانة اليونسكو وزيادة مشاركتها في منظومة الأمم المتحدة. وشمل ذلك الأدوار البارزة التي أُسندت إلى المديرة العامة في الأنشطة القطاعية، بما في ذلك دورها كأمينة تنفيذية للجنة التوجيهية الخاصة بالمبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً»، والدور الريادي الذي كلِّفت به في إطار المجلس الاستشاري العلمي الجديد للأمين العام. وإضافةً إلى ذلك، وبناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، شاركت المديرة العامة (مع المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) في إدارة المرحلة الثانية من الاستعراض الخاص بدور وعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وأسهمت في إتمام هذه المرحلة بنجاح.

٢٠٤- وتم توقيع مذكرات تفاهم جديدة مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للسياحة. وحُددت في مذكرات التفاهم هذه مجالات التعاون الرئيسية بين اليونسكو والمنظمات المذكورة بغية تفادي الازدواجية في العمل. وجرى أيضاً توقيع اتفاقات جديدة مع عدة منظمات دولية حكومية، منها رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والجماعة الأوروبية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الشباب الأيبيرية الأمريكية.

٢٠٥- وأنشأ المجلس التنفيذي فريق العمل الثلاثي المفتوح العضوية الذي أعد خطة عمل لتعزيز التعاون مع **اللجان الوطنية**، اعتمدها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين. وجرى في السنتين الأخيرتين تنفيذ العديد من الأنشطة بالتعاون مع اللجان الوطنية ولصالحها. وشمل ذلك المشاورات الإقليمية التي تناولت الوثيقتين م/٤ وم/٥، وعدة حلقات تدارس وحلقات عمل للمسؤولين التابعين لشبكة اللجان الوطنية، وعدداً من المؤتمرات والاجتماعات. كما شهدت عملية الاتصال بهذه الشبكة تحسناً كبيراً بفضل الرسائل الشهرية التي تم توجيهها والموقع الشبكي الذي تخصصه اليونسكو للدول الأعضاء (www.unesco.int).

٢٠٦- وإلى جانب اعتماد المؤتمر العام للتوجيهات المتعلقة بشراكة اليونسكو مع **المنظمات غير الحكومية**، أتاحت التدابير والمبادرات التي اتُخذت في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ تنشيط الاتصالات بين الأمانة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وكان الغرض من ذلك التشجيع على القيام بتعبئة جديدة للمنظمات غير الحكومية في عملها الجماعي، وتأمين تمثيل جغرافي جديد لـلجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو، وزيادة المشاركة في عملية التشاور الخاصة بالوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥، والمضي قدماً في تعزيز التنوع الجغرافي في شبكة المنظمات غير الحكومية التي تقيم شراكات رسمية مع اليونسكو، مع تحسين تمثيل كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٢٠٧- وأُجريت في الفترة المعنية تحسينات كبيرة في الأسلوب المتبع لإدارة **برنامج المساهمة** وتنظيم شؤونه. وأكد مراجع الحسابات الخارجي هذا الأمر في التقرير الصادر عنه في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتحسنت الاتصالات بين الأمانة

والدول الأعضاء تحسناً كبيراً، وحظيت حلقات التدارس التدريبية دون الإقليمية الست التي نظِّمت لأكثر من ١١٠ لجان وطنية، وشملت جلسات عن قواعد ونظم برنامج المساهمة والتطورات الجديدة، بتقدير كبير لدى المشاركين. وإضافةً إلى ذلك، اقترحت الأمانة أساليب جديدة ترمي إلى تعزيز عملية برنامج المساهمة برمتها، ووافق المؤتمر العام على هذه الأساليب.

٢٠٨- وتمثل هدف استراتيجية قسم إعلام الجمهور لفترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ في تعزيز صورة اليونسكو إلى أقصى حد في وسائل الإعلام الرئيسية، ووسائل الإعلام الاجتماعية، وعلى شبكة الإنترنت، وتنظيم فعاليات خاصة. وأتاح هذا العمل تعريف الجمهور العام والمجموعات الرئيسية من الجهات المعنية برسالة المنظمة ومهمتها. ونفّذ قسم إعلام الجمهور الاستراتيجية المذكورة عن طريق إعداد وتنفيذ أنشطة اتصال متكاملة ترمي إلى تعزيز وشرح الأيام الدولية التي تحتفل بها اليونسكو، وعمل الأمانة، ورؤية المديرة العامة. وشملت أنشطة الاتصال المتكاملة هذه عدة قنوات اتصال لإبراز صورة اليونسكو على نحو أفضل مما يمكن تحقيقه باستخدام كل قناة اتصال على حدة.

إدارة الموارد البشرية

٢٠٩- نفّذ مكتب إدارة الموارد البشرية في الفترة المستعرضة الأنشطة ذات الأولوية التي يرد بيانها في خطة العمل المرتبطة باستراتيجية إدارة الموارد البشرية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. ومع أنه توجب مواءمة بعض الأنشطة ذات الأولوية المحددة في خطة العمل مع الموارد المالية المتوافرة، فإن الأنشطة التالية التي ركزت بصورة رئيسية على ترشيد أدوات تكنولوجيا المعلومات وتطويرها، واستعراض عدد من السياسات والعمليات الخاصة بالموارد البشرية وتحديثها، قد أُنجزت بنجاح:

- اعتُمد في تموز/يوليو ٢٠١٢ نظام جديد للحشد الإلكتروني. وعلى الرغم من العدد المحدود لعمليات الحشد التي تمت في الفترة المعنية، فإن فعالية هذا النظام في ترشيد عملية الحشد، ولا سيما عن طريق تقليص الوقت اللازم لشغل وظيفة معينة، بدأت تتجلى؛
- أُعد على الإنترنت سجل موحد جديد للخبراء الاستشاريين وموظفي الدعم، واعتُمد هذا السجل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بوصفه جزءاً من أداة الحشد الخاصة باليونسكو؛
- تم في عام ٢٠١٢ تدشين قاعدة بيانات موحدة لرصد الأفراد الذين تتم الاستعانة بهم بموجب مختلف أنواع عقود المساعدة المؤقتة؛
- تم شراء أدوات جديدة معتمدة على الإنترنت لدعم تخطيط التعاقب الوظيفي، وحراك الموظفين، والتقدم في المسار الوظيفي، والأداء والتعلّم. وتقرر الشروع في استخدام هذه الأدوات في عام ٢٠١٣. واستُهلت الوحدتان الأوليان المتعلقتان بالكفاءات والتعلّم في أواسط شهر أيلول/سبتمبر (MyTalent)؛
- جرى تعديل بنية مكتب إدارة الموارد البشرية كي تستند إلى مبادئ وفورات الحجم وتدعم أهداف استراتيجية الموارد البشرية؛
- تم تدشين موقع شبكي جديد لمكتب إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع قسم إعلام الجمهور بغية تحقيق هدف التواصل والشفافية وفقاً للتفاصيل الواردة في استراتيجية الموارد البشرية؛
- صُممت أداة لعمليات التعاقد المحددة المدة تتماشى مع توجيهات الإطار التعاقدي للجنة الخدمة المدنية الدولية، من أجل الحفاظ على المرونة اللازمة لتنفيذ الأنشطة الخارجة عن الميزانية؛
- وضِع عدد من الأدوات الآلية لتحديد طريقة سير العمل فيما يتصل بالمعاملات الخاصة بالموظفين، وجرى استخدام هذه الأدوات؛
- تم إصدار سياسات وإجراءات خاصة بالموارد البشرية شملت ما يلي:

- استعراض خاص بالحراك الجغرافي وموقع شبكي مخصص لهذا الموضوع - تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛
- الإعاقة - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛
- التصنيف - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛
- مبادئ توجيهية بشأن عمليات الانتداب والإعارة التي تمولها الحكومات والمعاهد - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛
- المتطوعون - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
- الخبراء الاستشاريون الأفراد وغيرهم من الأخصائيين - شباط/فبراير ٢٠١٢؛
- إعادة توزيع الموظفين - كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛
- سياسة محدثة للحراك الجغرافي - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛
- معايير سلوك منقحة للموظفين المدنيين الدوليين - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛
- تغيير السن الإلزامية لإنهاء خدمة الموظفين المعيّنين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو أمر وافق عليه المؤتمر العام - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛
- اعتماد العقد القصير الأجل (المساعدة المؤقتة) - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

- استُهل برنامج لإنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي ونُفّذ فعلياً اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وترك ٤٥ موظفاً المنظمة في إطار هذا البرنامج؛

- استُهل في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ برنامج ثان لإنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي بالنظر إلى المتطلبات المحددة في خطة الإنفاق فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الموظفين. وكان يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموعد النهائي المحدد لإنهاء الخدمة في إطار هذا البرنامج. ووافق ٧٤ موظفاً على عرض إنهاء الخدمة المتفق عليه.

٢١٠- تم إعداد السياسات/الأساليب التالية وأصبحت جاهزة للإصدار و/أو أصبحت في المرحلة النهائية من الإعداد وستُصدَر قريباً:

- صيغة معدَّلة لسياسة تقييم الأداء مع أداة لإدارة الأداء، يرتَقب بدء العمل بها في عام ٢٠١٤ من أجل دورة العامين الأدائية؛

- إطلاق العمل بأداة الحشد الإلكتروني في المكاتب الميدانية؛

- إعادة تصميم أداة تطبيق التدريب الداخلي وتحيين السياسة؛

- تنفيذ بنية جديدة لإدارة صندوق التأمين الصحي (MBF)، عملاً بقرار المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

٢١١- شارك مكتب إدارة الموارد البشرية (HRM) في جميع الاجتماعات وأفرقة العمل والشبكات المتعلقة بالموارد البشرية (مدير هذا المكتب شريك في رئاسة شبكة مكاتب الموارد البشرية التي تمثل جميع الوكالات المتخصصة). وسيستمر المكتب HRM يركز جهوده على الاستعراض الجاري الذي تضطلع به لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC) بشأن حزمة التعويضات الخاصة بنظام الأمم المتحدة المشترك، المرتقب إنجازها في نهاية عام ٢٠١٥.

٢١٢- واضطلع مكتب إدارة الموارد البشرية (HRM) بقيادة المشروع الرائد الذي نفّذته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (HLCM) بشأن: تنسيق الإعلانات عن الوظائف الشاغرة على المستوى القطري للخدمة العامة والموظفين الوطنيين، مشروع أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB) وتم تمويله من صناديق خارجة عن الميزانية. بُدئ المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأُنجز بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وطلب المجلس CEB توسيع نطاق المشروع بحيث يصير مشروعا رائدا تعمل فيه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) عمل كيان واحد.

الإدارة المالية

٢١٣- يضطلع مكتب الإدارة المالية (BFM) بمسؤولية تعزيز الإدارة المالية من خلال ما يلي: إسداء مشورة استراتيجية بشأن المخاطر؛ رصد الأداء توفير الإبلاغ التحليلي عنه؛ تحسين الإدارة والمراقبة الداخلية من خلال تنفيذ السياسات ورصدها؛ توفير خدمات المحاسبة؛ وإعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) من أجل المراجعات الخارجية، وتقديم تقارير عنها إلى الدول الأعضاء. وعلى الرغم من ازدياد عبء العمل من حيث تقديم التقارير، والتوقعات، ومراقبة التقشف المالي، تمكّن المكتب BFM من الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية في كل مجال.

٢١٤- في سياق البرنامج والميزانية ٣٦م/٥ حيث بلغ العجز ١٨٨ مليون دولار أمريكي، بسبب تعليق الولايات المتحدة مساهمتها في التمويل بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، جُعِل التركيز في فترة عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ على المجالين التاليين:

- تحسين التقارير المالية من أجل التمكّن على وجه أفضل من تأمين الإدارة المالية وتنفيذ البرنامج؛
- ضمان بقاء الالتزامات المالية ضمن حدود التدفق النقدي المتيسِّر.

٢١٥- أُنشئت هيئة متابعة للإدارة المالية من فريق كبار الموظفين الإداريين من أجل توفير رؤية شاملة عن الموارد والمصروفات، وتحديد المخاطر المتصلة بالتكاليف غير الداخلة في الميزانية ومن ثَمّ غير المموَّلة.

٢١٦- بناء على طلب الدول الأعضاء، أعيد إعداد التقارير المالية نصف السنوية عن الأداء المحقق (الوثائق م ت/٤)، توخّيا لتوفير مضمون تحليلي أوفى بشأن المسائل المالية الرئيسية، ورؤية متكاملة لمصادر التمويل والاتجاهات التاريخية. ووزِّعت تقارير مقتضَبة على الدول الأعضاء قبل الاجتماعات، أتاحت مساندة أفضل للمناقشات التي جرت داخل الفريق التحضيري الخاص التابع للمجلس التنفيذي وداخل اجتماعات المجلس التنفيذي.

وأسدى المكتب BFM مشورة بشأن تدابير التقشف وأنفذ آليات في إدارة التدفق النقدي. ومن هذه الآليات فريق العمل المعني بالكفاءة على نطاق اليونسكو، الذي ضم رابطتَي الموظفين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) وقدّم توصيات بشأن أوجه خفض التكاليف، ومبادرة الإصلاح الإداري «تحويل الإدارة وتعزيز التوجه نحو الزبون» (TASCO) بمرحلتها الأولى (من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، كما ذُكر في خارطة الطريق. فتمّ بفضل ذلك خفض المصروفات بقيمة ١٣٦ مليون دولار أمريكي عن الميزانية ٣٦ م/٥ المعتمدة، واختتمت فترة العامين بدون عجز في التدفق النقدي.

٢١٧- لا يزال مبعث قلق كلٌّ من التيسّر المالي، وبناء القدرات، واستبقاء الموارد البشرية، خصوصا في المكاتب الميدانية حيث توجد فجوات كبيرة من حيث موظفو المكاتب الإدارية. وقد أجريت عدة مراجعات داخلية وخارجية بخصوص المكاتب الميدانية، فشددت على الحاجة إلى ضمان بنية سليمة للإدارة المالية في المكاتب الميدانية.

٢١٨- وصَمّم مكتب الإدارة المالية (BFM) بنية طويلة المدى لوحدات المكاتب الإدارية، منشئا فيها متطلبات للعمل ضمن فريق تستند إلى بنية الشبكة الميدانية وإلى حجم وتعقيد المكاتب. وفي هذا التصميم، تحدد المصفوفة مستويات الموظفين المطلوبين لتأمين السوية اللازمة من الدعم واستدامة المراقبة الداخلية.

٢١٩- وتتصف المهام الأساسية لمكتب الإدارة المالية (BFM)، المتمثّلة في خدمات المحاسبة والميزنة، بأنها عظيمة الحجم ومتطلِّبة للوقت. وإن تزايد الطلبات التي يتلقّاها المكتب من الزملاء بشأن الإرشاد، والدعم، وإعداد التقارير، والتحليل، مضافا إلى ذلك أن قرابة ١٨٪ من الوظائف المعتمدة لفريق المقر ظلت شاغرة طيلة سنة كاملة أو بعض السنة، كل ذلك يعني أن التحدّي الرئيسي تمثّل في استبقاء الخدمة على مستوياتها. وما يبعث على بالغ القلق هو نقص الموارد اللازمة للتدريب في مجال الإدارة المالية وللاستثمار في تبسيط أساليب العمل.

إدارة خدمات الدعم

٢٢٠- جرى ضمان خدمات البنية التحتية والتطبيقات الخاصة بالمعلومات والتكنولوجيا في اليونسكو دون حدوث حالات انقطاع رئيسية ومع تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي. وقد تم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والمبادئ التوجيهية التي وضعت حديثاً، فضلاً عن أفضل الممارسات في مجال إدارة السجلات، وأمن المعلومات، والمشتريات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم تحديث التطبيقات وتذليل الصعوبات من خلال مكتب المساعدة التقنية ودورات تدريب الموظفين لتحسين إلمامهم بنظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة. واستُثمر قدر كبير من الوقت في مشروع إدارة المعارف في اليونسكو وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وستكون الدراسة التحليلية للفوائد المحققة متاحة في عام ٢٠١٤. وتم إثراء قاعدة وثائق اليونسكو UNESDOC مما أدى إلى زيادة عدد زوار المنصة بنسبة ٣٩,٥٪ مع ما يقرب من مليون وثيقة pdf يتم تحميلها كل شهر. وجرى تلقي أموال خارجة عن الميزانية لأغراض تحقيق الشفافية وإدارة المعارف من أجل دعم الإصلاح الميداني في أفريقيا وتنفيذ مشروع رائد بشأن الرقمنة.

٢٢١- وثمة تحديات مطروحة على عدة مستويات منها عدم القدرة على استبدال الأجهزة المتقادمة (نظام الهاتف)، مما يثير مخاطر بالنسبة إلى المنظمة، وعدم القدرة على الاستثمار في البرمجيات أو الخدمات التي يمكن أن تحسن إلى حد كبير الدعم الذي تحظى به عمليات المنظمة وإمكانيات الحصول على المعلومات أو ظروف حفظ المحفوظات التاريخية للمنظمة. ويتعرض الموظفون لضغط كبير بسبب أوجه النقص وعدم توافر الموارد اللازمة لتزويدهم بالتدريب على التكنولوجيات الجديدة، الأمر الذي قد يشكل إجراء مخففاً يساعد على إعادة توزيع المهام لضمان أداء الوظائف الأساسية. وسيُسعى إلى مواصلة استكشاف إمكانيات إقامة شراكات مع القطاع العام والخاص لمعالجة هذه المسألة.

٢٢٢- وجرى تمديد المشروع الرامي إلى تحسين حضور اللغة العربية في اليونسكو من خلال برنامج الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ وأعيد تنظيم الهياكل وفقاً لأهداف خارطة الطريق، بما في ذلك دمج وحدتي المؤتمرات والأحداث الثقافية وخدمات البريد والتوزيع. وقد مكّنت الوفورات المحققة في الميزانية والمكاسب على صعيد الكفاءة توفير خدمات جيدة فيما يخص الترجمة والوثائق والمؤتمرات والترجمة الشفهية. وتحققت تخفيضات في خدمات الطباعة وتوزيع الوثائق المطبوعة وازداد توزيع الوثائق بالوسائل الإلكترونية. وتم بيع معدات الطباعة أوفسيت وتركيب معدات الطباعة الرقمية الجديدة. وخُفضت تكاليف دورات الهيئتين الرئاسيتين وازدادت الاستعانة بمصادر خارجية لأداء خدمات الترجمة والطباعة والترجمة الشفهية. وجرى تركيز الجهود على مراجعة الإجراءات وتنفيذ الإصلاحات الإدارية، وترسيخ الهياكل، وتوضيح المسؤوليات لتوفير بيئة عمل هادئة للموظفين.

٢٢٣- وهناك حاجة إلى صيانة أدوات تكنولوجيات المعلومات وإلى مواصلة تطويرها، بما يشمل توضيح توزيع الأدوار والمسؤوليات والإدارة بين قسم المؤتمرات واللغات والوثائق ومكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات التابعين لقطاع إدارة خدمات الدعم. وهناك قلق جدي حيال كيفية تأدية الخدمات بصورة مقبولة مع النقص في الموظفين. وقد اضطلع العديد من الموظفين بمهام إضافية، لكن ذلك أمر غير مستدام على الأجل الطويل. والتدريب أساسي للحفاظ على مهارات الموظفين في مستويات مقبولة بالنسبة إلى محيط يتطور بسرعة.

٢٢٤- وتسعى الأقسام المعنية، في حدود الميزانية والموارد البشرية المتاحة، إلى تقديم مستويات ملائمة من خدمات الدعم من أجل ضمان سلامة حياة الموظفين، والبيئة المحيطة بهم، والأحوال الصحية المتعلقة بهم، وتخفيف الأخطار التي يمكن أن تؤثر في استمرارية العمل على تنفيذ البرنامج وعمل الهيئتين الرئاسيتين في المنظمة. وقد أبقى قطاع إدارة خدمات الدعم على الأنشطة التشغيلية اليومية، غير أن وطأة التخفيضات في الميزانية كانت ثقيلة وعُلق تنفيذ بعض الأنشطة من أجل تحقيق وفورات. وقد جرى استعراض الأولويات وتقييمها لتتلاءم مع الميزانية وعدد الموظفين المتاح، وقد برز ذلك في خطط العمل المحدّثة. وفي إطار الأموال المتاحة، وُضع جدول زمني لأعمال الحفاظ على المبنى وصيانته ونظافته وسلامته وأمنه وأُنجز بنجاح بما يتوافق مع أولويات الخطة التوجيهية الرئيسية، وخطة الأمن المتوسطة الأجل، ومتطلبات البلد المضيف.

٢٢٥- وستبقى مواجهة التخفيض في عدد الموظفين والنقص في اللجوء إلى المساعدة الخارجية حجر عثرة، بما أن تأثير ذلك في تأدية الخدمات المرتبطة بسلامة المباني والمرافق والتجهيزات وأمنها وصيانتها سيستمر، على الرغم من التدابير المتخذة من أجل خفض التكاليف وزيادة الفعالية. ولا تزال وظائف أساسية في مجالي سلامة وأمن المقر الرئيسي شاغرة.

٢٢٦- ومنذ إنشاء شعبة البرامج التنفيذية التابعة لقطاع إدارة خدمات الدعم (حزيران/يونيو ٢٠١٣) شُرع في توسيع نطاق الاتفاقات الطويلة الأجل المتعلقة بشراء السلع والخدمات المشتركة، وإجراء المزيد من تجميع النفقات ووضع المعايير. وقد تحسنت كفاءة الموظفين وفعالية النفقات، غير أنه لتحقيق استدامة التحسينات المرجوة، ينبغي وضع خطة لتطوير المهارات وبناء القدرات. وعززت إدارة الممتلكات بإجراء تحقق فعلي كامل لموجودات وممتلكات المقر. ونتيجة لذلك، عُدلت محفظة التأمين على مباني المقر للتوافق مع قواعد التعاقد المتبعة في اليونسكو ومع غيرها من التدابير التصحيحية الرامية إلى الاستفادة على أكمل وجه من محفظة التأمين المحددة. وتطبق توصيات المراجع الخارجي للحسابات المتعلقة بالمتجر التعاوني وبمرفق المطاعم على أكمل وجه. وقد كانت الإدارة المؤقتة للمرفق فاعلة من ناحية تقويم الممارسات والأخطاء المرتكبة في الماضي وتحديد التدابير التصحيحية.

٢٢٧- وقد بدأ العمل على كل الأصعدة، لكن لا يزال هناك الكثير لإنجازه في مجال تطوير مهارات الموظفين المتبقين وبناء قدراتهم من أجل تعزيز أدائهم، وتقديم الإمكانية للموظفين المعنيين بالمشتريات للحصول على شهادة الأمم المتحدة للمشتريات العامة.

سبل المضي قُدماً

ثانياً

تعليقات مرفق الإشراف الداخلي

مقدمة

٢٢٨- دعا المجلس التنفيذي المديرة العامة إلى «تجديد الممارسة الماضية المتمثلة في توفير إقرار من مرفق الإشراف الداخلي بصلاحية النتائج المحرزة في فترة العامين السابقة، وإلى تضمين الوثيقة م/٣ بيان النتائج والاستنتاجات التي يتوصل إليها مرفق الإشراف الداخلي التي تفيد في تعزيز عمليتي الرصد وإعداد التقارير القائمتين على النتائج» (١٨٩م ت/القرار ٤ الفقرة ١٤). وعملاً بهذا القرار، أجرى مرفق الإشراف الداخلي عملية داخلية قارن فيها البيّنات المستمَدّة من عمليات المراجعة والتقييم ذات الصلة بالمعلومات المذكورة في مشروع الوثيقة ٣٨م/٣.

٢٢٩- اضطلع مرفق الإشراف الداخلي خلال فترة العامين السابقة، بثلاث عمليات تقييم ومراجعة، انصبّت بصورة صريحة على أساليب إعداد تقارير اليونسكو عن النتائج المحرَزة، وعلى طبيعة المعلومات المُدخَلة في التقارير م ت/٤ وم/٣ ونوعية هذه المعلومات، أي العمليات التالية: مراجعة نظام رصد المشاريع والأنشطة، والدراسة التشخيصية لعمليات تقييم الأنشطة التي تموّلها اليونسكو من خارج الميزانية، والتقييم التكويني لإعداد تقارير اليونسكو المبنية على النتائج٥. وبالاستناد إلى هذه العمليات الثلاث، ومع مراعاة عمليات تقييم أخرى مثل التي أجراها قطاع الثقافة بشأن عمل اليونسكو التقنيني وتناولت معاهد التربية المُدرجة في الفئة الأولى، يستنتج مرفق الإشراف الداخلي ما يلي:

- هناك بعض التحسينات من حيث التغطية في التقارير المقدمة عن عمل اليونسكو. إذ إن اليونسكو تواصل الاضطلاع بولايتها وبصورة متزايدة عن طريق الأنشطة المموّلة من خارج الميزانية، وعن طريق شبكتها الواسعة من المعاهد، والكراسي الجامعية، واللجان، وغير ذلك من الكيانات المنتسبة. ولكن، على الرغم من تجلّي بعض هذا العمل في التقارير المبنية على النتائج، فهناك مجال لمزيد من التحسين.
- لم توجد تباينات هامة بين ما تعرضه الوثيقة م/٣ وعمليات التقييم التي اضطلع بها مرفق الإشراف الداخلي، فيما يخص الأنشطة والمخرَجات. وقد تمكّنت المنظمة من الاستمرار على نشاطها في مجالات عملها الرئيسية، على الرغم من الضغوط المالية الحادة.
- إلا أنه، بالنظر إلى الضعف البنيوي في إعداد تقارير اليونسكو القائمة على النتائج (وفي الآليات الأساسية) كما يأتي الحديث عنه أدناه، وكما حصل تعرّفه في عمليات مرفق الإشراف الداخلي السابقة المتعلقة بإقرار صحة البيانات، لا تُقدّم الوثيقة م/٣ بيّنات كافية عن تحقيق الأهداف البراغماتية ولا عن اكتساب عمل اليونسكو أهمية عند المنتفعين المقصودين.

٥ يأتي الحديث عن هذا التقييم أدناه.

التطلّع إلى المستقبل

٢٣٠- أنهت فترة العامين المنقضية (٢٠١٢-٢٠١٣) العمل ببرمجة العامين، إذ انتقلت المنظمة إلى الأخذ ببرمجة لأربعة أعوام في الوثيقة الجديدة ٣٧ م/٥ (٢٠١٤-٢٠١٧). وليس من شك في أن هذا الانتقال يطرح تحديات جديدة، لكنه يفتح في الوقت نفسه نافذة نقدية على فرصة للتفكير في ممارسات المنظمة الإدارية المبنية على النتائج ولإدخال تحسينات. ويتعلق العنصر الرئيسي لهذا التفكير بطريقة المنظمة في إعداد التقارير عن تنفيذ برنامجها وعن إحراز النتائج.

٢٣١- على عتبة الانطلاق في دورة برمجة جديدة، تقع الجوانب التالية في صميم التفكير في طريقة إعداد تقارير اليونسكو المبنية على النتائج وفي تعديلها:

- في حين كان يلاحظ المجلس التنفيذي التقدم الذي يُحرَز في تقارير المنظمة مع مرور الزمن، أعرب تكراراً في عدد من قراراته عن ضرورة إحراز مزيد من التحسين في شكل التقارير ومضمونها.
- أعربت الدول الأعضاء والجهات المانحة، بصورة متزايدة، عن أملها في أن تقدّم اليونسكو أدلة على ما أتت به تدخّلاتها من مخرجات (وأثر)[٦]. وقد سلّطت عدة مراجعات خارجية الضوء على الحاجة إلى تعزيز قدرة المنظمة على القيام بذلك.
- بفضل الانتقال إلى دورة البرمجة الرباعية، تجاوباً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (QCPR)، صار تحقيق الاتساق والانسجام على نطاق منظومة الأمم المتحدة أكثر أهمية.
- تنطلق المنظمة نحو تطبيق مبادئ الميزنة المبنية على النتائج، في مرحلة انتقالية، بخصوص بند النتائج المتوقَّعة في إطار البرنامج والميزانية المعتمدين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة ٣٧ م/٥).

٢٣٢- فعملاً على معالجة هذه المسائل وتعزيز نموذج إعداد التقارير المبنية على النتائج في نظرة مستقبلية، في حين تتحرك اليونسكو للأخذ بدورة جديدة للبرمجة، شرع مرفق الإشراف الداخلي (IOS) ومكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP) في تقييم تكويني بشأن إعداد اليونسكو التقارير المبنية على النتائج[٧]، مستندَيْن بصورة رئيسية إلى تقرير المنظمة نصف السنوي م ت/٤ والتقرير م/٣ الذي يصدر كل عامين. وكان الغرض الرئيسي المنشود بعملية التقييم هذه هو تحليل مواطن القوة والضعف في نموذج إعداد التقارير المبنية على النتائج المعمول به حالياً لدى اليونسكو، ثم وضع مقترح، بناء على نتيجة التحليل، من أجل تحسين إعداد التقارير المبنية على النتائج. وقد أجريَ التقييم بالتشاور مع الدول الأعضاء[٨].

---

٦ تحصل المخرجات أو تتولد مباشرة من تدخلات اليونسكو مثل ما يُجرى من دورات التدريب، وينظَّم من الاجتماعات، ويُنشر من الوثائق (تحت مراقبة المنظمة). فالمخرجات هي تغيّرات سلوكية عند الأطراف الفاعلة، مثل تغيّرات في الوعي أو القدرة أو الحفز تسهم آخر الأمر في إحداث تغيّرات في المجتمع (= الأثر). والأثر يدل على الآثار البعيدة المدى الإيجابية أو السلبية التي تتركها التدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، مقصودة أو عن غير قصد (انظر دليل البرمجة والإدارة والرصد وإعداد التقارير المستندة إلى النتائج لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إصدار UNDG RBM Handbook, 2012: 7). ويُفترض مبدئيا أن بند النتائج المتوقَّعة داخل تقارير اليونسكو يقع بدلالته على مستوى المخرجات. وأما الأثر، التغير المجتمعي (على مستويي المؤسسات والمنتفعين) فإنه من الصعب والمكلف جدا تقييمه، نظرا للمصاعب المقترنة بالصلاحيات.

٧ إعداد التقارير المبنية على النتائج يشتمل على التقارير عن أنشطة اليونسكو ومخرجاتها ونواتجها (انظر أيضا الحاشية السابقة).

٨ اضطلع بالتقييم فريق من موظفي مرفق الإشراف الداخلي وموظفي مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالتعاون مع خبير خارجي. واتُّبع في التقييم منظور تنازلي، يعني بدء العملية بتقييم شكل ومضمون تقرير اليونسكو عن النتائج النظامية (م ت/٤ و م/٣)، ثم تناول الآليات العميقة لتوفير المعلومات التي يُزوّد بها التقرير. واعتُمد إطارا للتقييم مجموعةٌ تُطبَّق من معايير الجودة لإعداد التقارير المبنية على النتائج. وعوّل فريق التقييم في عمله، بين أمور أخرى، على المقارنة؛ وأجريت مقابلات ودراسة نظرية استُعرضت من أجلها الممارسات لدى اليونسكو (في المقر والمكاتب الميدانية) ولدى أربع منظمات مختارة بين وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة العمل الدولية (ILO). وأخيراً، جرى تحاور مع الدول الأعضاء المستعملين الرئيسيين لتقارير اليونسكو عن النتائج، تسنّى تنفيذه عن طريق سلسلة اجتماعات غير رسمية عُقِدت مع مندوبي هذه الدول لدى المنظمة بقصد استيضاح آرائهم. والتقرير عن عملية التقييم هذه متيسِّر على الخط.

مكتشفات تقييم إعداد اليونسكو التقارير المبنية على النتائج

٢٣٣- سبق أن عبّرت الدول الأعضاء، وهم المستعملون الرئيسيون للتقارير م ت/٤ و م/٣، عن تطلّعاتهم تكراراً من خلال قرارات المجلس التنفيذي. لكنّ مكتشفات استبيان قصير، أجيبَ عنه بنسبة مرضية (٣٤ بالمائة من أعضاء المجلس التنفيذي و٢٠ بالمائة من مجموع الدول الأعضاء)، أتاح تحليلاً للتطلعات أكثر تفصيلاً. وجاءت مكتشفات الاستقصاء متّسقة مع قرارات المجلس التنفيذي السابقة، لكنها سلّطت الضوء على نقطتين رئيسيتين هما: (١) الحاجة إلى تحليل للتحديات الاستراتيجية التي يواجهها تنفيذ برنامج المنظمة؛ و (٢) ضرورة أن تكون المعلومات عن النتائج أكثر توليفاً وتكاملاً، بحيث تقدم رؤية شاملة متوازنة لمجالات عمل اليونسكو. ثم إن إعداد التقارير المبنية على النتائج ينبغي أن يكون تحليلياً، استراتيجياً، مقتضياً، مستقبليّ التطلّع. أخيراً، يُؤمل من التقارير أن تميِّز واضح التمييز بين المخرجات والنواتج.

٢٣٤- تم في التقييم تعرُّف المنجزات التالية:

- لليونسكو خبرة طويلة في تطبيق مبادئ دليل البرمجة والإدارة والرصد وإعداد التقارير المستندة إلى النتائج (RBM) مبادئ تؤكّدها معايير الأمم المتحدة.
- إن نظام وممارسة التقارير الذاتية عن النتائج لدى اليونسكو خضعت باستمرار للتحيين والتحسين.
- تم إنتاج مواد تدريبية وإرشادية بشأن الإبلاغ الذاتي عن النتائج، وذلك في إطار برمجيات SISTER.
- تحسّن الوعي عند الموظفين وامتثالهم لمتطلبات الإبلاغ الذاتي عن النتائج (في إطار SISTER).

٢٣٥- توجد فجوة بين موقع اليونسكو الحالي من حيث الإبلاغ عن النتائج وتوقّعات الدول الأعضاء بهذا الخصوص، كما تم تعرّفها. وبوجه الإجمال، حدد التقييم ثلاثة مجالات رئيسية لقيام التحدّيات:

(١) موثوقية البيانات عن النتائج والأدلة عليها:

- يختلف الإبلاغ عن النشاط والمخرجات عميقَ الاختلاف عن الإبلاغ عن النتائج المتوقَّعة (على مستوى الناتج). إذ إنه يمكن بسهولة ملاحظة الأول أو التقاطه، في حين يتطلب الثاني موارد ووقتاً وتجميع معطيات صريحة على مستوى الجماعة(ات) المستهدفة.
- تشتمل التقارير م ت/٤ و م/٣ الحديثة العهد على إبلاغ موضوعي عن التنفيذ وإيصال المخرجات. ولكن لا يزال موجوداً متَّسع لتحسين التحليل التوليفي والاستراتيجي لهذين العنصرين، بما في ذلك تحليل التحديات وتحقيق الأهداف.
- الإبلاغ الذاتي عن نواتج عمل اليونسكو مجزَّأ وضعيف. وبوجه الإجمال، لا يتوفّر للموظفين من الوقت والموارد والمعطيات ما يكفي لتقديم بيانات غير متحيِّزة وموثوقة عن النتائج المتوقّعة على مستوى الناتج. ومن ثَمّ فإن هذا الواقع يؤثّر سلباً على منظور الإبلاغ المتكامل عن النتائج المتوقَّعة في التقارير م ت/٤ وم/٣.

(٢) كفاءة الإبلاغ:

- إن تواتر الإبلاغ النظامي إلى الهيئتين الرئاسيتين أشد في اليونسكو بكثير منه عند المنظمات التي وقع عليها الاختيار من بين وكالات الأمم المتحدة. ثم إن عدد الصفحات التي تقع فيها التقارير النظامية (م ت/٤ و م/٣) أكبر مما في تقارير المنظمات المشار إليها.
- في إطار نظام الإبلاغ عن النتائج لدى اليونسكو ثبَت أن عبء الإبلاغ الذاتي مفرط في الثقل (بسبب تواتر الإبلاغ وصغر وحدة التحليل وإعداد التقارير).
- مراعاة للعنصرين السابقين، يكون الاستنتاج الإجمالي أن القيمة النقدية لممارسات الإبلاغ الذاتي في إطار نظام اليونسكو أحرى بها أن توصف بالمنخفضة.

(٣) الروابط بين التخطيط والإبلاغ الذاتي والتقييم:

- تستند صياغة النتائج المتوقَّعة إلى عملية سياسية وتشاركية، تكون أحياناً مزعجة وتقود إلى عدد مفرط في الارتفاع من النتائج المطلوبة ومؤشِّرات الأداء. وذلك في حين تميل منظمات أخرى للأمم المتحدة إلى وضع عدد من النتائج أقل والتعبير عنها بصياغة وافية أكثر.
- النتائج المتوقَّعة في الوثائق م/٥ (وفي التقارير م ت/٤ و م/٣) غير معبَّر عنها بصياغة وافية، وكذلك مؤشرات الأداء المناظرة لها: إذ إنها تشير على نحو قابل للمبادلة إلى الأنشطة والمخرجات والنواتج.
- تُثبت البيّنات المستمَدّة من عمليات المراجعة والتقييم عدم اتساق استعمال مصطلحات النتائج (المخرَج، الناتج، الأثر) في تقارير اليونسكو (مختلف في إطار SISTER عنه في التقارير الموجَّهة إلى الجهات المانحة).
- نظراً لطبيعة عمل اليونسكو، مثل الدعوة، وإسداء المشورة السياسية، ووضع المعايير، كثيراً ما يكون من الصعب والمكلف جداً إدراك ما يأتي به تدخل اليونسكو من تغيير، وإيضاح كيف حصل التغيير. وهذا يزيد الحاجة إلى ربط واضح بين الأسباب المفترضة ونتائج الأنشطة. إلا أنه ليس على ما يكفي من الوضوح، في معظم مجالات عمل اليونسكو، الترابط بين الأسباب والمسببات الكامن خلف الأنشطة. فنتيجة لذلك، يأتي بعض الجوانب، مثل التحليل السببي، واختيار المؤشرات، ومنظور الرصد والإبلاغ ومدى تغطيتهما، إما ضعيفاً وإما منقوصاً.
- إن تقييدات الإبلاغ الذاتي (لا سيما عن النتائج المتوقَّعة) لا يمكن حلها إلا جزئياً، عن طريق تعزيز إقرار الصلاحية والتقييم الذاتي على مستويات أعلى. وذلك يتطلب أيضاً إعادة النظر في دور عمليات التقييم على اعتبار أنها لا تدخل منهجياً في عمليات الإبلاغ الذاتي ولا، بالتالي، في التقارير م ت/٤ وم/٣.

نحو نموذج جديد لإعداد تقارير مبنية على النتائج

٢٣٦- توخّياً لمواجهة التحديات المتعددة التي حددها التقييم، ينبغي أن تبنى في المستقبل التقارير م ت/٤ و م/٣ على المبادئ التالية للإبلاغ عن النتائج بصورة جيدة:

- التمييز بوضوح بين الإبلاغ عن الأنشطة وتسليم المخرجات والإبلاغ عن النواتج (النتائج المتوقَّعة).
- التغيير في وتيرة تقديم التقارير، توخّياً لمزيد من الدقة في التحليل وإعداد التقرير.
- إعادة تعيير المعلومات التي يقدمها الإبلاغ الذاتي والتقييم وتزوَّد بها التقارير المبنية على النتائج.

٢٣٧- يتمثل اقتراح محسوس - يفي بهذه المبادئ ومبادئ أخرى مبيّنة في التقرير المقدَّم عن عملية التقييم، ويقرِّب اليونسكو من الممارسات الجيدة السارية في منظمات أخرى للأمم المتحدة، ويدعم التنفيذ الناجح للميزنة المستندة إلى النتائج - يتمثل في الاستعاضة عن النموذج الحالي القائم على تقديم تقرير م ت/٤ نصف سنوي وتقرير م/٣ كل سنتين، بما يلي:

- **تقرير سنوي عن تنفيذ البرنامج (الأنشطة وتسليم المخرجات)**، يقدّم تحليلاً استراتيجياً متكاملاً عن تنفيذ الأنشطة وتسليم المخرجات، بما في ذلك تبيان إلى أي مدى يجري تنفيذ البرنامج على الطريق الصحيح، وذكر التحديات التي اعترضت التنفيذ، وعرض مقترحات من أجل التصحيح؛
- **تقرير كل سنتين أو أربع عن النتائج (إحراز النواتج)**[٩]، يفيد عن مدى إحراز النتائج المتوقَّعة وكيف يتميّز عمل المنظمة بالأهمية عند المستفيدين المقصودين به.

٩ توجد أمثلة جيدة على ذلك بين التقارير عن النتائج، التي تُعدّ على نطاق المنظومة وتقدَّم كل أربع سنوات أو على فترات أطول (مثل: الدراسة عن الأداء العام لمرفق البيئة العالمية، و تنفيذ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٢٣٨- **متضمَّنات دور الإبلاغ والتقييم الذاتيين**. يتلقّى التقرير السنوي عن تنفيذ البرنامج دعماً من الإبلاغ الذاتي المعمول به حالياً في إطار برمجيات SISTER، مع شيء من التبسيط على مستوى النشاط أو المشروع، ومن عملية معززة بشأن التقييم الذاتي للتنفيذ على مستوى القطر والبرنامج. وفيما يخصّ الموارد البشرية التي تحرر بفضل خفض وتيرة تقديم التقارير وتبسيط الإبلاغ على المستويات الدنيا لتدخل المنظمة، يمكن أن تُستعمَل على المستويات العليا (القطر والبرنامج) لتعزيز الرصد والتحليل لتنفيذ البرنامج، وإجراء التقييم الاستراتيجي له، وإعداد التقرير عنه. أما التقرير عن النتائج (إحراز النواتج) الذي يقدَّم كل سنتين أو أربع فيستفيد كثيراً من تضمينه المعلومات المستمَدّة من عمليات التقييم التي يُجريها كل من القطاعات وكذلك مرفق الإشراف الداخلي، وتدعمه ممارسة تقييم ذاتي تُنفَّذ كل سنتين أو أربع.

٢٣٩- **المتضمَّنات من حيث تنفيذ الميزنة المبنية على النتائج وتوفير الأساس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.** يُنتظر من التقرير عن النتائج (إحراز النواتج) أن يقدّم تحليلاً تقييمياً أشمل لبرامج اليونسكو (بما في ذلك الملاءمة، والمحاسن النسبية، وفعالية عمل اليونسكو). والفكرة الرئيسية هي أنه، بفضل تنسيق أفضل لأنشطة التقييم واستعراض بيّنات التقييم في نهاية فترة العامين أو الأربعة أعوام، تُقدّم بيانات مقارنة أكثر موثوقية إلى الهيئتين الرئاسيتين تستندان إليها لاتخاذ القرارات بشأن التوجهات الاستراتيجية وتخصيص الموارد البشرية والمالية المتوافرة لدى المنظمة.